العلاقات الدولية في عالم متغير

منظورات ومداخل مقارنة

- الجزء الأول -

تحرير

أ.د.نادية محمود مصطفى

مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة
٢٠١٦

اسم الكتاب: «العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة»
(الجزء الأول)

التأليف: أ.د. نادية محمود مصطفى

موضوع الكتاب: نظرية علاقات دولية

الكلمات الدالة: علاقات دولية، عالم متغير، منظورات مقارنة، منظور حضاري، نموذج معرفي، السياسة الخارجية، التحولات العالمية، الاقتصاد السياسي الدولي، مستويات التحليل، القوة الذكية، الأبعاد الثقافية، الحرب، الشعوب، النخب، النظرية السياسية الدولية، الفكر الدولي، التغيير العالمي، الأحلاف.

عدد الصفحات: 840 صفحة

عدد الملازم: 52.5 ملزمة

مقاس الكتاب: 17 x 24

عدد الطبعات: الطبعة الأولى

رقم الإيداع: 25219 /2016

الترقيم الدولي: 6 - 592 - 278 - 977 - 978

الناشر:

مركز الحضارة للدراسات السياسية
Civilization Center for Political Studies

مركز الحضارة للدراسات السياسية - بالقاهرة

http://www.hadaracenter.com

alhadara1997@gmail.com

002 - 01093953167

توزيع:



darelbasheerealla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com
www.darelbasheer.com

01012355714 - 01152806533

المشاركون (ترتيب ألفبائي)

أحمد شوقي		د.شيرين فهمي
أحمد نبيل صادق		شيماء بهاء الدين
د.أماني غانم		علياء وجدي
د.أميرة علي الدين أبوسمرة		فاطمة محمود أبوزيد
د.بشير أبوالقرايا		ماجدة إبراهيم عامر
رغدة البهي		د.مروة فكري
سماح عبدالصبور		د.نادية محمود مصطفى
د.شريف عبدالرحمن		نسيبة أشرف
ياسمين السيد هاني		

إهداء

إلى المؤمنين بالتنوع والتعارف والحوار

وإلى تلاميذي الذين تعلمت معهم ومنهم

وإلى قسم العلوم السياسية

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

حاضنة هذا الكتاب

قائمة المحتويات

الجزء الأول

الجزء الثاني

تقديم

أ.د.نادية محمود مصطفى[*]

يقول «جيمس روزينَو» في واحد من أهم كتبه في التعريف بالجانب النظري في علم العلاقات الدولية وأهميته[1]: بقدر صعوبة الدراسات والمقررات النظرية، فإن الطلبة لا يُقبلون عليها، كما لا يربطون بسهولة بين النظري والتطبيقي، وقليلون منهم يستكملون مشوارهم العلمي في هذا الجانب. والطلبة قد لا يتعرفون على توجهاتهم ورؤيتهم للعالم قبل دخول الجامعة، وعليهم أن يستردوا من الجامعة ما دفعوه في التعليم إنْ هم تخرجوا دون أن يحققوا هذا الأمر: بناء التوجه والرؤية أو استكشافها.

إن كلمات «روزينو» تعكس صعوبة الجانب «النظري»، رغم حيويته وأهميته، ورغم عدم انفصاله عن «الواقع» المحيط الذي يتوه الجميع -بدرجات مختلفة- في تفاصيله المعقدة والمتغيرة بحثًا عن «الفهم» أو ادعاءً لحسن الفهم وصحة الحركة.

وأكدت لي هذه الكلمات جانبًا مهمًا من خبرتي في سنوات الدراسة الجامعية والدراسات العليا والأهم في خبرة التدريس، وخاصة للدراسات العليا حتى الآن (١٩٩٧- ٢٠١٦) والخبرة الأخيرة هي التي يغطيها هذا الكتاب؛ وهي خبرة متعددة الأبعاد محورها -ببساطة- كيفُ ندرس علم العلاقات الدولية، وكيف نبحث فيه، وكيف نستفيد من العلم لنجعله نافعًا، ولمن؟

من ناحية: هي خبرة تفاعلي مع العلم، نظريات وقضايا، منذ بداية مشواري العلمي، وهو مشوار بدأ من دراسة حالة «العلم السائد»؛ أي مع الإنتاج الأنجلوساكسوني واللاتيني

(*)أستاذ العلاقات الدولية غير المتفرغ، ورئيس أسبق لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. ومشرف ومحرر هذا المشروع العلمي.

(1) J. Rosenau, The Need of Theory (in): J. Rosenau, Mary Durfee, Thinking Theory Thoroughly, West View Press, First edition,1997: pp. 1 -8.,& second edition, 2000,ch1.

الأوروبي (الفرنسي) بصفة خاصة. فكنت أبحث دائمًا في النظري، ولو لدراسة «قضايا تطبيقية» وأتساءل منذ البداية: أين إسهامنا في إنتاج العلم[١].

ومن ناحية ثانية: لم تكن هذه الخبرة وليدة فراغ، ولم تنمُ وتتطور في فراغ؛ فلقد كانت نواتها وبذرتها السليمة بفضل أساتذة لي لم يستهلكوا العلم «الشائع الذائع» ولم ينقلوا إلينا منتجاته ومخرجاته: مفاهيمَ وعلاقاتٍ ومقولات في صورة مجردة، ولكن نقلوه خبرةً وعمليةً حيّةً ذات مصادر ومسيرة متمايزة عن «مصادرنا ومسيرتنا»، كما نقلوه لنا متفاعلًا مع «الواقع» كيف نرى الأخير ونقيّمه وننقده ونحاكمه من خلال رؤانا ورؤى غيرنا؟ وما الفارق؟ ولماذا لا بد لنا من المساهمة في التنظير من مصادرنا الحضارية الإسلامية؟

كانت البداية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مع أ.د.حامد ربيع، ثم مع أ.د.منى أبو الفضل، ثم اتسع النطاق لخارجها مع مدرسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي منذ ١٩٨٦؛ حيث كان نقد الفكر الغربي الوضعي هو المنطلق لاهتمامي بالمشاركة في بناء رؤية حضارية مقارنة في العلم الاجتماعي وفي العلاقات الدولية بصفة خاصة. **واكتشفت بعد سنوات وسنوات من البحث والتدريس كيف كان هذان الأستاذان سبّاقيْن في تقديم «الجديد في العلم» مقارنة بما بدأ يتراءى ويتراكم بعد ذلك من مراجعات نقدية في الدوائر الأكاديمية الغربية ذاتها منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن**[٢].

(١) بدأ هذا الهمُّ صغيرًا ١٩٨١، وكان أول مقرر تم تكليفي بتدريسه عقب الحصول على الدكتوراه: «تاريخ العلاقات الدولية» (مقرر تطور العلاقات الدولية حاليًا)، ولم أستطع القيام به بدون «إطار نظري» يتجاوز «التاريخ الدبلوماسي» فكتبتُ في نظرية النظم وبحثتُ في نظريات توظيف التاريخ في دراسة تطور النظم الدولية (نادية محمود مصطفى، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، وكذلك فإن أول مذكرة مطبوعة أضعها مقدمةً لدراسة العلاقات الدولية (١٩٨٣)، تساءلتُ في آخر فقراتها «هل الإنتاج النظري الغربي ترفٌ لا يتحمله «العالم الثالث»»؟ وفي أول دراسة نظرية منشورة لي (نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، السياسة الدولية، العدد ٨٢، أكتوبر ١٩٨٥، ص ص ٥٤-٨٢). حددتُ في مقدمتها أن موضوع دراستي يدور حول المنظورات والرؤى «الغربية» وأن هذا لا ينفي أو يقلل من أهمية دراسة رؤى ومنظورات أخرى من العالم الثالث.

(٢) انظر قراءة في أعمالهما في:

حسن نافعة، عمرو حمزاوي (محرران)، تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج، أعمال ندوة احتفالية حامد ربيع، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، ماجدة إبراهيم (تحرير)، التحول المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل، سلسلة قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة (٢)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١١.

من ناحية ثالثة: كانت خبرتي مع علم العلاقات الدولية، وعلم السياسة بصفة عامة، انطلاقًا من (وتفاعلًا مع، ومراكمة على) عطاء أساتذة لي وزملاء من كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية. وهي خبرة تمت في سياق علمي ومؤسسي متميز وهو قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة. فإلى جانب جيل الأساتذة المؤسسين للقسم[١]، صعد جيلٌ ثانٍ من خريجي القسم قدم إسهامه في علم السياسة والعلاقات الدولية من مداخل واتجاهات فكرية وسياسية متنوعة، وعدا القليل منهم، لم يكن إعادة إنتاج العلم «السائد» أو إنتاج الجديد في العلم همهم الأول، فلقد جرفت «السياسة» علماء السياسة نحو الحركة فاهتموا بها أكثر من اهتمام أغلبهم بالجديد في العلم، وخاصة في النظرية إنتاجًا وتدريسًا.

ولكن ظل الاهتمام بالنظريّ من ناحية ونقد الاتجاه السائد فيه (الواقعي) غائبًا بدرجة كبيرة سواء على مستوى البحوث أو الرسائل العلمية. وقد تم تسجيل هذه الحالة أكثر من مرة عبر العقود الثلاثة الفائتة، وعلى نحو يُبين قصور الطابع النظري التأصيلي، وخاصة على مستوى الدراسات العليا، كما يبين عدم صدور كتاب مرجعي عن «نظريات العلاقات الدولية»، وسيادة المنظور الواقعي، بل غلبته على الدراسات الدولية[٢]، ولكن مع ظهور تساؤلات عن: أثر قضية «الخصوصية» على علم السياسة، وماذا عن علم سياسة عربي، وماذا يعني منظور حضاري إسلامي، أو ما هي الأبعاد الإسلامية في الدراسات السياسية؟[٣].

---

(١) في مقدمة رواد الجيل المؤسس لقسم العلوم السياسية بالكلية: د.بطرس غالي، د.خيري عيسى، د.فتح الله الخطيب، د.عبد الملك عودة، د.عز الدين فودة، د.إبراهيم صقر، د.علي عبد القادر، د.أحمد رشيد، د.إبراهيم درويش، د.حورية مجاهد...

(٢) انظر بصفة خاصة:

أحمد يوسف، نادية محمود مصطفى، ودودة بدران، قضايا المنهاجية في دراسات العلاقات الدولية في البيئة الأكاديمية المصرية (ملاحظات أولية)، بحث مقدم إلى مؤتمر تدريس العلوم السياسية في مصر وتطويرها ٢٥/ ٦/ ١٩٨٩، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٨٩.

محمد السيد سليم، تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ص ٤٦ -٥١.

جهاد عودة: عامل الزمن في كتابات علم العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١.

(٣) وهو ما سيتضح في الدراسة الافتتاحية من هذا الكتاب.

وظل قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة بمثابة السياق والحاضنة لكافة هذه الخبرات التي كونت الجماعة العلمية للعلوم السياسية في مصر (وهو حاضنة هذا الكتاب الذي أقدم له: فلا أتحدث هنا عن خبرة حواضن أخرى في مصر أو خارجها لعلم العلاقات الدولية).

ولقد واكب السيمنار العلمي لقسم العلوم السياسية في كليتنا ومؤتمره العلمي السنوي، عبر ما يقرب من عقدين، الجديدَ في العلم، سواء على مستوى البحث أو التدريس[1]. كما

---

(١) انظر في هذا الإطار:
- سيف الدين عبد الفتاح، حسن نافعة (إشراف وتحرير)، العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (١) العام الجامعي ١٩٩٨ - ١٩٩٩، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠.
- حسن نافعة، سيف عبد الفتاح (إشراف وتحرير): العولمة قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٢) (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠.
- حسن نافعة، نيفين مسعد (إشراف)، هبة رؤوف (تحرير)، العولمة نحو رؤى مغايرة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٣) (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠١.
- نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٤-٥) ٢٠٠١/ ٢٠٠٣، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٤.
- مصطفى منجود (محرر)، نماذج عالمية في تدريس العلوم السياسية، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية مايو ٢٠٠١، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سلسلة المؤتمرات العلمية (٢)، ٢٠٠١.
- أحمد الرشيدي (محرر)، تدريس العلوم السياسية في الجامعات المصرية: الواقع الراهن ومقترحات التطوير، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية مايو ٢٠٠٢، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سلسلة المؤتمرات العلمية (٣)، ٢٠٠٢.
- عمرو حمزاوي (محرر)، خبرات تدريس العلوم السياسية في العالم العربي: تحديات المنهج العلمي والدور المجتمعي، أعمال المؤتمر العلمي لقسم العلوم السياسية مايو ٢٠٠٣، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سلسلة المؤتمرات العلمية (٤)، ٢٠٠٣.
- نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، (سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٤-٥) ٢٠٠١/ ٢٠٠٣)، مرجع سابق.
- (إشراف علمي وتقديم)، أميرة أبو سمرة (مراجعة وتحرير)، مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية، (أعمال سمينار قسم العلوم السياسية ٢٠٠٨-٢٠١٠)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بالتعاون بين: قسم العلوم السياسية، ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠١١.
- (مشرف)، أميمة عبود (محرر)، المنظور البيني والعلاقات البينية في العلوم السياسية: إعادة نظر وقراءة جديدة، أعمال السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية ٢٠١١ - ٢٠١٢، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢.
- إكرام بدر الدين (تقديم)، نادية محمود مصطفى وأمل حمادة (محرران)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية (أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس ١٤-١٥ يونيو ٢٠١١)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١.

أثمرت برامج الدراسات العليا ذخيرة من الرسائل العلمية تعكس حالة التراكم المعرفي والنظري في القسم[١]. وبرز عبر جميع هذه المؤتمرات السؤال عن «الإسهام النظري» من داخل دوائرنا الوطنية والإقليمية.

ومن ناحية رابعة: فإن مقولة روزينو -السابق البدء بها- تقع في قلب خبرتي مع «حفنة من المجانين» -ممن شرفت بتدريسهم وبالإشراف على رسائلهم العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه- وهم الذين أدركوا أهمية «النظري» رغم صعوبته، وتفاعلوا بقوة مع المقررات النظرية والمداخل النظرية لمقررات أخرى، واختاروا بأنفسهم موضوعات للبحث وبقناعة وباقتدار. على نحو يبين حسن فهم ماهية النظري ودوره ووظائفه من ناحية، وحسن فهم كل منهم لموضع دراسته من خريطة «الجديد في العلم»، معرفيًا وأنتولوجيًا ومنهجيًا من ناحية ثانية، وأخيرًا اهتمام البعض بالإسهام في العلم من منظور حضاري إسلامي نقدي مقارن. بعبارة أخرى، هذه «الحفنة من المجانين» (من تلامذتي بالدراسات العليا الذين أقبلوا بحماسة على «التأصيل النظري» لعلم العلاقات الدولية)، شرفت بالقيام معهم «بدور مهم لتأصيل العملية التنظيرية في مجال العلاقات الدولية».

فوفق وصف أستاذ قدير - هو د.محمد السيد سليم (أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) - لجهودي كأستاذ ومشرف على مشروع العلاقات الدولية في الإسلام الذي انبثق عنه تطوير منظور حضاري إسلامي في هذا المجال، ثم تطور خبرتي في التدريس والإشراف على رسائل علمية، فقد اعتبر د.محمد سليم أن «مشروع تطوير نظرية إسلامية للعلاقات الدولية أو منظور إسلامي حضاري مقارن للعلاقات هو من أهم إسهامات كلية الاقتصاد في تأصيل حقل العلاقات الدولية وتطويره»[٢].

---

(١) انظر على سبيل المثال:

- كتاب أعمال اليوبيل الذهبي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية: خمسون عامًا من العطاء والتميز، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

- حورية مجاهد (مقرر ومحرر)، تحليل الأبعاد الإسلامية في الرسائل العلمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة)، بالتعاون بين اتحاد جامعات العالم الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- وجامعة القاهرة، ٢٠١٦.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٥١.

وعلى ضوء هذه الخبرة متعددة الأبعاد، فهذا الكتاب الذي أقدم له، وفق عنوانه وفهرسه، تكمن أهميته ليس فقط في كون محتواه العلمي هو الأول من نوعه بوصفه مرجعًا باللغة العربية جامعًا لرؤى «غير غربية» في دراسات نظريات العلاقات الدولية على نحو مقارن، أو على نحو نقدي وبنائي من ناحية، وعلى نحو ينشغل أيضًا بالأبعاد التطبيقية للنظريات في ظل عالم سريع التغير، من ناحية أخرى، وتبحث بعض دراساته -من ناحية ثالثة- عن الجديد في العلم والعالم من منظور حضاري إسلامي مقارن.

ولا يقلل هذا الوصف العام لمحتوى الكتاب من إسهام كتب أخرى صدرت باللغة العربية في مجال نظرية العلاقات الدولية[1]. ولكنها جميعًا كتب فردية معظمها في مقدمة علم العلاقات الدولية، أو في بعض نظرياته، أو ذات طابع مدرسي، كما إنها تقدم مخرجات النظريات الغربية ومنتجاتها كأنها كائن جامد مصمت لا نعرف تاريخ تطوره، وباعتبارها «العلم»، في حين أنها لا تقدم التنوع والتعدد في العلم؛ إذ تقدم المبادئ والأسس العامة وفق تيار واحد أو اثنين: كالتيار الواقعي أو التيار الليبرالي، وهي تقدم مفهومًا واحدًا للعلمية؛ وهو الوضعي السلوكي باعتباره الموضوعي غير المتحيز، وتقدم النظري معزولًا عن الواقع مصدرًا للتنظير أو تطبيقًا وتفعيلًا، وتقدم الجزئيات، أي النظريات فقط،

(١) انظر منها على سبيل المثال:

- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦.

- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١.

- أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.

- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٤.

- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.

- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧.

- ريمون حداد، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت: دار الحقيقة، ٢٠٠٠.

- عدنان السيد حسين، الحرب والسلم ومفاهيم أساسية، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

وليس كليات مسار العلم وتطوره: معرفيًا، وفلسفيًا، ومنهاجيًا، وأنتولوجيًا، ولذا تغفل في معظمها مدخل «المنظورات» وجدالاتها الكبرى ومراجعات حالة العلم. وكأن العلم له صورة واحدة أو صورتان فقط، تلك السائدة والمهيمنة بمفردها حتى نهاية الثمانينيات فقط. أي قبل أن تتصاعد في الدوائر الأكاديمية مرحلة المراجعات في حالة العلم: «التحول المنظوري».

إن ذكر هذه الخصائص العامة لمداخل كتب في نظرية العلاقات الدولية الصادرة بالعربية لا يقلل من أهميتها، ولكن يوضح أنها لا تقدم بمفردها صورة كاملة عن العلم أو صورة وحيدة عن العلم، وخاصة أنه العلم المنقول من دوائره دون نقد أو مراجعة من داخله أو خارجه. وهو ما لا يحدث في الدوائر الأكاديمية الغربية المنتجَة له ابتداءً؛ حيث إن مراجعات هذه الدوائر وغيرها غائبة عن المحتوى والمنهج الذي يتم به التدريس أو البحث في جامعاتنا. وكان للسمينار العلمي لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة– فضل السبق في طرح هذه المراجعات وفي وضع يده على ضرورة ملاحقة الجديد في العلم، كما سبقت الإشارة، وهو الأمر الذي تم تسجيله أيضًا في الخطة العلمية الأخيرة للقسم (٢٠١٢– ٢٠١٧)[١]. ولكن ظلت الفجوة بين هذا الاهتمام وبين واقع «الإنتاج العلمي المنشور» قائمة[٢].

ومن ثم، فإن أهمية هذا الكتاب، تنبع من حقيقة أن الإنتاج «النظري» في دوائرنا الأكاديمية الحضارية –غير الغربية– لا بد أن يختلف عن نظيره في دوائر إنتاج العلم الغربية، دون أن يتجاوز بالطبع هذا الإنتاج الأخير المتميز؛ حيث يجب أن يقدم متابعةً لـ «مدارس العلم الغربية» وخبرة التفاعل معها، مع نقد منتجها والمراكمة المقارنة معه، وصولًا إلى

(١) راجع خطة القسم في: الخطة البحثية الخمسية لقطاع العلوم الاجتماعية (٢٠١٢–٢٠١٧)، جامعة القاهرة: قطاع الدراسات العليا والبحوث، على الرابط:

http://cu.edu.eg/userfiles/Social_Sector_Research_Plan.pdf

(٢) ولعل هذا ما حدا بالهيئة الاستشارية والتحريرية بإحدى المجلات العلمية المتخصصة في العلاقات الدولية في مصر – وهي مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – وبمشاركة أعضاء من الجماعة العلمية للعلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – أن بدؤوا يولون اهتمامًا بالجوانب النظرية في تناول المجلة، وذلك بإصدار ملحق خاص بالمجلة تحت عنوان «اتجاهات نظرية» في الأعوام الأخيرة من ٢٠١١ فصاعدًا.

منتجات ومخرجات جديدة. كما إن خبرة إنتاج العلم – وخاصة الجماعية – أكثر أهمية من تقديم منتج فردي جاهز الصنع.

إن أزمة أوطاننا وأمتنا العربية والإسلامية وخاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة هي أزمة معرفية فكرية بالأساس تحتاج إلى «ثورة» نقدية تربوية وتعليمية وفكرية على كافة المستويات، ومن أجل إنتاج «علم نافع»، وعلى نحو تتبلور معه مدارس وجماعات علمية ذات إنتاج يميز بعضها عن بعض، ويكون ساحة لحوار معرفي ونظري ناضج، يمثل إضافة إلى «ديمقراطية» الحقل المعرفي ومجال التخصص. كما يضيف بالطبع إلى «ديمقراطية» النظام السياسي وسياسته الخارجية. وهي أمور نفتقدها بقوة في دوائرنا الأكاديمية المصرية، التي تعمل كجُزر منعزلة عن بعضها وعن «النظام» (باستثناء علماء السلطة بالطبع).

ولذا، **تنبع أهمية هذا الكتاب من جوانب أخرى: الأهمية الأولى**: أنه يقدم تفاعلًا بين خبرة قصتين عن «علم العلاقات الدولية»؛ قصة أفقية تقدم خبرة تدريسية وبحثية في العلم من مدخل تطور المنظورات وجدالاتها، وتطور مسار العلم من حالة المنظور السائد إلى حالة الأزمة والمراجعة المعرفية: هل يحدث تحول منظوري؟ وما الأثر على النظريات؟ وما الحاجة إلى منظور حضاري إسلامي؟ وأين يقع من خريطة العلم السائد ومراجعاته؟ وتقدم الدراسة الافتتاحية هذه القصة.

أما القصة الثانية، فرأسية تقدم منتجات رسائل علمية تفاعلت مع القصة الأفقية وزادتها ثراءً وتعميقًا وملأت مناطقها البحثية الفارغة، وتقدم دراسات الكتاب «التسع عشرة» –بعد الدراسة الافتتاحية– هذه القصة.

إن هذا الكتاب يقدم قصة تفاعل أستاذ وتلاميذه أخذًا وعطاءً، وتفاعلًا متبادلًا على صعيد التدريس والرسائل العلمية. فإن هذا الكتاب من إنتاج جيل من شباب الباحثين عبر عقدين (١٩٩٧– ٢٠١٦) له من الثراء والتميز العلمي والأكاديمي – في سياق قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة وإسهام مدرسة العلوم السياسية العربية من جهة، ومدرسة المنظور الحضاري الإسلامي للعلوم السياسية من جهة أخرى– ما فرض ضرورة نشره ليُثري المكتبة العربية الفقيرة للإنتاج النظري حول العلاقات الدولية (غير المترجم)، وعلى نحو ينطلق من بين جدران مكتبة الرسائل العلمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة، ليرى هذا الإنتاج النور بشكل يبرز جهدًا تراكميًا وجماعيًا للجماعة العلمية الشابة بالكلية، حاملًا الدعوة إلى تقديم رؤية جديدة عن علم العلاقات الدولية في دوائرنا الأكاديمية.

ومن ثم، فإن الأهمية الثانية للكتاب أنه نتاج خبرة مدرسة من مدارس الجماعة العلمية للعلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وهي مدرسة في نطاق علم العلاقات الدولية بانت ملامحها الآنية بقوة وبالتدريج عبر ما يقرب من عقدين: من ناحية الإيمان بأن العلاقات الدولية علم وليس مجرد فن، وأنه علم حي ومتغير مع التغيرات العالمية بقدر ما يؤثر في هذه التغيرات باعتباره علمًا نافعًا للحركة، ومن ناحية ثانية الإيمان بأنه لا بد من البحث في الجديد في العلم من حيث التعدد والتنوع المعرفي والنظري. فإن السائد في العلم من الإنتاج الغربي وخاصة الأمريكي ليس هو كل «العلم» وأنه يتعرض للنقد من داخل دائرته الغربية، ولا بد أن يتعرض أيضًا للنقد من خارجها.

وأخيرًا من ناحية ثالثة: الإيمان بضرورة البحث عن الجديد في المداخل النظرية لدراسة القضايا الحيوية للوطن والأمة. فإن قضايا دوائرنا الحضارية في حاجة لأبعاد فكرية ونظرية جديدة تلائم طبيعتها وتستجيب لحاجتها، ومن هنا ضرورة الربط الدائم بين النظري والتطبيقي وبقوة تحقيقًا لمفهوم «العلم النافع».

إن هذه المدرسة -على هذا النحو- هي مُخرَج ومُدخَل في الوقت نفسه لجهود تطوير العلوم السياسية في محتوى التدريس والبحث، قام عليها قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. ولقد شاركتُ وبقوة في جانب مهم من هذه الجهود عبر عقدين (١٩٩٧- ٢٠١٦) سواء على مستوى المؤتمرات العلمية للقسم، والسمينار العلمي للقسم، وسمينار تسجيل الرسائل العلمية، وتطوير لوائحه الدراسية وخططه العلمية، كما سبقت الإشارة. كما يشارك رافد من هذه المدرسة في جانبٍ مهم من جهود تطوير منظور حضاري إسلامي مقارن في العلاقات الدولية على صعيد هذا القسم.

ولذا، فإن الأهمية الثالثة لهذا الكتاب، وهو أمر جديد على الكتب المحررة، سواء بالعربية أو الإنجليزية، أنه يعكس التفاعل بين خبرتين: خبرة أستاذ، وخبرة باحثين شباب؛ أخذًا وعطاءً متبادلًا وفي سياق مؤسسي علمي منظم يتمثل في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة.

فإن الانتماء إلى مدرسة وبناءها، أو تحقيق تراكم في مجال علمي، لا يقوم عليه شخص بمفرده، ولكن تتحاضن فيه الجهود وتتعاضد على كافة المستويات. ومنها بل وأهمها التدريس في الدراسات العليا، والرسائل العلمية الجادة الرصينة، وخاصة من جانب أعضاء الهيئة المعاونة في الكلية. وكانت خبرتي مع عملية التدريس خبرة حيّة تغذت خلالها واستمرت صلتي بالجديد في العلم، كما تحقق خلالها -عبر السنوات- تراكمٌ وتطويرٌ في المنهج والمحتوى بفضل التفاعل مع الطلبة خلال الفصول الدراسية أو تسجيل الرسائل العلمية وإنجازها ومناقشتها.

فقد أكرمني الله تعالى -طيلة ما يقرب من العقدين (١٩٩٧- ٢٠١٦) - بمجموعة متميزة من الباحثين الذين مثلت اختياراتهم لموضوعات رسائلهم على التوالي تراكمًا علميًا في الحقل، كما مثلت أركانًا متساندة ومتكاملة ضمن خريطة الموضوعات وأجندتها التي قدمتُها في محاضراتي في مقرر نظرية العلاقات الدولية في الدراسات العليا طيلة هذين العقدين. وهي خريطة أو أجندة علمية انطلقت وتراكمت بالأساس من الرغبة في استيعاب مسار تطور العلم ومن مراجعة فلسفته والجانب المعرفي فيه، وأسباب تنوع منظوراته وتعددها، ومن ثم نظرياته، وكيف تلتقي النظرية مع دراسة الواقع، والأهم: كيف يمكن أن نشارك من مصادر التنظير الإسلامية في هذا المجال؟

وجميعها أمور مهمة في دوائر اعتادت أن تستهلك العلم المستورد الجاهز الصنع والذي تسود نظرياته التدريس والبحث كأنه «العلم» العالمي. مع انقطاع كبير في الصلة بين تدريس الجانب النظري، وبين بيان كيفية إنتاجه وكيفية تفعيله وتشغيله باعتباره علمًا نافعًا (العلاقة بين السلطة والمعرفة والعلاقة بين العلم والتغيير والتحرر).

بعبارة أخرى، بقدر ما كانت خبرتي تتطور في مجال البحث والتدريس في العلاقات الدولية في أبعادها النظرية والتطبيقية عبر هذين العقدين، وخاصة من حيث بناء منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية مقارنة بمنظورات العلم الكبرى السائدة، ومقارنة بالاتجاهات النظرية الجديدة النقدية للجوانب المعرفية لهذه المنظورات السائدة، بقدر ما كان يتحقق التراكم المكمل والداعم في موضوعات الرسائل واقترابابتها.

هذا التفاعل بين خبرتي وخبرة تلاميذي، عبر هذين العقدين وفي إطار التفاعل مع خبرة تطور قسم العلوم السياسية في مجموعه، حال دوني -وبمفردي- وإعداد كتاب مرجعي في نظرية العلاقات الدولية من منظورات مقارنة، وهو هدف أساسي وضعته لنفسي منذ عقد من الزمان، ولكن لم يسعني تحقيقه لعدة اعتبارات، رغم تعدد إصداراتي وبحوثي المنشورة في موضوعات عدة في هذا المجال.

وهكذا لم تبزغ فكرة إعداد هذا الكتاب من فراغ، ولكنه كان ضرورة ليس لتأليف كتاب مرجعي «تقليدي»، ولكن ليجسد خبرةً في تلقي العلم وفي تقديمه ومراجعته وإنتاجه، وفي تشغيله وتفعيله.

ولم يساعد على تحقيق الفكرة الآن إلا الحماس الشديد لجميع من تم استكتابهم وقدموا إسهاماتهم (باستثناء أربعة منهم فقط حالت ظروفهم دون الاستجابة)[(١)].

ويتكون الكتاب من دراسة افتتاحية وستة محاور تضم في مجملها تسع عشرة دراسة. أما الدراسة الافتتاحية، فتقدم رؤيتي باعتباري أستاذًا أشرفَ على الرسائل العلمية المنبثقة عنها دراسات الكتاب، ومشرفًا على مشروع الكتاب ومجمل محتواه، إضافة لخبرتي مع مسار دراسة علم العلاقات الدولية بين: جدال المنظورات الكبرى، وبين الاتجاهات نظرية نقدية غربية جديدة، وبين جهود بناء منظور حضاري إسلامي في مدرسة العلوم السياسية المصرية، وذلك على ضوء اختلاف المنظورات من ناحية واختلاف النماذج المعرفية من ناحية أخرى، وإشكاليات العلاقة بين السلطة والمعرفة والعلاقة بين العلم والتغيير في عالم معقد سريع التغير من ناحية ثالثة. وتساعد هذه الدراسة الافتتاحية على شرح محاور الكتاب وفلسفة هيكله وخيطه الناظم وما يمثله من تراكم علمي على مدى عقدين في مجال «علم العلاقات الدولية» «الغربي» الوضعي منه والنقدي على حد سواء، والإسهامات «غير الغربية» في هذا المجال. على نحو يفسح الطريق إلى طرح رؤى عن التجديد المطلوب وأسبابه.

---

(١) هم: عصام عبد الشافي، «السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني ٢٠٠٠-٢٠٠٥»، (رسالة دكتوراه). وياسمين زين العابدين، المسلمون في فرنسا: «دراسة في الاتجاهات الفكرية السياسية حول إشكالية الهوية ١٩٩٠- ٢٠٠٦» (رسالة ماجستير). ونسمة شريف شرارة، الفكر الإستراتيجي الأمريكي تجاه العالم الإسلامي: دراسة بعض مراكز الفكر الإستراتيجي (رسالة ماجستير)، وأسامة أحمد مجاهد، الفكر السياسي الدولي: نماذج فكرية إسلامية (دراسة مقارنة)، (رسالة دكتوراه مسجلة ولم تُناقش بعد).

أما محاور الكتاب فتقدم على التوالي، وبصورة تراكمية، دراسات في نظريات تتناول كل منها بعدًا من أبعاد أساسية في التنظير للعلاقات الدولية. ويتم التناول في أغلبها بصورة نقدية ومقارنة بين المنظورات الكبرى (الوضعية) وبين اتجاهات نظرية جديدة (ما بعد الوضعية)، وبعضها بالمقارنة مع منظور حضاري إسلامي.

والمحاور الستة هي: المفاهيم (القوة، النخب، والتغيير، والجوار الحضاري)، والفواعل (الدول، والأحلاف، والشعوب، والحركات عبر القومية)، والعمليات الدولية (الحروب، والاندماج، والتغير الدولي، والتدافع)، واقترابات منهاجية من مدخل العلاقات البينية (الاقتصاد السياسي الدولي، والفكر السياسي الدولي)، واتجاهات نظرية جديدة ما بعد وضعية وما بعد واقعية (العالمية، والأبعاد الثقافية، والبعد المعياري، ومستويات تحليل جديدة)، وقضايا نظرية وتطبيقية (الثورة، ومؤسسات الرأي العام الأمريكية، والإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم العربي، وتشكل الوعي الحضاري).

ولا يعكس ترتيب المحاور، والدراسات في داخل كل منها، الترتيب الزمني لتسجيل الرسائل وإنجازها؛ ولكن يعكس تقسيماتٍ متعارفًا عليها في دراسة منظورات العلاقات الدولية وهي: المفاهيم، والفواعل، والعمليات (المحاور الثلاثة الأولى)، كما يقدم المحوران الرابع والخامس ما يتصل بمستويات التحليل والاقترابات المنهاجية من مدخل العلاقات البينية؛ أي بين العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، ومنها الاقتصاد والفكر السياسي الدولي. أما المحور الأخير، فيقدم موضوعات تطبيقية ولكن ذات أطر نظرية تنظم دراستها.

هذا والجدير بالذكر، من مطالعة عناوين الرسائل ذاتها المأخوذة عنها دراسات الكتاب، أن معظمها يجمع بين الأبعاد النظرية والتطبيقية ولكن من مدخلين: الانطلاق من النظري بالأساس؛ على اعتبار أن الدراسة النظرية هي الغاية، ولكن باستدعاء حالات تطبيقية نماذجَ للبيان، أو الانطلاق من قضية تطبيقية وتصميم إطار نظري محكم لدراستها (حيث النظري هو وسيلة لحسن الفهم والدراسة). المدخل الأول ينطبق على بعض دراسات المحاور الخمسة، أما المحور السادس فيعكس المدخل الثاني. في حين توجد دراسات هي في كلياتها نظرية نقدية ومقارنة. ومن ثم، فإن الدراسات في مجملها تجسر الفجوة بين النظري

والواقع، على نحو يبرز أهمية النظريّ في الفهم والتحليل، وكذلك أهمية الواقع في تطوير النظري وشرحه.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا النمط من التقسيم لمحاور الكتاب، وإن كان يمثل تقسيماً رأسيًا وفق أبعاد التنظير في المحاور الثلاثة الأولى من الكتاب، ويقوم على معيار ثانٍ في المحورين الرابع والخامس؛ ألا وهو الاقترابات البينية والاتجاهات النقدية ومستويات التحليل، إلا إنه يجمع بين هذه المحاور الستة المقارنة بين المنظورات الكبرى في العلم وبينها وبين اتجاهات نقدية جديدة حول القضايا محل الاهتمام: القوة، الجوار الحضاري، الدولة القومية، الأحلاف، الفواعل من غير الدول (الشعوب والحركات)، والعمليات الدولية (ومنها الحرب والاندماج والتغير والتحول الدولي، وغيرها). وكذلك فإن اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي يتم طرحه من منظورات مقارنة وعلى أكثر من مستوى، وبالمثل مستويات التحليل، والأبعاد الثقافية، والبعد المعياري للعلاقات الدولية، والثورة والعلوم السياسية والعلاقات الدولية...

بعبارة أخرى، فإن الكتاب -هيكلًا ومحتوى- يجمع بين جانبين جرت العادة في كتب صادرة باللغة العربية على الفصل بينهما، أو ربما الخلط بينهما كمترادفات أو إسقاط أحدهما تمامًا، وهما: المنظور أو الرؤية أو الصورة أو المدرسة التي ينتمي لها تنظير محدد من ناحية، والنظرية من ناحية أخرى. حيث الجانب الأول كلي؛ يمثل مدخلًا أساسيًا لدراسة تطور التنظير زمنيًا وموضوعيًا، ويجمع بين أبعاد معرفية وأنتولوجية ومنهاجية عن العالم، والثاني جزئي يتناول الموضوعات النظرية التي تختلف عليها المنظورات سواء المفاهيم – وخاصة القوة، أو الفواعل وخاصة الدولة... وهكذا – فمثلًا: الواقعية ليست نظرية، ولكنْ منظورٌ أو مدرسة تندرج تحتها عديد من النظريات عن الموضوعات المشار إليها عاليًا. كما لا يوجد نظرية واحدة في الموضوع الواحد، ولكن تتعدد النظريات بتعدد المنظورات المقارنة معرفيًا وأنتولوجيًا ومنهاجيًا. هكذا يجب التفكير والبحث والتدريس في العلاقات الدولية، أي على نحو يحترم التعدد والتنوع والتعارف والحوار المعرفي والنظري والفكري والسياسي.

لقد وقع التدريس، بل والبحث والتأليف (النادر في الجانب النظري) باللغة العربية في فخ؛ مما أسهم في عاقبتين أساسيتين: الأولى الأحادية المعرفية والمنهاجية؛ حيث قُدمت

دراسة العلاقات الدولية على أنها الدراسة الواقعية فقط، والواقعية الوضعية على أنها هي الموضوعية، والغربي على أنه العالمي. العاقبة الثانية تتمثل في الفجوة النفسية والعملية بين الدراسات النظرية والتطبيقية، أو اعتبار الأولى «ديكورًا» أو «تعقيدًا» لا داعي له؛ حيث قدمت المؤلفات العربية «النظريّ» منفصلًا عن «التطبيقي» أو العكس. ولذا، كان كسر «تابو» هاتين العاقبتين شديد الصعوبة.

وتزداد صعوبة هاتين العقبتين أمام جهود تطوير دراسة العلاقات الدولية من منظورات أخرى – سواء غربية أو غير غربية والأهم «حضارية إسلامية»– وإذا كانت معظم الدراسات في هذا الكتاب تقوم على المنهج النقدي المقارن فيما بين المنظورات الكبرى للعلم (الوضعي) والاتجاهات الجديدة (ما بعد الوضعية)، فإن البعض منها فقط الذي تصدى بطريقة مباشرة للمقارنة مع منظور حضاري إسلامي، وهي الرسائل التي سجلت وأنجزت في العقد الثاني من الخبرة (٢٠٠٥– ٢٠١٥) وهي أربع بالأساس تناولت موضوعات: الجوار الحضاري، والعالمية، ومستويات التحليل، والعمليات الدولية، بالإضافة إلى دراسة خامسة تقع في منطقة بحثية بينية تسهم في التأصيل للدراسات الحضارية الدولية انطلاقًا من إسهامات نظرية غربية نقدية تدعو للاستعانة بالفكر السياسي الدولي؛ حيث تقوم على تناول إسهام مصادر فكرية تراثية إسلامية (ابن خلدون نموذجًا) في التنظير الدولي[١]. حيث إن الفكر السياسي الإسلامي يُعد من المصادر المساندة في بناء منظور حضاري إسلامي.

ومن ثم، فإن اشتركت هذه الدراسات الخمس في تناول خصائص وسمات منظور حضاري إسلامي مقارنةً بغيره من المنظورات، على نحو قد يوحي بالتكرار أحيانًا، وخاصةً ما يتصل بخبرة المدرسة المصرية في هذا المجال، إلا إن مداخل هذه الدراسات المتنوعة تقدم منظومة رباعية الأبعاد (الفواعل، والعمليات، ومستويات التحليل، والمفاهيم) على مستويين متفاعلين ومتكاملين في التنظير، أحدهما كلي والآخر جزئي. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن هذه الدراسات تتنوع منطلقاتها في المقارنة بين الغربي والإسلامي؛ فإذا كانت الدراسات التي تناولت موضوعات: العمليات الدولية، ومستويات التحليل، والعالمية، قد انطلقت من أساس نظري غربي نقدي مقارن، فإن نموذجًا آخر من الدراسات قد انطلق من الجديد

(١) تسهم رسالة أخرى للدكتوراه (تحت الإعداد) في هذا المجال، وهي للطالب أسامة أحمد مجاهد (سبقت الإشارة لها)، في موضوع الفكر الإسلامي الحديث في العلاقات الدولية وقضية النهوض الحضاري.

في موضوعه من منظور حضاري إسلامي مع استدعاء الغربي (دراستان في موضوعي: إسهام الفكر الخلدوني، والنخب والجوار الحضاري).

ورغم أن الدراسات الأخرى في الكتاب لم تتصدَّ مباشرةً لهذه المهمة البنائية من منظور حضاري إسلامي مقارن، إلا إن قيامها جميعًا – ولو بدرجات متنوعة – على المقارنة النقدية بين المنظورات الكبرى والاتجاهات النقدية الجديدة في الإنتاج «الغربي» وخاصة «الأمريكي» للعلم، يمثل منطلقًا مهمًا وأساسيًا في كسر الأحادية النظرية ورفض الاستسلام لما يعتبره البعض في دوائرنا الأكاديمية «مسلمات» وحتميات نظرية عالمية، وهي في واقع الأمر ليست إلا نظريات سائدة ومهيمنة (لأسباب عديدة) وليست عالمية. ويمثل نقد الفكر الغربي الوضعي خطوة منهاجية ضرورية تمهد لتقديم رؤية مقارنة تدعو إلى تحول منظوري، سواء من منظور حضاري عربي أو إسلامي مقارن أو غيرهما من منظورات «غير غربية».

هذا، بل يمكن القول إن منظورًا غير غربي، بصفةٍ عامة، وحضاريًا إسلاميًا بصفةٍ خاصة، هو بطبيعته لا بد أن يكون نقديًا؛ بحيث يستدعي منظورات العلم ولا يقصيها. ومن ثم، فإن دراسات هذا الكتاب التي لم تقم مباشرةً بتقديم إسهام من منظور حضاري إسلامي أو حول هذا المنظور، قد رسخت ومارست التحليل النقدي في التناول من جانبها.

هذا، فضلاً عن دراسات أخرى عُنيت بتقديم جانب من المقارنة بين الغربي والإسلامي في تناول قضايا جمعت بين النظري والتطبيقي أو الفكر والممارسة، وفقما تقتضيه متطلبات التحليل المعمق لدراسة هذه الموضوعات (مثل دراسات: البعد الثقافي وخطاب صدام الحضارات، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية، ودراسات الرأي العام الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، والقوة الرخوة في سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربي).

بعبارة أخرى، تتعدد مستويات الاشتباك مع القضايا والنظريات من منظور نقدي حضاري إسلامي مقارن، فمنها المباشر ومنها غير المباشر. فإن تميز الرؤية لا يظهر في البعد المعرفي فقط، ولكن في انعكاساتها أيضًا على البعد الأنتولوجي والمنهاجي. فاختيار الموضوع لا يقل أهمية عن منهاجيته والتحليل من منظور حضاري متعدد المستويات ابتداءً من الرؤية للعالم وصولاً إلى المفاهيم وأجندة القضايا.

كما أضاف البعض في خاتمة دراسته ورقة مفاهيمية موجزة تطرح أسئلة وأفكارًا (تحتاج للتعميق) عن تناول موضوعه من منظور إسلامي (مثل دراستي: الحرب، والاقتصاد السياسي الدولي).

ومن ناحية أخرى، فإن دراسات الكتاب اشتبكت مع موضوعات ذات طبيعة دينية- ثقافية حضارية تتصل بالدول الإسلامية والمسلمين في تفاعلاتهم الدولية والعالمية، كما تطرح إشكالية العلاقة بين الديني-الثقافي وبين السياسي في العلاقات الدولية (سواء على المستوى النظمي أو مستوى السياسات الخارجية) وهي الدراسات عن: الأبعاد الثقافية للعلاقات الدولية، والنموذج الانتفاضي، واستطلاعات الرأي الأمريكية عن العالم الإسلامي، والأبعاد الثقافية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي[1].

والجدير بالذكر في ختام هذا الوصف لدراسات الكتاب أن دراسة الثورة ونظرية العلاقات الدولية، ليست مأخوذة عن رسالة علمية كالدراسات الأخرى، ولكن تم إعدادها في مناسبة علمية مهمة وفريدة وهي انعقاد أول مؤتمر علمي لقسم العلوم السياسية لشباب أعضاء هيئة التدريس (الهيئة المعاونة) في يونيو ٢٠١١ (حين رئاستي لمجلس القسم) في موضوع الثورة والعلوم السياسية عقب اندلاع «الثورات العربية». وكانت أجندة أعمال المؤتمر من إعداد - فريق من الهيئة المعاونة- وقدم آخرون البحوث التي نشرت في كتاب متميز[2] جعل من الثورة منطقة بينية تتفاعل حول دراستها فروع العلوم السياسية وبأطروحات جديدة غير تقليدية تجسد اتجاهات نظرية جديدة يقبل عليها الجيل الراهن من شباب الهيئة المعاونة، ومثل هذا الكتاب حينئذٍ مدخلًا جديدًا في جهود التأصيل النظري للعلوم السياسية في القسم، نأمل أن ينمو ويتدعم وأن يواجه تحديات «الثورات المضادة والانقلابات» على العلوم السياسية وعلى مستقبل أوطاننا وشعوبنا، وأن يستجيب لمتطلبات التغيير والتحرر ولا ينساق أو ينزلق في مطبات تبرير «الأمر الواقع» بدعوى «الواقعية والعملية والحفاظ على الاستقرار».

---

(١) بالإضافة إلى أربع رسائل أخرى لم يتضمنها الكتاب كما سبقت الإشارة.

(٢) إكرام بدر الدين (تقديم)، نادية محمود مصطفى وأمل حمادة (تحرير)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوي لشباب أعضاء هيئة التدريس ١٤-١٥ يونيو ٢٠١١، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١.

وأخيرًا أعتقد أن عنوان هذا الكتاب يعكس ملامح المحتوى السابق تقديمها: فهو لا يشير إلى «نظرية علاقات دولية» لأنها كانت هدفًا سلوكيًّا وضعيًّا لم يتحقق، بل إلى العلاقات الدولية كحقل كامل يعج بالمنظورات المتعددة والمداخل المتنوعة عملت دراسات الكتاب على التناول النقدي والمقارن للجديد والمرتبط بقضايا وموضوعات مهمة يجدر الاهتمام بها في ظل واقع عالمي يموج بالتغير. ولذا فالعنوان يشير إلى «منظورات»؛ أي إلى التعدد والتنوع في التنظير. فلم يعد يعرف العلم منظورًا واحدًا سائدًا، كما يعترف بذلك منظرو دوائره المؤسِّسة له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لأنه أضحى علمًا يشهد أزمة، كما إنه منقسم لدرجة دفعت بالبعض للسؤال: هل هناك بعد كل هذا التنوع «نظرية للعلاقات الدولية»؟ ولذا، فإن العنوان الفرعي يشير إلى ذلك التنوع وضرورة الالتفات إليه بالرصد والنقد والمقارنة بين منظوراته ومداخله، فيكون عنوان الكتاب (العلاقات الدولية في عالمٍ متغير: منظورات ومداخل مقارنة).

واتساقًا مع العنوان، فإن الدراسة الافتتاحية في الكتاب تشرح - من واقع رؤية محرِّر الكتاب والمشرف على دراساته- تاريخ تطور العلم وأسباب التنوع والتعدد وخريطته أفقيًا. أما الدراسات في محاورها الستة فتقدم لقطات أخرى للعلم: من المقطع الرأسي بأقلام تلاميذي الذين أصبحوا زملائي، بفضل الله.

وختامًا للقول: الحمد لله والشكر لتلامذتي -زملائي- لتحمسهم لفكرة الكتاب، وقبل ذلك للرحلة العلمية الصعبة والمثمرة -بإذن الله- التي قمنا بها معًا عبر عقدين.

بعضهم بدأها معي وأكملها معي في مرحلتي الماجستير والدكتوراه (وهما د.أماني غانم ود.أميرة أبو سمرة) واللتان تصاحبانني الآن في تدريس مقرر نظرية العلاقات الدولية للماجستير والدكتوراه، مع عزيزات أخريات بدأن مشوارهن معي في الماجستير وما زلن يستكملنه معي في الدكتوراه (سماح عبد الصبور، ورغدة البهي، وعلياء وجدي، ونسيبة أشرف)، وبعضهم بدأ المشوار معي في الماجستير ولم يستكمله معي في الدكتوراه لأسباب سفري (مثل د.زينب عبد العظيم)، أو لأسباب سفرهم وحصولهم على الدكتوراه من الخارج (د.مروة فكري، ود.شريف عبد الرحمن)، وبعضهم أنجز الماجستير ولم يقدم بعد الدكتوراه (شيماء بهاء الدين، وماجدة إبراهيم، وياسمين السيد هاني، وأحمد نبيل) وبعضهم

أنجز معي الدكتوراه فقط (د.بشير أبو القرايا، ود.شيرين فهمي)، وأخيرًا فاطمة أبو زيد التي بدأت معي مشوارها في الدكتوراه التي تقوم على إعدادها حاليًا.

شكرًا لهم جميعًا على صحبتهم وعلى تميزهم في سنوات ما قبل التخرج وسنوات الدراسات العليا، أو في سنوات التدريس في الكلية زملاء ومساعدين، أو في سنوات العمل البحثي الجماعي الذي شارك ويشارك فيه معظمهم في إطار مركز الحضارة للدراسات السياسية، ومن قبل في مركزي البحوث والدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة حين شرفت برئاسة إدارتهما (٢٠٠٢- ٢٠١٠). وآمل أن يكملوا مسيرة خدمة العلم والوطن والأمة والعالم من منطلق الثقة بالذات وبالقدرة على التغيير وبالإثراء من التنوع وبالانفتاح والتعارف.

وأخيرًا: أود أن أقدم شكري العميق لكل من ساهم في إخراج هذا الكتاب بدعم معنوي أو مادي، وعلى رأسهم: أ.د.عبد الحميد أبو سليمان (رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح (أستاذ النظرية السياسية بكلية الاقتصاد)، وأ.مدحت ماهر الليثي (المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية)، وخالص شكري وتقديري لكل من: أ.ماجدة إبراهيم (الباحث الرئيسي بمركز الحضارة للدراسات السياسية) على قيامها بمهام التنسيق للمشروع وتحريره فنيًا وإعداده للطباعة بمساعدة من أ.فاطمة أبوزيد (طالبة دكتوراه في العلوم السياسية).

والحمد لله رب العالمين

القاهرة أبريل ٢٠١٦

مسار علم العلاقات الدولية
بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية

أ.د.نادية محمود مصطفى(*)

مقدمة:

قصتي مع «النظرية» في علم العلاقات الدولية عبر ما يزيد عن ثلاثة عقود، هي قصة طريق ذي اتجاهين، أوشك أن يصبح طريقًا ذا «مسارين» متوازيين في نفس الاتجاه، ولكن مع كثير من المفترقات والتقاطعات والمناطق المشتركة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية لهذا العلم من خلال خبرة هذه القصة، فأنا لا أدعي ابتداءً أنني أقدم «العلم» المطلق، ولكن أقدمه من خلال رؤيتي وخبرتي وتحيزاتي عبر تطوره خلال هذه العقود الثلاثة.

فقد بدأتُ مشواري من حالة العلم السائد؛ أي من الإنتاج الإنجلوساكسوني واللاتيني الأوروبي (الفرنسي بصفة خاصة)، سواء خلال إعداد رسالتيَّ الماجستير والدكتوراه (١٩٧٢- ١٩٨١)[١]، أو في المرحلة الأولى من البحث والدراسة بشكل فردي في الأبعاد النظرية للعلم (١٩٨١-١٩٨٦)[٢].

(*) أستاذ العلاقات الدولية غير المتفرغ، ورئيس أسبق لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

أتقدم بخالص الشكر إلى أ.ماجدة إبراهيم، الباحث الرئيسي في مركز الحضارة للدراسات السياسية، على تحرير ومراجعة الدراسة وإعدادها للنشر بمساعدة أ.نادية عبد الشافي- الباحث المساعد بالمركز.

(١) راجع المداخل النظرية في:

- نادية محمود مصطفى، السياسة الخارجية لشارل ديجول في ظل الجمهورية الخامسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦، فصل: القيادة والسياسة الخارجية في نظام دولي متغير.
- سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧-١٩٧٧)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١، فصل: دور القوى الثانوية تجاه صراعات العالم الثالث.

(٢) من هذه الأعمال للمؤلف:

- مقدمة في دراسة العلاقات الدولية، مذكرات غير منشورة، ١٩٨١.
- نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية، مذكرات غير منشورة، ١٩٨٣.
- نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٢، أكتوبر ١٩٨٥، ص ص٥٤-٨٢.
- حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٤، عدد٣، خريف ١٩٨٦، ص ص ١٥- ٤٢.
- مقدمة في نظرية العلاقات الدولية، مذكرات غير منشورة، ١٩٩٢.

ثم دخل هذا المشوار، مرحلة انتقالية حاسمة من حيث التكوين النظري النقدي المقارن مع «مشروع العلاقات الدولية في الإسلام» (١٩٨٦- ١٩٩٦) الذي شاركت خلاله في التحام واشتباك جماعي (متعدد التخصصات) مع «المنظورات والنظريات الغربية» بحثًا عن موضع منظور إسلامي مقارن في خريطة العلم وبحثًا في طبيعة هذا المنظور وخصائصه وبحثًا عن أبعاد هذا المنظور المقارن ذاته وبناءًا له[١].

(١) صدرت أعمال المشروع في موسوعة من اثني عشر جزءًا في: مجموعة باحثين، نادية محمود مصطفى (مشرف عام ورئيس الفريق)، أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦. أجزاء هذه الموسوعة كالتالي:
- نادية محمود مصطفى، المقدمة العامة للمشروع، في: نادية محمود مصطفى (مشرف عام ورئيس الفريق)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، الجزء الأول.
- سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، في: المرجع السابق، الجزء الثاني.
- أحمد عبد الونيس، سيف الدين عبد الفتاح، وعبد العزيز صقر، المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، في: المرجع السابق، الجزء الثالث.
- مصطفى منجود، الدولة الإسلامية وحدة التعامل الخارجي في الإسلام، في: المرجع السابق، الجزء الرابع.
- أحمد عبد الونيس، الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم، في: المرجع السابق، الجزء الخامس.
- عبد العزيز صقر، العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، في: المرجع السابق، الجزء السادس.
- نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، في: المرجع السابق، الجزء السابع.
- علا أبو زيد، الدولة الأموية... دولة الفتوحات (٤١- ١٣٢هـ، ٦٦١- ٧٥٠م) من استئناف الدولة الأموية القوى والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب، في: المرجع السابق، الجزء الثامن.
- الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط (١٣٢- ٦٥٦هـ، ٧٥٠- ١٢٥٨م)، في: المرجع السابق، الجزء التاسع.
- نادية محمود مصطفى، العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية (٦٤٢- ٩٢٣هـ، ١٢٥٨- ١٥١٧م)، في: المرجع السابق، الجزء العاشر.
- العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، في: المرجع السابق، الجزء الحادي عشر.
- ودودة بدران، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة (١٩٢٤-١٩٩١)، في: المرجع السابق، الجزء الثاني عشر.
ثم عقدت ندوة لمناقشة أعمال المشروع (١٩٩٧) وصدرت أعمالها في:
- نادية محمود مصطفي وسيف عبد الفتاح (محرران)، مشروع العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٠، مجلدان.

امتزجت في المرحلة الثالثة من هذا المشوار (١٩٩٦-٢٠١٦) خبرة التدريس والبحث النظري مع خبرة الإشراف على الرسائل العلمية في مرحلة الدراسات العليا لتمثل هذه المرحلة نضجًا في الرؤية النقدية «للسائد الوضعي» (ولا أقول الغربي فقط) وفي بناء منظور حضاري إسلامي مقارن.

فلقد امتزجت الخبرتان على نحو يبرز التطور في حالة الحقل خلال هذين العقدين، وحالته الراهنة وموضع منظور حضاري إسلامي مقارنة بالاتجاهات النظرية النقدية الجديدة التي صعدت خلال هذين العقدين[1]. فلقد كان تحدي التدريس والبحث النقدي المقارن تحديًا مضاعفًا ومركبًا من حيث البناء في أبعاد منظور إسلامي بعد إرساء أساسه في مشروع العلاقات الدولية (١٩٨٦- ١٩٩٦)، والمقارنة المستمرة مع الاتجاهات النقدية الصاعدة. ناهيك بالطبع عن تحد أكبر وهو كسر تابوه أحادية المنظور الوضعي السائد وخاصة الواقعي، سواء على مستوى السمينار العلمي لقسم العلوم السياسية أو مؤتمره

(١) تمثل هذه الدراسة استكمالاً وتعميقًا وتطويرًا لثلاث دراسات سابقة قدمتُها في مراحل متتالية من التراكم في هذه الخبرة من حيث المقارنة بين المنظورات الغربية ومنظور إسلامي على ضوء حالة العلم في كل مرحلة:
- نادية محمود مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس، (في): نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، «المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية حقل العلوم السياسية نموذجًا»، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢.
- إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، في: مجموعة مؤلفين، فقه التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، (أعمال مؤتمر»حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة: المؤتمر الثاني للتحيز» الذي عقد في فبراير ٢٠٠٧، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ص٣١٩-٣٩٤.
- إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، في: أحمد فؤاد باشا وآخرون، المنهجية الإسلامية، القاهرة: مركز الدراسات المعرفية ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، الجزء الثاني، ص ص ٨١٧-٩١٤.
سبقت هذه الدراسات التأسيسية وتفرع عنها دراسات نظرية أخرى ذات طابع مقارن نقدي بالأساس ستتم الإشارة إليها في مواضعها من الدراسة على التوالي منها على سبيل المثال: العولمة ودراسة العلاقات الدولية، إعادة تعريف السياسي، الجدال حول حوار الثقافات والعلاقة بينها، التغيير الدولي والديمقراطية العالمية، التاريخ ودراسة النظام الدولي، الفكر السياسي الدولي. كما تزامنت هذه الدراسات النظرية مع أخرى ذات أبعاد تطبيقية ونظرية معًا تفعيلاً وتشغيلاً للأطر النظرية المقارنة في دراسة القضايا الدولية المعاصرة.

العلمي السنوي، الذي لم تخل دوراتهما السنوية وأعمالهما المنشورة من بحوث أو مناقشات حول قدر إسهام هذا المنظور الجديد وأوجه النقد إليه (كما ورد في مقدمة الكتاب).

ومن ثم، وبقدر ما تقدم الدراسة مسار تطور علم العلاقات الدولية وصولاً لحالته الراهنة، فإن هيكلها يعكس خبرة نقدية لتناول العلم من داخله: أي كيف يتم تدريس علم العلاقات الدولية وماهية محتواه؟ وما محتوى العلاقات الدولية المطلوب دراسته؟ وما كيفية دراسته؟ أي إن الدراسة تحاول أن تبرز التنوع والتعدد في الإجابة على السؤالين وأسبابهما من خلال منهج استقرائي في حالة العلم ذاته، وصولاً إلى كشف تعرض السائد من العلم للمراجعة، ثم التساؤل عن درجة وماهية التحول في منظوره؟ وحتى تقديم خبرة منظور حضاري (غير غربي) في نطاق العلم. ومن ثم، تفرض غاية هذه الدراسة وهدفها اقترابًا خاصًا يتضح من هيكل هذه الدراسة الافتتاحية.

تتكون الدراسة من الموضوعات التالية:

تمهيد منهاجي في التنظير: الماهية والأهمية وأسباب التعدد والتنوع:

أولاً: مفهوم التنظير ماهيته وأهميته.

ثانيًا: اختلاف الأطر النظرية وأهمية مدخل المنظورات وجدالاتها.

ثالثًا: اختلاف النماذج المعرفية وآثارها.

المحور الأول: جدال المنظورات الكبرى: من المنظور السائد إلى المنظورات المتنافسة إلى أزمة «العلم المنقسم»:

أولاً: خصائص الجدالات الثلاثة الكبرى: من المنظور السائد إلى المنظورات المتنافسة.

ثانيًا: نهاية الحرب الباردة ونظرية العلاقات الدولية: من مرحلة السيولة إلى مرحلة الأزمة في العلم.

ثالثًا: خصائص حالة الجدال بين المنظورات المتنافسة: انقسام العلم.

المحور الثاني: أزمة علم العلاقات الدولية ما بعد المنظورات الكبرى، وصعود اتجاهات نظرية نقدية جديدة: تحول معرفي في التنظير الغربي؟:

أولاً: المنطلقات النقدية للوضعية وللمركزية الغربية للعلم وخريطة اتجاهاتها.

ثانيًا: منظومة مجالات الاهتمامات النظرية الجديدة: نتائج حالة مراجعة العلم الراهنة.

المحور الثالث: في منظور حضاري إسلامي مقارن للعلاقات الدولية: خريطة الإشكاليات والأبعاد:

أولاً: طبيعة منظور حضاري إسلامي خصائصه ومصادره.

ثانيًا: مضمون منظور حضاري إسلامي: خريطة أبعاد المقارنة مع المنظورات الغربية.

ثالثًا: خريطة وأجندة رؤية إسلامية عن قضايا العلاقات الدولية المعاصرة: تشغيل المنظور بين الدوافع والانتقادات.

تمهيد منهاجي في التنظير:
الماهية والكيفية، وأسباب التعدد والتنوع:

انشغلت أدبيات علم العلاقات الدولية، خلال فورة المرحلة السلوكية في الستينيات والسبعينيات في التعريف بأنماط النظريات وأنواعها ومعايير تصنيفها[١]، وفي مرحلة ما بعد السلوكية تناولت المراجع في مقدماتها أهمية التنظير والتمييز بين النظريات والمنظورات ودراسة تطور العلم من خلال مدخل المنظورات (أو النظريات الكبرى والصغرى)[٢].

ومع نهاية الألفية، تزايد الانفجار المعرفي في النشر والتأليف، على نحوٍ وُصف بأنه يتسم بالتعدد والتنوع والسيولة المنهجية والنظرية[٣].

ولم ينفصل هذا التطور عن التغيرات والتحولات الدولية والعالمية عبر ما يزيد عن نصف القرن من عمر العلم.

يتضح مما سبق (وغيره كما سنرى) أن النظرية هي منتج، وأن التنظير هو عملية متعددة المستويات تتنوع منتجاتها من النظريات؛ وذلك يرجع لتنوع أبعاد: معرفية، وأنتولوجية،

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Stanely Hoffmann (ed.), Contemporary Theory in International Relations, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1960.

Philippe Braillard, Theories de Relations Internationales, Paris: Presses universitaires de France, 1977.

- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١.

Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, Prentice-Hall, Second Edition, 1998, pp. 1- 14.

(٢) انظر على سبيل المثال:

- Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, International Relations Theory, Longman, 5th edition, 2012, (Part ll: interpretive understandings), pp. 275-360.
- J. Dougherty, R. Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations, New York: Longman, Fifth Edition, 2001.

(٣) انظر على سبيل المثال:

- Steve Smith, Introduction: Diversity and Disciplinarity in International Relations Theories, in: Timothy Dunne, Milija Kurki, Steve Smith (eds.), International Relations Theories: Discipline and Diversity, Oxford: Oxford University Press, Frist Edition, 2007.

ومنهاجية تقع في صميم فلسفة العلم ونظرية المعرفة (كيف يتم إنتاج المعرفة والعلم، وما هو العلم؟). ومن ثم تتعدد مداخل دراسة «نظرية العلاقات الدولية» كما تتعدد سبل إدراك مفهوم التنظير وأهميته.

ومن ثم، فإن من أوائل الخطوات الواجبة في تدريس «نظرية العلاقات الدولية» والبحث العلمي في مجالها ومجال العلاقات الدولية بصفة عامة، هي طرح الأسئلة التالية: ما هو «النظري»؟ وما أهميته؟ وما علاقته بالواقع القائم، وكيف يتم؟ وهي أسئلة ضرورية لفهم التنظير كعملية من ناحية ولفهم ما حاق بدراسة العلم من تطور، وأسبابه من ناحيةٍ أخرى. فالعلم ليس جامدًا. ومن هنا ضرورة «التمهيد المنهاجي» في هذه الدراسة للإجابة على هذه الأسئلة بل وأسباب طرحها. ولا بد أن تتضمن خطط دراسة المقررات النظرية مثل هذه الأسئلة.

وتتعدد الدوافع وراء طرح هذه الأسئلة، ومحاولة الإجابة العلمية المنظمة عليها. ومن أهمها، على ضوء خبرة التدريس طوال عقدين متواصلين -وخاصة على مستوى الدراسات العليا- **ما يمكن وصفه بأنه «ضعف الوعي المنهاجي والتباسه»، ومن ملامحه ما يلي:**

العلم لدى الطلبة هو إنجاز غربي بالأساس ما علينا إلا استهلاكه لأنه عالمي ولأننا لا ننتج علمًا وليس بمقدورنا إنتاجه.

ضعف الإدراك العام لأهمية الدراسة النظرية بصفة عامة -من منظور غربي أو سواه- بالنسبة لرصد الواقع وتشخيصه وفهمه وتفسيره ومتابعة تطوره.

ضعف الحس النقدي المقارن: لماذا تختلف النظريات؟ ما معنى الموضوعية أو التحيز لرؤية أو نظرية دون أخرى وهل «العلمية» تلغي التحيزات؟ ولماذا يسيطر ويهيمن منظور أو نظرية دون أخرى؟ وهل يمكن تقديم إسهامات نظرية «غير غربية» وما هي؟

عدم القدرة على الربط بين «النظري» وبين دراسة «القضايا»، بل وعدم الوعي بأن «للعلم وظيفة أو وظائف». وبأننا يمكن أن ننتج علمًا ذا فائدة من دوائرنا الحضارية غير «الغربية».

ولقد تكونت هذه الصورة عن «درجة الوعي المنهاجي» وتكررت عبر سنوات التدريس ولو بدرجات متفاوتة من عام إلى آخر. وكان المحفز لظهورها وتجلياتها هو طرح أسئلة استقرائية على الطلبة[١].

والغاية من طرح هذه الأسئلة -في بداية دراسة تنظيرية دولية- هي التنبيه إلى الآتي: من ناحية أنها ليست دراسة مجردة فلسفية منفصلة عن الواقع، وأنها ذات وظيفة علمية وعملية فهي تخدم عملية الفهم للواقع وتعمقها وليست عبئًا وليست دون جدوى أو ديكورًا فهي تخدم الحركة والمصالح أيضًا، ومن ناحية أخرى: إن الدراسة النظرية عملية متطورة ذات مداخل متعددة، ومنها مدخل المنظورات والأنساق المعرفية المختلفة ذات التأثير على إنتاج نظريات متنوعة حول أبعاد التنظير (الفواعل المفاهيم، العمليات، القضايا...). ومن ناحية ثالثة: إنه لا يوجد نظرية عامة واحدة للعلاقات الدولية، والنظريات المتنوعة من منظورات مختلفة، ليست عالمية وليست إلا خبرة حضارية خاصة هي خبرة «غربية» هي خبرة المنتصرين في الحربين العالميتن الأولي والثانية بالأساس، منذ تأسيس العلم كأحد العلوم الاجتماعية الحديثة. والأهم هو أن هذه النشأة للعلم -كما يقول كلٌ من: بورتشيل ولينكليتر[٢]، وستيف سميث[٣]- انعكست على محتوى العلم وعلى مسار تطوره وغاياته وأهدافه العلمية والعملية. ولذا تعرضت للانتقاد من داخل دوائر العلم الغربية ذاتها. وبالتالي فإن خبرة هذا العلم الغربية ليست مصمتة.

وعلى ضوء ما سبق تتحدد ثلاث خطوات منهاجية أساسية للإجابة على الأسئلة المطروحة عاليًا، ومن ثم التمهيد لبناء الوعي النظري اللازم لدراسة العلاقات الدولية دراسة علمية -منظمه ونقدية وتعددية من منظورات حضارية مقارنة.

---

(١) انظر رصدًا لهذه الملامح وغيرها في إجابات ومقولات الطلبة في:
نادية محمود مصطفى، إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، مرجع سابق، ص ص ٨٥٢- ٨٥٧.

(٢) سكوت بورتشيل وأندرو لينكليتر، مقدمة، في: مجموعة مؤلفين، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤، ص ص ٧-٥٠.

(3) Steve Smith, Introduction: Diversity and Disciplinarity in International Relations Theories, Op. Cit., pp. 1-14.

أولاً: مفهوم «التنظير ماهيته وأهميته»؟

إن طرح أسئلة على الطلبة عن واقع الأحداث والتطورات العالمية وكيف يشخصونها أو يرونها -أي كيف تصف أو تعرّف العلاقات الدولية وكيف تصف حالة العالم- هو مدخل استقرائي يفتح الطريق أمام بيان كيف يتم التنظير وما معناه وما أهميته؟

من ناحية: فإن اختلاف الإجابات عن «الوصف» أو التعريف تعني أمورًا عدة بالنسبة للتنظير لا بد من تحفيز الوعي بها عند التدريس. فهي تشرح -وفق طرح «روزيناو» المتميز في هذا المجال معنى التنظير وأهميته وكيفية القيام به ومن ثم أسباب تنوعه. وتتلخص أطروحة «روزيناو» في الآتي[1]:

إن التغير السريع والمعقد والمركب في الشئون العالمية -وخاصة في مراحل التحول، يجعل من الصعب، بل من الجنون -محاولة فهم ما يجري حولنا. وذلك على ضوء تعدد الفواعل والعلاقات والتفاعلات سواء الصراعية أو التعاونية مع انفجار أنماط القضايا، عسكرية – اقتصادية – ثقافية وتعدد التفاصيل اللا نهائية.

وهذا الوضع يجعل من التغير الحقيقة الوحيدة الثابتة في عالمنا. ولا يمكن التغلب على هذه الصعوبة إلا من خلال التنظير والوصول إلى نظريات. فكل إنسان ينخرط في عملية التنظير طالما يراقب الشئون العالمية ويجد نفسه مضطرًا للقيام بعملية الاختيار بين التفاصيل المتاحة التي يراقبها، وذلك لاختيار أهمها (بالنسبة له) واستبعاد الأخرى.

وعملية الاختيار أو الانتقاء هذه -وفق روزيناو- هي البداية في عملية التنظير، لأن الاختيار لا يكون عشوائيًا، وإنما بناء على تصور معين لما هو ذو معنى أولاً (بالنسبة للمراقب). ولا يجب اعتبار الفهم المترتب على الانتقاء هو الحقيقة الأولى والأخيرة. لأنه لا بد ليكتمل الفهم وصولاً للتفسير أن يلي الانتقاء خطوات أخرى، إلى أعلى في سلم التجريد، وهو الأمر الذي يتطلب التساؤل دائمًا «علام يدل هذا؟» في محاولة للتجريد، والإرشاد إلى حقيقة الحدث الذي تنتمي إليه الظاهرة محل الاهتمام، فهذا السؤال يثير أسئلة أخرى تسمح بالتأمل والتحقق -أي تطوير التنظير- وصولاً إلى التفسير.

(1) J. Rosenau, The Need of Theory, (in): J. Rosenau, Mary Durfee, Thinking Theory Thoroughly, New York: West View Press, First edition, 1997, pp. 1-8., & second edition, 2000: pp. 1-10.

فإن الانتقال من الملاحظة إلى افتراضات الاستنتاج إلى التفسير يدل على أن الحقائق التاريخية والأحداث الجارية، لا تحمل في ذاتها معنى وليست هي الحقيقة، بل نحن الذين نعطيها هذا المعنى وبالقيام بذلك يتم الانخراط في عملية التنظير، أي الوصول إلى معانٍ كبرى (تعميمات وقواعد...) من خلال التركيز على أحداث محددة. والإفصاح عن الخلفية النظرية للباحث أمر مهم؛ لأنه يساعد على تحديد مكمن الخطأ إذا حدث وأثبتت التطورات اللاحقة عدم صحة التفسير الذي تم التوصل إليه[١].

بعبارة أخرى، فإن طرح «روزيناو» يُبين أن «التنظير» يبدأ من الواقع، وهو ليس محايدًا؛ فلا بد أن تختلف افتراضات واستنتاجات المراقبين لنفس الأحداث؛ لأن اختياراتهم وانتقاءاتهم من بين التفاصيل، ثم إجاباتهم على السؤال: «ماذا يعني ذلك»؟ ثم انتقالهم إلى التفسير بخطوات متصاعدة من التدريج، جميعها، أمور تختلف من خبرة إلى أخرى.

كما يصل طرح «روزيناو» إلى خلاصة مهمة –تشرح واقع التعدد والتنوع النظري وأسبابه ودلالاته– وهي أن أعلى سلم التجريد في عملية التنظير يقود إلى منظور شامل ينظم الفهم العام للسبب والنتيجة ويدشن عدة نظريات (مثلاً ينبثق عن منظور التعدديين أو الواقعيين عدة نظريات ولكنها جميعًا تتشارك في المسلمات والافتراضات والمقولات الأساسية للمنظور).

وتكون هذه المنظورات paradigms (أو النماذج المعرفية أو الأنساق، بحسب مدلولها في الترجمة) بمثابة أنظمة فكرية مغلقة لا تنكسر أو تنهدم بسهولة بمجرد ورود أمثلة محدودة قد تتناقض ومقدمات هذا المنظور المنطقية. باختصار: يصل «روزيناو» للقول بأن تبني منظور (أو نموذج) معين يساعد على وضع معنى للتطورات التي تحدث في العالم، وأن التبني لنموذج معين قد يثير الجدال مع من يتبنون نماذج مختلفة تفسر نفس الحدث.

ولكن، يرى «روزيناو» أهمية وضرورة «المنظور» للباحث لأنه يساعده على طرح الأسئلة وكيفية الإجابة، ولأنه بدون وعي بضرورة الالتزام بنسق أو نموذج أو منظور يتعرض الباحث لخلط واضطراب وتشويش لا نهاية له؛ لأنه يرى كل شيء نسبيًا، ويكون

(١) المثال الذي استخدمه «روزيناو» في الطبعة الأولى والثانية من الكتاب لشرح هذه العملية هو: المحاولة الانقلابية الفاشلة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.

غير قادر على استخلاص المعنى من فوضى الأحداث والمواقف والاتجاهات التي تحيط بالشئون الدولية في كل وقت.

وإيمانًا بالتعددية والتنوع، رغم الدعوة إلى ضرورة وأهمية تبني الباحث لمنظور معين، وبعيدًا عن الأحادية، يختم «روزيناو» أطروحته بأنه ليس هناك منظور على صوابٍ وآخر خطأ، ولا يوجد منظور أفضل من منظور، ولكن يكون هناك منظور أكثر نفعًا. وهذا يعتمد على ما يراد إثباته من خلال البحث المنظم.

ومن ناحية أخرى، فإن الاختلاف في فهم وتفسير الأحداث هو منطلق لفهم اختلاف الأطر النظرية، فمن أهم المداخل لفهم معنى التنوع في التنظير والعلاقة بين النظرية والواقع، طرح السؤال حول تفسير أحداث أو تطورات جارية أو سابقة -عالمية أو إقليمية- من قبيل: كيف تفسر نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي؟ كيف تفسر حرب الخليج الثانية (عدوان العراق على الكويت)؟ كيف تفسر الحرب في البلقان؟ كيف تفسر واقعة ١١/ ٩/ ٢٠٠١؟ كيف نفسر العدوان الأمريكي على العراق ٢٠٠٣؟ كيف نفسر أثر الصعود الصيني في النظام العالمي... وبالاستماع للإجابات والقراءة في أدبيات رصينة توضح اختلاف التفسيرات باختلاف الأطر النظرية والمداخل النظرية[1]، يتحقق هدف أساس من أهداف بناء الوعي -استقرائيًا- بمعنى وماهية «الاختلاف نظريًا وأثره

(١) انظر تحليلات حول الأسئلة المطروحة على التوالي في:

- نادية محمود مصطفى، عرض كتاب «أزمنة الحرب الباردة»، تأليف «بيير جروسير»، مجلة المستقبل العربي، ٨/ ١٩٩٩.

- طه عبد العليم (محرر)، مناقشات: لماذا إنهار الاتحاد السوفيتي، (في): انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٣، ص ص ٩٣- ١٠٧.

- فريد هاليداي، الإسلام وخرافة المواجهة: الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مستجير، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٦، ص ص ٩١-١١٤.

نادية محمود مصطفى، البوسنة والهرسك من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس٩٢-يوليه ١٩٩٣): نجاح العدوان المسلح في فرض الأمر الواقع أمام أنظار النظام العالمي الجديد، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٤.

- Steven Walt, I R: One World Many Theories, Foreign Policy, Spring 1998.

- Jack Snyder, One World Rival Theories, Foreign Policy, Nov./ Dec. 2004.

على اختلاف التفسيرات المتنافسة والمتقابلة للأحداث المختلفة. وفي هذا يقول روزيناو وديرفى[١] أن مواجهة تحديات وصعوبات تدريس التنظير المجرد تتطلب إعادة النظر في تفكيرنا عن نظرية العلاقات الدولية لتجاوز الصياغات المجردة عن العالم التي يصعب فهمها. فيمكن فهم النظريات بطريقة أفضل حين يتم تطبيقها على قضايا محددة وكذلك حين يتم تفسير المادة العلمية عن حدث ما بمعانٍ مختلفة أي من رؤى نظرية مختلفة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط من الربط بين التنظير وبين الواقع -كما يقدمه روزيناو- والأمثلة الشارحة الأخرى المشار إليها أعلاه، ليس النمط الوحيد، ولكن يقدم النقديون للمنظورات الكبرى نمطًا آخر يختلف في ملمحين أساسيين (كما سنرى في المحور الثاني من الدراسة): من ناحية أن الواقع هو انعكاس لفكر الباحث ورؤيته وقيمه، ومن ثم فإن اختلاف الرؤية والتنظير حول «الواقع» ليس اختلافًا مرجعه النظر إلى زوايا مختلفة من الحقيقة المركبة أو الانتقاء من بين تفاصيلها. ولكن اختلاف حول وجود «الحقيقة» ذاتها من عدمه في كلياتها وتفاصيلها. ومن ناحية أخرى، فإن الفكر أو النظرية السائدة ذات علاقة بالسلطة وميزان القوة. ومن ثم، فإن الأمر لا يتصل فقط بطرق أفضل لفهم الواقع وحل مشكلاته حين يتم ذلك من خلال إطار نظري، كما إن الأمر لا يتصل بمنظور على صوابٍ أو خطأ؛ ولكن كيف يعكس التنظير أهدافًا حركية ونفعًا لمراكز السلطة[٢].

ثانيًا: اختلاف الأطر النظرية وأهمية مدخل المنظورات وجدالاتها:

المنظور Paradigm، المدرسة الفكرية School of Thought، الرؤية Perspective، الصورة Image مفردات تستخدم كبدائل عند التعامل مع ما هو قبل «النظرية»، ومع ما هو أكثر كلية من النظرية وما يمكن وصفه أحيانًا بالنظريات الكبرى.

---

(١) في مقدمة الطبعة الثانية من كتابهما التعليمي المتميز:

J.Rosenau, Mary Durfee, Thinking Theory Thoroughly, Op. Cit.

وانظر أيضًا في فصول الكتاب معالجة بعض القضايا الدولية من منظورات ثلاثة مقارنة: الواقعية، والليبرالية، وما بعد الدولية.

(٢) قارن مع رؤية مناظرة «غير غربية» في: عبد الوهاب المسيري، فقه التحيز، في: عبد الوهاب المسيري (تقديم وتحرير)، إشكالية التحيز، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥، الجزء الأول.

وإذا كان تاريخ التنظير للعلاقات الدولية منذ تأسيس العلم، قد شهد مداخل متنوعة، فإن أحدها هو مدخل «**المنظور**» والجدال بين المنظورات الكبرى[١].

المنظور هو رؤية سائدة في مرحلة ما عن طبيعة الظاهرة الدولية كما يدركها، وكما يصفها معظم المنظرين في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، وهو يشير إلى وجود نوع من الاتفاق على سمات الظاهرة الدولية وأبعادها الأساسية وحول الأسئلة التي تثيرها وحول كيفية دراستها والبحث فيها. وإذا كان البعض (روزيناو)[٢] يعتبر أن المنظور بمثابة النظارة التي تشكل الرؤية للوجود من حولنا، وأن التنظير هو السبيل لتنظيم فهم وإدراك الحقائق المعقدة والمتداخلة على الساحة الدولية، فإن البعض الآخر (د.منى أبو الفضل) ترى أن عدم تحديد منظور في حقل دراسي يشبه بداية رحلة دون دليل أو خريطة؛ لأن المنظور هو الذي يحدد ما الذي يقع في نطاق الحقل أو خارجه والقضايا الأكثر إلحاحًا وحاجة للتحليل، كما إنه هو الذي يحدد وحده التحليل والعلاقة بين القيم والواقع[٣]. ولقد تم استخدام «المنظور» كأساس لتصنيف الجهود التنظيرية في علم العلاقات الدولية استنادًا إلى معيارين: أحدهما موضوعي ومحوره الافتراضات الأساسية حول الطريقة التي يتهيكل بها العالم، والآخر منهاجي ومحوره أساليب البحث والدراسة.

ولقد تعاقبت على علم العلاقات الدولية مجموعة من المنظورات الكبرى التي ساد كل منها مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، قبل أن يفقد مكانته السائدة أمام منظور جديد يقدم انتقاداته للمنظور السابق السائد؛ ولهذا شهد العلم بروز جدالات كبرى بين المنظورات الكبرى المتعاقبة. وتستند هذه المنظورات إلى أسس معرفية وفلسفية وأنتولوجية مختلفة تسهم في تشكّل الرؤية عن طبيعة هذه العلاقات وعن منهاجية دراستها. وبقدر ما يدافع البعض من منظري العلاقات الدولية عن أهمية مدخل المنظورات وجدالاتها لفهم

(١) انظر دراسة مقارنة حول مداخل دراسة نظرية العلاقات الدولية في:
Steve Smith, Ten Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory, in: Ken Booth, Steve Smith (eds.), International Relations Theory Today, University Park: Pennsylvania State University Press, 1995, pp. 16- 71.

(2) James Rosenau, «The Need of Theory», Op. Cit., pp. 1-10.

(3) Mona Abul Fadl, «Paradigms in Political Science Revisited», The American Journal of Islamic Social Sciences, No 1, 1989, pp. 1- 15.

تطور مسار علم العلاقات الدولية، بقدر ما يتعرض هذا المدخل لانتقادات وتحفظات من البعض الآخر[١].

وتتلخص أهمية مدخل المنظورات المقارنة في الآتي: أنه من ناحية ساحة مهمة للتعرف على خريطة الرؤى والجدالات مما يفسح السبيل لتكوين مواقف بين المنظورات وتبني إحداها، علماً بأن من أهم وظائف برامج الدراسات العليا هو توفير هذه الفرصة أمام الملتحقين بها. كما يفسح مدخل المنظورات المقارنة ومجالاتها -على مستوى كلي- أمام تقديم منظور بديل أو مقارن من خارج نسق معرفي محدد أو من داخله، وهو الأمر الذي يتسق وهدف خبرتي أي تقديم منظور إسلامي مقارن مع منظورات العلم الأخرى، وإن انبثق عن نموذج معرفي مغاير.

ومن ناحية ثالثة، فإن من دواعي ضرورة الوعي بالاختلاف بين المنظورات: بيان أنه السبب وراء الاختلاف بين النظريات وتعددها في الموضوع الواحد.

فلا توجد نظرية واحدة للقوة أو الصراع أو الاندماج أو الدولة ولا توجد نظرية واحدة عن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة أو بين الثقافة والسياسة أو... كذلك ما الفارق بين نظرية المصلحة القومية والمصلحة الشرعية والمصلحة العالمية، ما الفارق بين نظرية الجهاد أو الحرب المقدسة أو الحروب القومية؟ ما الفارق بين الهيمنة وتوازن القوة والأمن الجماعي؟ ما الفارق بين الدولة القومية، الدولة -الطبقة، الدولة التنافسية، دولة الرفاه والدولة الإسلامية كفاعل دولي؟ ما الفارق بين النظام الدولي والمجتمع الدولي والمجتمع العالمي والجماعة العالمية؟ ما الفارق بين القوة الصلدة والقوة الرخوة والقوة الذكية؟ ما العلاقة بين ثلاثية: القوة، المال، المعرفة؟... وهكذا.

وأخيرًا من ناحية رابعة، فإن مدخل تعاقب المنظورات والجدالات بينها يساعد على الربط بين التغيرات العالمية والتغيرات في التنظير. أي يساعد هذا المدخل على تجسير الفجوة بين النظري والواقع.

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل كلاً من:

- Steve Smith, Ten Self-Images of a Discipline…, Op. Cit., pp. 16-71
- Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi (eds.), International Relations Theory, Op.Cit., pp. 1- 14.
- Ray Maghroori, Bennett Ramberg (eds.), Globalism versus Realism: International Third Debate, Boulder: Westview Press, 1982.

ولذا يرى «روزيناو» و«سميث» أن المنظورات ليست رؤىً عن عوالم مختلفة بقدر ما تمثل رؤى عن زوايا وجوانب من نفس العالم، تبرز أهمية بعضها على حساب الأخرى، كما يستجد بعضها مقارنة بتراجع أخرى وذلك في إطار التطورات العالمية الجارية: المعقدة والمركبة والمتغيرة بسرعة.

وفي مقابل هذه المنظومة من الأسباب عن أهمية مدخل المنظورات، فإن تطبيق هذا المدخل عبر ثلاثة عقود من عمر علم العلاقات الدولية، ثم مراجعته وتقييم أثره على حالة العلم، يفرز تحذيرات وانتقادات ساهمت في تحديد خصائص حالة العلم في نهاية الألفية الثانية، أي بعد تعاقب ثلاثة جدالات كبرى على مسار تطور العلم، كما سنرى في نهاية الجزء الأول من الدراسة. وفي إطار ما يسمى الجدال الرابع الكبير، كما سنرى في المحور الثاني من الدراسة. ويبقى السؤال الأهم: لماذا تختلف المنظورات؟ وفيمَ تختلف منهاجيًا وأنتولوجيًا؟ وما الذي يترتب على هذا الاختلاف معرفيًا؟

ثالثًا: اختلاف النماذج المعرفية وآثارها:

لماذا تختلف المنظورات: هل لأنها رؤى عن عالم واحد قائم بذاته من زوايا عدة؟ أم لأنها قد تكون رؤى عن عوالم مختلفة لأن العالم ليس قائمًا بذاته خارجنا؟ إن اختلاف الأبعاد الأنتولوجية والمنهاجية بين المنظورات يكمن وراء الإجابة على السؤال الأول بالإيجاب، أما الإجابة على السؤال الثاني بالإيجاب أيضًا فمرجعها الاختلاف في الأبعاد المعرفية، أي في النموذج أو النسق المعرفي. ومن أهم النماذج المعرفية المقارنة أو المتقابلة التي نتوقف عندها: ما يسمى النموذج المعرفي الوضعي (الغربي)، والنموذج المعرفي القيمي ومنه (الإسلامي). ومن ثم، استحضار «الأنساق المعرفية المتقابلة» إلى مجال دراسة نظرية العلاقات الدولية يعني اهتمامًا بأثر فلسفة العلم ونظريته على إنتاج المعرفة والعلم سواء من داخل الدوائر الغربية أو من خارجها.

وإذا كان التمهيد عن تعريف المنظور يعد ضروريًا بحكم مجال التخصص، فإن التمهيد حول أثر النسق المعرفي يعد أكثر ضرورة بحكم اعتبارات أخرى تتصل بإشكاليات الحديث عن الاتجاهات النقدية للوضعية بصفة عامة، وعن منظور حضاري إسلامي مقارن بصفة

خاصة في إطار علم العلاقات الدولية. وجميعها اعتبارات ترجع إلى طبيعة المنظور السائد في الوسط الأكاديمي (الوضعي- الواقعي) الذي يتلقى فيه الطالب علومه السياسية، كما تتصل بتكوين الطالب ذاته الذي تنفصل فيه المعرفة النقدية والإسلامية عن المعرفة الوضعية في غالبية الحالات؛ ولذا فلا غرابة إنْ لاحظنا لدى معظم الطلبة، حين طرح الأسئلة الاستقرائية عليهم: إما استغرابًا أو إحساسًا بالغربة تجاه مجرد ذكر منظور حضاري إسلامي لدارسة العلاقات الدولية، ناهيك بالطبع عن ضعف الإدراك العام لأهمية الدراسة النظرية بصفة عامة من ناحية، وعن ضعف الوعي أو انعدامه بقضية الأنساق المعرفية وموضعها من دراسة فلسفة العلم ومصادر المعرفة من ناحية أخرى ، ومن ثم تأثيراتها على التنظير للظواهر الاجتماعية والسياسية في الدوائر الغربية ذاتها، الوضعية منها والنقدية؛ لأن فلسفة العلم ومصادر المعرفة لا تؤسس لفهم الاختلاف بين المنظورات الحضارية المتقابلة (غربية أو إسلامية)، ولكن تؤسس ابتداءً لفهم الاختلافات المعرفية والمنهاجية بين الاتجاهات الغربية ذاتها (الوضعية العلمانية، وغير الوضعية وغير العلمانية أيضًا)، كما سنرى في المحور الثاني من الدراسة.

بعبارة أخرى، لا يمكن فهمم مسار تطور العلم من خلال مدخل الجدالات الثلاثة الكبرى أو الجدال بين المنظورات المتنافسة، أو الجدال بين المنظورات الغربية وغير الغربية، دون تأسيس أو تأصيل لأسباب ومظاهر الاختلافات المعرفية، وليس المنهاجية أو الأنتولوجية فقط.

فما معنى النموذج أو النسق المعرفي؟ وما هي أهم نماذجه (المقارنة أو المتقابلة و المتنافسة أو البديلة) وخصائص كل منها، وكيفية ظهور اختلاف تأثيراتها على علم السياسة «منظورات ونظريات»؟

ولا تدعي الدراسة في هذا الموضع، ولا تحتمل رفاهية الغوص في هذه الأبعاد الإبستمولوجية، ولكن تتصدى للتنبيه إليها وتداعياتها في تفسير التنوع والتعدد النظري في دراسة العلاقات الدولية، كما سيتضح لاحقًا.

ويجدر في هذا الموضع الإحالة إلى بعض المصادر التي عالجت بوضوح الإشكاليات المنهاجية العامة عن أثر اختلاف الأنساق المعرفية على المنظورات المقارنة الغربية والإسلامية

في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بصفة عامة ومنها العلاقات الدولية بصفة خاصة، كما تتضمن هذه المصادر تعريفًا ببعض الأبعاد النظرية المتصلة بدراسة هذه الاختلافات(١). ناهيك بالطبع عن الاختلافات المعرفية بين النماذج الغربية ذاتها (الوضعية والنقدية) التي برزت في إطار نقد المركزية الغربية المعرفية والنظرية(٢)، كما سيتضح لاحقًا في المحور الثاني من الدراسة.

١ - ماهية النماذج المعرفية المتقابلة:

تكفي الإشارة في هذا الصدد إلى إسهامات ثلاثة من علماء الأمة في هذا المجال(٣)، وهي إسهامات متكاملة، وإنْ تعددت مفردات كل منها، فهذه النماذج الفكرية الثلاثة، بما قدمته من رؤى نقدية للفكر الغربي الوضعي وانعكاساته على طبيعة العلم والمفاهيم والمنظورات، قد قدمت إسهامًا مبكرًا -من مرجعية إسلامية- سبق صعود الاتجاهات الغربية النقدية

---

(١) كل من:

- عبد الوهاب المسيري، فقه التحيز، مرجع سابق.
- حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، القاهرة: دار التوزيع للنشر الإسلامية، ١٩٩٣، ص ص ٢٣- ٤٨.
- سيف الدين عبد الفتاح، بناء علم سياسة إسلامي، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، رقم ٦، ١٩٨٨.
- نصر عارف (تقديم)، في: نصر عارف (محرر)، قضايا المنهاجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، ص ص ٧- ١٥.

- Mona Abul Fadl, Islamization as a Force of Global Culture Renewal: the Relevance of Tawhidi Episteme to Modernity, The American Journal of Islamic Social Sciences, Vol. 2, 1988.
- Mona Abul Fadl, Paradigms in Political Science Revisited, Op. Cit, pp. 1- 15.

- منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل، ترجمة نصر عطاري، إسلامية المعرفة، العدد ٦، سبتمبر ١٩٩٦، ص ص ٦٩- ١٠٩.
- أحمد داود أوغلو، الفلسفة السياسية، إبراهيم البيومي (ترجمة)، محمد عمارة (تقديم)، سلسلة هذا هو الإسلام (٦)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.

(٢) انظر على سبيل المثال:

- M. Kurki ,Colin Wight, International Relations and Social Sciences, (in): Timothy Dunne, Milija Kurki, Steve Smith (eds.), International Relations Theories: Discipline and Diversity, Op. Cit., pp. 14-34.

(3) كما ستتم الإشارة إلى إسهامات رموز نقدية غربية في المحور الثاني من الدراسة.

الجديدة، سواء في مجال النظرية السياسية أو نظرية العلاقات الدولية -بل العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة ومنها العلوم السياسية- وظل لجماعة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامة القاهرة اهتمامها بهذه المراجعات. وكان فضل السبق والتبكير في التنبيه إليها من نصيب أ.د.حامد ربيع وأ.د.منى أبو الفضل، ثم جاء مشروع العلاقات الدولية في الإسلام في منتصف الثمانينيات.

أحيل أولاً إلى رؤية **أ.د.منى أبو الفضل** حول أهمية الدراسة المقارنة للمنظورات الغربية وللجدالات بينها كسبيل للمراجعة التي تقود إلى طرح منظور إسلامي، وذلك على ضوء الاختلاف بين الأنساق المعرفية ثم أحيل ثانيًا إلى أهم أبعاد الاختلاف بين خصائص النسقين المعرفيين ومصادر كل منهما.

تعرف د.منى أبو الفضل النسق المعرفي Episteme بإنه القيم القاعدية والمعتقدات عن المعرفة والوجود ومصادرها، والتي تؤثر على أي مجال بحثي بدون الوعي بحدوث هذا التأثير على نحو ما. كما تعرف المنظور Paradigm بإنه هيكل الخطاب السائد من حيث النسق القيمي والإدراكي الذي ينظم التفكير في حقل ما، فيضع نطاق هذا الحقل وحدوده، ويحدد مفاهيمه ورؤاه العالمية ومعتقداته وقيمه ونظرياته.

وحول الرابطة بين اختلاف النسق المعرفي وأهمية دراسة جدال المنظورات تشير د.منى أبو الفضل للآتي:

إن مراجعة حقل علم السياسة من خلال دراسة المنظورات وجدالاتها يعد من أكبر سبل الدراسة تحديًا وصعوبة، ولكنه من أكثرها اتساقًا لإدراك معنى التنوع والاختلاف، وأكثرها مناسبة لتمهيد الطريق نحو طرح إسهامنا الذاتي في تطوير منظور يحمل بصمات ميراثنا الفكري وخبراتنا، فإذا كان قد آن الأوان ليشارك العلماء المسلمون في الجدال حول حالة الحقل لتحديد إمكانيات وأسس تطوره أو تحوله على ضوء منظورات بديلة، فإنه من الضروري للساعين نحو طريقة بديلة للنظر إلى العالم غير تلك السائدة؛ أن يزيدوا فهمهم بطبيعة ومضمون السائد منه؛ ولهذا من الضروري أن ينظروا نقديًّا لما يفعله الآخر، وذلك على ضوء ما يمكن أن يقدموه من بديل؛ ولذا؛ فإن النظر في جدال المنظورات يعكس ويبين

عناصر التجانس في حقل ما ويشارك في تحديد درجة الاتفاق العام حول نطاقه وموضوعاته وقيمه وقواعده[1].

وفيما يتصل بخصائص كل من النسقين المعرفيين ومصادر كل منهما أكتفي أيضًا بالإحالة إلى د.عبد الوهاب المسيرى ود.منى أبو الفضل ود.أحمد داوود أوغلو:

ففي رؤيته عن فقه التحيز يقدم المسيري النسق المعرفي وأهميته كالآتي[2]:

مجموعة من القيم الكامنة والظاهرة في وسائل التفكير والبحث تنبع من حقيقة النسق المعرفي الذي يفسر لماذا يتحيز الإنسان لشيء معين، أو ينتقي شيئًا معينًا من تفاصيل عديدة أو...؛ فكل شيء له دلالة ونتيجة عملية اختيار واعية -أو غير واعية- يتم من خلالها تبني قيم واستبعاد قيم. ويؤثر هذا النسق المعرفي على السلوك الفردي والتوجه المجتمعي، بل وإنتاج العلم.

وبأسلوب ومنهج استقرائي متميز ينقل د.المسيري بطريقة عملية مقارنة «المفهوم المشار إليه عاليًا إلى الباحثين والطلاب وبالتدريج وصولاً إلى معنى «تحيزات العلم» أي الأثر على «التنظير». وذلك من خلال ثلاثة مجموعات من مشاهد الحياة من بقاع مختلفة[3]، يتضح من تفاصيلها ومناقشتها ثلاثة جوانب مهمة عن تأثير اختلاف النماذج المعرفية: من ناحية تأثر السلوك الفردي بقيم حضارية، وهيمنة النموذج المجتمعي الحضاري الغربي، والتحيزات لنموذج معرفي مادي يتحول فيه ومعه الكون بأسره (الإنسان والطبيعة) إلى مادة لا حرمة لها ولا قداسة أمام المصلحة والمنفعة على حساب نموذج مغاير قيمي لا وضعي ولا مادي.

ثم يحدد د.المسيري خصائص النسق المعرفي الغربي كالآتي[4]: بأنه نموذج عقلاني مادي نفعي يتلخص في مقولة الواحدية المادية التي بدأت بأن الإنسان مركز الكون، ثم تحولت إلى المطابقة بين الإنسان والطبيعة، وأنه لا يوجد فارق بينهما والجميع يسير في خط تطوري يسعى نحو الاتزان، ولكن بتقدم مستمر لا تراجع فيه. فهو نموذج – كما يقول المسيري- بدأ بإعلان موت الله باسم الإنسان، ثم موت الإنسان باسم وحدة الطبيعة؛ فهو لا يعرف

---

(1) Mona Abul Fadl, «Paradigms in Political Science Revisited”, Op. Cit., PP. 1-15.

(٢) عبد الوهاب المسيري، فقه التحيز، مرجع سابق، ص ص ٦١-٧٧.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٤-٥٥.

(٤) المرجع السابق، ص ص ٥٦-٦٠.

المقدس أو المطلق أو الغائى ولا يوجد سوى اللذة والمنفعة وتعظيم المادى والتحيز له على حساب الإنسان، كما يتحيز للعام على حساب الخاص، وللمحسوس والمُقاس كميًا على حساب الكيفي، ويتحيز للموضوعي والعقلاني على حساب الذاتي.

وإذا كان من الملاحظ أن وصف «الغربي» الذي استخدمه د.المسيري في حين صدور كتاب فقه التحيز (١٩٩٢) كان ينطبق على الرافد المهيمن حينئذٍ، والمسمى «الوضعي-العلماني-المادي»، إلا إنه كان يحجب رافدًا نقديًا بدأ في التبلور منذ نهاية الثمانينيات وأخذ يترك آثاره على حالة النظرية الاجتماعية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، بصورة تدريجية متصاعدة (كما سنرى لاحقًا)[١]. ولذا أضحى هذا الوصف «غربي» -في أدب فقه التحيز لدى المسيري- يبدو وكأنه يتجاهل نتائج حالة المراجعة الذاتية في المنظورات الغربية حينئذ، التي إن أفرزت توجهًا قيميًا غير مادي ينقد الوضعية، إلا إنها ظلت حبيسة العلمانية، كما إنها لا تسود أو تفرض نفسها -كما حدث بعد ذلك- خلال العقدين الأخيرين[٢]. ولذا تعرّض مفهوم التحيز في حين بروزه لدى المسيري لانتقادات نظرًا لإسقاطه حالة المراجعة الغربية لإشكالية الذاتية والموضوعية، فضلاً عن عدم تبلور البديل -لدى المسيري حينئذٍ- مقارنة بما تراكم لديه بعد ذلك تحت مسمى «الإنساني» من مرجعية إسلامية[٣].

ومن هنا، يبدو أن طرح د.منى أبو الفضل حول الأنساق المتقابلة المعرفية -والمتزامنة تقريبًا مع طرح فقه التحيز في منتصف التسعينيات- قد بدا حينها أكثر توازنًا وتكاملاً لاعتبارين؛ فهو قدم مقارنة بين نسقين وبدون استخدام صفة الغربي أو الإسلامي بل وصفهما بالنماذج المتقابلة. ويتخلص طرح د.منى وخاصة من حيث دلالته بالنسبة للظاهرة السياسية في الآتي[٤]:

---

(١) في المحور الثاني من الدراسة سيتم تناول الأبعاد المعرفية للاتجاهات النقدية الغربية التي نقدت «النموذج الوضعي».

(٢) تلك الحالة - التي كانت تستعيد الاهتمام بالقيم وتتساءل عن «منظورات غير غربية» في العلم- مثلتْ أساسًا من أسس الانطلاق في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام حينئذٍ (نهاية الثمانينيات)، وتَمَثَل ذلك في إحدى الدراسات التأسيسية للمشروع.

(٣) عبد الوهاب المسيري، النماذج المعرفية الإدراكية والتحليلية، في: أحمد فؤاد باشا وآخرون، المنهجية الإسلامية، مرجع سابق، الجزء الثاني ص ص ٧٩٥-٨١٦.

(٤) منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل، مرجع سابق.

إن منظور الأنساق المعرفية المتقابلة يُعنَى بإعادة طرح الخصائص التفصيلية للنظرية الاجتماعية المعاصرة تمهيدًا للبحث في الرؤية البديلة للخطاب السائد. والأنساق المعرفية المتقابلة المقصودة لدى د.منى تضم نموذجين: النظام المعرفي التوحيدي (الإسلامي)، والنظام المعرفي التجريدي والذي اصطلحنا على نعته بالعلماني أو «الأنسوي/ الطبائعي- العلماني». ومتواليات المنظومتين المعرفيتين تشكل بدورها أرضية نموذجين ثقافيين متجاورين عبر التاريخ. وهذان النموذجان هما: النموذج الثقافي الوسطي(Median Culture- Type) والذى يمثل جماع المتقابلات حول ميزان حاكم يضبط العلاقة بين النسب والمقادير، وبين الكل والجزء، والمطلق والمقيد، والثابت والمتحول، والنموذج الثقافي المتأرجح (Oscillating Culture- Type) -وهو السائد في النظرية الاجتماعية- والذي يتذبذب حول طرفي نقيض عالم الروح وعالم المادة ومتواليات كل منهما، في غيبة المعيار الموضوعي وميزان الاعتدال. وتعرض د.منى للنماذج المتقابلة من خلال إستراتيجية منطقية تسعى كما تقول د.منى – إلى تجاوز التنميط المعهود الذى يؤكد الفصام والمجابهة بين الغرب الإنجيلي الكلاسيكي بوصفه الذات العلية (الإغريقية – الرومانية واليهودية- المسيحية) والشرق الإسلامي بوصفه الآخر – وهنا تنبغي الإشارة إلى تنويه مهم قدمته د.منى ويفسر عدم استخدامها مصطلح «الغربي»، وهو التنويه لطبيعة العلاقة بين الأنساق الثقافية المعيارية وبين الجماعات أو النماذج الحضارية التاريخية، فإن أية تلازم موضوعي بين الغرب التاريخي وثقافة المتأرجح، هي من باب التزامنات العارضة وليست من قبيل الحتميات أو الخصائص الأصلية. وعلى نفس المنوال، فإن المجتمعات الواقعة ضمن الحوض الحضاري الإسلامي والمنتمية تاريخيًا إلى النموذج الثقافى الوسطى، إنما تشكلت بفعل مبادئ أساسية يمكن للمجتمعات الأخرى أن تصل إليها وتقيم حياتها على أساسها. وهكذا فإن التوافق بين النموذج الثقافي الوسطي والمجتمع الإسلامي التاريخي يحتفظ بفاعلية ما دامت تلك الصلة التكوينية قائمة ومتماسكة، والعكس صحيح. أي إن خصائص التزامن قد ترجح على خصائص التكوين.

إن فهم طبيعة هذه العلاقة بين النموذج القياسى والنموذج التاريخى من الأهمية بمكان؛ حيث إنها، وفق د.منى تتيح استيعاب وتجاوز الثنائيات التاريخية، والاستقطابات

التنميطية، والتي من شأنها تعميق الخلافات وتجذيرها، ومصادرة التاريخ وإهدار مقومات الحرية والمسؤولية.

ومن الذين شاركوا -منى أبو الفضل التوجه النقدي للعلوم السياسية في أساسها المعرفي د. **أحمد داوود أوغلو الذي قدم أيضًا تحليلاً مقارنًا للنماذج المعرفية الإسلامية والغربية كتوطئه لبيان الأثر على بناء المفاهيم والنظريات المقارنة في العلم الاجتماعي بصفة عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة**(١)، وتنطلق أيضًا مقارنته بين النموذجين من تعريف مصادر وخصائص كل منهما.

ويمكن إيجاز طرح د.أوغلو في الآتي: نظرية المعرفة الوضعية التي جعلت الإنسان أهم عناصر الكون بل وسيده، أدت إلى ظهور الفلسفات التي تدعو إلى مركزية الإنسان في الكون ومركزية الطبيعة («الاستقراء الأرسطي» ومقولات «لوك» و»كانط» عن المعرفة والعقل) والتي أثرت على النظريات الاجتماعية والسياسية بحيث حدثت ثورة أخرى معرفية- قيمية -اجتماعية على نحو أدى إلى علمنة المعرفة والحياة والفكر والعلم حيث قفزت بالفلسفة الفردية التي ترتكن إلى وجود إرادة بشرية مهيمنة في الكون بدلاً من الإرادة التي تعلو على الكون كما في مصادر المعرفة الإسلامية.

وهذه العلمنة -وفق د.أوغلو- تبرز صراعات داخلية وتناقضات على حساب الإنسان والتناغم الداخلي الذي يترتب على النموذج المعرفي في الإسلام. فإن وحدانية الله تؤدي إلى وحدة الحقيقة والحياة مما يعطي اتساقًا داخليًا قويًا في إطار كلي من خلال التناغم بين نظرية المعرفة والحياة الآخرة وبين القيم وعلم الاجتماع والسياسة. ومن ثم فإن رفض الفصل بين علم الوجود Ontology ونظرية المعرفة Epistemology، ومنظومة القيم Axiology في الرؤية الإسلامية يحقق الاتساق الداخلي الذي يرفض العلمنة في الفكر والحياة والعلم.

---

(١) انظر:

- أحمد داوود أوغلو، الفلسفة السياسية، مرجع سابق.
- النماذج المعرفية الإسلامية والغربية: تحليل مقارن، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٢٢، خريف ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص ص ١١-٣٤.

وهما مصدران مترجمان مأخوذان عن نص بالإنجليزية (عن نص أصلي بالألمانية هو أطروحته للدكتوراه) تحت عنوان:

- Alternative Paradigms: Impact of Islamic and Western Weltanschauungs on Political Theory, Maryland University Press of America, 1993, 206 pages.

بعبارة أخرى، فإن الأطروحة الأساسية لأحمد داوود أوغلو هي أن الصراع والتناقضات بين الفكرين الإسلامي والغربي ينبع بالأساس من اختلاف خلفياتهما الفلسفية والمنهجية والنظرية لا من مجرد الاختلافات التاريخية. نظرًا لاختلاف الرؤية للعالم بأبعادها الوجودية والمعرفية والإكسيولوجية (الوضعية القيمية).

على ضوء ما سبق، فإن التأسيس المعرفي المقارن للعلوم الاجتماعية إنما يشرح كيف أن «الإنتاج العلمي الغربي» ليس إنتاجًا علميًا عالميًا موضوعيًا ولكنه إنتاجٌ يعكس تحيزات معرفية، وبالمثل الإنتاج من نموذج معرفي آخر سواء منظورًا حضاريًّا إسلاميًّا أم غيره. فإن الاختلافات بين الإنتاجين قائمة لاختلافات معرفية. ولقد برزت الاهتمامات بهذه الأبعاد المعرفية للعلوم الاجتماعية والسياسية في وقت مبكر منذ الثمانينيات في دوائر اكاديمية نقدية غربية وإسلامية، مقارنة بصعودها بعد ذلك في الدوائر الغربية للجدال الرابع الكبير في العلاقات الدولية (ولا أقول النظرية الاجتماعية أو نظرية المعرفة أو فلسفة العلم)[١]. فلقد حازت قضية النماذج المعرفية المتقابلة وموضعها من مفاهيم العلم، اهتمام مدرسة «إسلامية المعرفة منذ بداية الثمانينيات[٢]، باعتبار أن نقد الفكر الغربي إجمالاً وانطلاقًا من أسسه المعرفية بصفة خاصة هو أحد قواعد تأسيس علوم اجتماعية إسلامية، وهو ما قامت

(١) انظر على سبيل المثال:

- Ralph Pettman, Reason, Culture, Religion: The Metaphysics of World Politics (Culture and Religion in International Relations Series), New York: Palgrave Macmillan, 2004.

(٢) انظر على سبيل المثال:

– فتحي الملكاوي (محرر)، نحو نظام معرفي إسلامي، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٠م.

– محمد أمزيان، المنهج الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،١٩٨١.

- Louay Safi, the Foundation of Knowledge: A Comparative Study in Islamic and Western Methods of Inquiry, Malaysia and International Institute of Islamic Thought, Malaysia: International Islamic University, 1996.

– نصر عارف، تقديم، في: نصر عارف (محرر)، قضايا المنهاجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٧-١٥.

– عبد الوهاب المسيري، النماذج المعرفية الإدراكية والتحليلية، مرجع سابق، ص ص ٧٩٥-٨١٦.

د.منى أبو الفضل على تأصيله بعد ذلك تحت عنوان منظور إسلامي حضاري للعلوم السياسية[١].

ومن ثم لا يكفي في هذا التمهيد المنهاجي مجرد التعريف بالنماذج المعرفية المتقابلة وأثارها العامة ولكن الأهم هو بيان كيفية تأثيرها على إمكانيات التنظير من منظورات مقارنة. ومن ثم موضعها من الجدال حول «التحول المنظوري» في المرحلة الراهنة من تطور علم العلاقات الدولية أي مرحلة الجدال الرابع بين الوضعيين والنقديين (كما سنرى لاحقًا في المحور الثاني من الدراسة)[٢].

٢- أثر اختلاف النماذج المعرفية:

يتجلى هذا الأثر على أكثر من مستوى من مستويات الدراسة النظرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، من مدخل المنظورات وجدالاتها وأثره على اختلاف النظريات:

فمن ناحية: ابتداء يأتي الأثر على مفهوم العلم ذاته بمصادره المعرفية ومناهجه وأدواته وما يتصل بذلك من مفاهيم الموضوعية والحياد وموضع القيم من العلم ومن ثم معنى «العلمية». ومن هنا يتضح لنا موضع الجدال الثاني (السلوكية / التقليدية) والجدال الرابع (الوضعية/ الانعكاسية) في مسار تطور العلم وكذلك موضع منظور حضاري إسلامي مقارن (كما سنرى في الأجزاء التالية من الدراسة على التوالي).

ومن ناحية أخرى: يفسر اختلاف النماذج المعرفية كما ترى د.منى أبو الفضل اختلاف المنظورات أو ما يسميه المسيري اختلاف النماذج التحليلية[٣].

---

(١) انظر تقديم كتاب: نادية محمود مصطفى وآخرون (تحرير)، سيف الدين عبد الفتاح (تقديم)، في تجديد العلوم الاجتماعية: بناء منظور معرفي حضاري (الفكرة والخبرة)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦، جزءان.

وانظر أيضًا: نادية محمود مصطفى، بناء المنظور الحضاري في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في: نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، ماجدة إبراهيم (تحرير)، التحول المعرفي والتغيير الحضاري: قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل، سلسلة قراءة في الفكر الحضاري لأعلام الأمة (٢)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١. ص ص ٢١-٧٧.

(٢) انظر على سبيل المثال:

- Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith (eds.), International Relations Theories: Discipline and Diversity, Op. Cit.

(٣) عبد الوهاب المسيري، النماذج المعرفية الإدراكية والتحليلية، مرجع سابق، ص ص ٧٩٥-٨١٦.

كما يفسر «الاتجاهات النظرية النقدية الجديدة» (ما بعد الوضعية) مقارنة بالمنظورات الكبرى الوضعية[١]، وهي اختلافات تكمن وراءها أسباب أخرى إلى جانب الأبعاد المعرفية تتصل بالعلاقة بين السلطة والمعرفة أو الغاية من العلم ووظيفته.

ومن ناحية ثالثة: المفاهيم المقارنة أو المتقابلة من أهم تجليات الاختلاف بين النموذج المعرفي (الغربي) الوضعي، التجزيئي، الاختزالي، المادي، وبين النموذج المعرفي القيمي، الكلي، الأخلاقي... ومن روافده النموذج المعرفي الإسلامي.

والمفاهيم هي اللبنات لبناء الصروح النظرية والفكرية؛ فالمفاهيم مستودع للقيمة ووسيط للتبادل الفكري، فإذا لم تنضبط هذه المفاهيم تقطعت قنوات الاتصال في عالم الفكر. كما أن للمفاهيم سياقها الحضاري العام باعتبارها تعبيرًا عن طبيعة المرحلة الحضارية ولارتباطها بالمرجعية عامةً، ولارتباطها برؤية الإنسان ووظيفته في الكون وتداعيات ذلك على تحصيله للمعرفة ومصادرها سواء من الواقع أو الوحي[٢].

وبشأن الأثر على المفاهيم وخصائص حالة العالم يخلص تحليل منى أبو الفضل، وعبد الوهاب المسيري، وأحمد داوود أغلو إلى ما يلي:

إن العلوم الاجتماعية كما ترى منى أبو الفضل[٣] أنه انطلاقًا من النموذج «المتأرجح» الذي يربط مفاهيم المادة والسبب بالخبرة العلمية الحسية، ويستبعد الغيبيات من دائرة اهتمام العقل، ويحول المعرفة الأخلاقية إما إلى معرفة علمية أو إلى موقف اعتقادي انفعالي لا مردود له على الصعيد العلمي، انطلاقًا من ذلك كله استنبطت العلوم الاجتماعية مبدأ

(١) انظر:

- Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith (eds.), International Relations Theories: Discipline and Diversity, Op. Cit.
- Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi (eds.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, Op. Cit., p2.

(٢) مجموعة مؤلفين، بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٨.

(٣) منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية...، مرجع سابق.

وانظر أيضًا تحليلاً وافيًا في:

منى أبو الفضل، «نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي بين المقدمات والمقومات»، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المنهاجية الإسلامية (١٣)، ١٩٩٦.

الصراع كأساس للنظام الاجتماعي (نفسيًا واقتصاديًا وسياسيًا...). ومفهوم الصراع وفق «النموذج المتأرجح» قائم على السيادة والسيطرة والإخضاع، واعتبار القوة قيمة لا بد من امتلاكها وغاية للحياة، وهو صراع مغلف بمصالح مادية أو مثالية نفعية، لكنها في النهاية لا تنهي حالة الصراع بانتهائها، فالصراع حالة دائمة وأساس للنظام الطبيعي والاجتماعي. يقف مفهوم الصراع في الثقافة الوسط وفق طرح منى أبو الفضل على أرض متباينة، فهو لا يعبر عن رؤية مثالية للانسجام الأبدي في الكون، بل يعترف بوضع التدافع والردع الهادف، لتصحيح اختلالات النظام الاجتماعي وإعادة توازنه، فالردع هو القيمة، والدفع/ التدافع حالة مؤقتة، ووسيلة لا غاية.

بناء عليه، يمكن المقابلة بين مفهومي التسامح لدى الثقافتين: فالثقافة المتأرجحة، تضع الفروق البشرية مدخلاً للصراع وضرورة للمواجهة والمنازعة، ومن ثم فإنها تقصر عن التعامل مع ظواهر التعددية والتنوع، وأحوال الاعتماد المتبادل في العالم اليوم، كأنها تلقي بظلال الصراع على القيم المحورية في المجتمع مثل الحرية والفردية والتسامح وغيرها. بالمقابل، فإن الثقافة الوسط تعامل الفروق البشرية كحافز للاعتماد المتبادل، وتشرع للتنوع وتطلبه بناء على مبدأ التوحيد، الذي يعتبر أساس الرؤية الكلية للكون والإنسان والحياة وأساس المنظومات والأنساق المعرفية والعقيدية والقيمية الحاكمة (التوحيد – العمران – التزكية) فالأنثربولوجيا الفلسفية التوحيدية تنطلق من التنوع والاختلاف في إطار الوحدة والترابط.

ويرى د.المسيري[1] أن من أهم التجليات للنموذج المعرفي الغربي مفهوم «التقدم»؛ فهو الركيزة الأساسية للمنظومة المعرفية المادية (الغربية) الحديثة. ولقد قبلت الحضارة الغربية الحديثة بالتقدم باعتباره الغاية والمرجعية النهائية. والمفهوم عن هذا التقدم –وفق د.المسيري– يتسم بعدة سمات:

أنه عملية عالمية خطية ذات اتجاه واحد، وعملية حتمية لا يمكن إيقافها، تفترض وجود تاريخ إنساني واحد (وليس إنسانية مشتركة تتبدى في تشكيلات حضارية وتاريخية مختلفة ومتنوعة)، ولذا ما يصلح لتشكيل حضاري وتاريخي ما، يصلح لكل التشكيلات الأخرى.

---

(١) المسيري، فقه التحيز، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٧.

وتُعتبر المجتمعات الغربية ذروة هذه العملية التطورية العالمية، تزايد المعرفة الإنسانية بتراكم مطرد مما يزيد من تحكم الإنسان في بيئته. ويرى المسيري، نقدًا لهذا المفهوم؛ أنه ليس له غائية إنسانية أو مضمون أخلاقي، وهو بلا مرجعية لأنه هو المرجعية بحيث يصبح الوسيلة والغاية، ومعيار التقدم ليس إلا زيادة المنفعة وتعظيم اللذة دون اكتراث بالخصوصيات الدينية والأخلاقية. والأخطر في نظر د.المسيري أن هذا المفهوم عن «التقدم»، الذي يجعل منه قانونًا عامًا طبيعيًا ويجعل الغرب قمة التقدم، يؤدي إلى تقبل مسلمة تفوق الغرب وعالميته وأخلاقه، ومسلمة معيارية النموذج المعرفي والحضاري الغربي. مما يؤدي إلى تعميم النظريات والمفاهيم في العلوم المختلفة وخاصة العلوم الاجتماعية، دون الأخذ في الاعتبار اختلاف الخصوصيات الحضارية، بل والسعي إلى نفي «الآخر غير الغربي» خارج إطار العلم والتاريخ.

ولقد راكم أحمد داوود أوغلو على رؤيتيّ: منى أبو الفضل والمسيري بما يلي:

العلمانية ليست سمة جديدة للحضارة الغربية بل ملمحًا أعيدت صياغته خلال عصور طويلة وأثر الارتباط بين الجانبين والوجود المعرفي والأكسيولوجي على تطور الأفكار والنظريات والمؤسسات السياسية. ومن ثم تبرز التداعيات على علم السياسة «الغربي» في تبرير نشأة وهدف النظام السياسي (وكذلك العلاقات الدولية) وتطور التبرير الغربي للدولة كمؤسسة إلهية واستخدام العلمانية للدفاع عن استقلالها إزاء الكنيسة. وأثرت هذه العلاقة على صياغة مفهوم الدولة القومية الذي يتعارض جذريًا مع فكرة الدولة الإسلامية. بعبارة أخرى، يرى أوغلو أن حالة الطبيعة واستخدامها لتبرير الدولة والأنظمة السياسية والاجتماعية هي تداعيات سياسية لمركزية الطبيعة في المعرفة الإمبريقية وأنسنة وعلمنة المعرفة بالتماثل مع طبيعة العلم والوجود.

وعلى العكس، فإن المعيارية القيمية الإسلامية، كما يرى أوغلو –تؤثر بدورها في عملية تبرير نشأة الدولة والهدف منها في إطار التنظير السياسي الإسلامي انعكاسًا للنموذج المعرفي التوحيدي. ويرى د.أوغلو أن هذه المقارنة تمثل جهودًا نظرية وثقافية مهمة من حيث الدلالة السياسية؛ لأن التحدي الغربي للحضارة الإسلامية ليس مجرد تجدد لكيان ومؤسسات بديلة ولا لتشكل تاريخي معين، وإنما هو تحدٍّ لنظرة شاملة للعالم يمكنها إنتاج

ثقافة سياسية بديلة طالما استمرت الصلة بين المعرفي والوجودي والسياسي قائمة في الثقافة والتصورات الاجتماعية والسياسية.

ومن ناحية رابعة وأخيرة، يصب كل ما سبق في فهم ونقد دلالات مجموعة من الثنائيات المتضادة الذائعة، ذلك في ظل هيمنة نموذج معرفي واحد، لدرجة القناعة الذائعة أنه لا يوجد إلا نموذج معرفي واحد ينتج علماً يستند إلى ثنائيات متضادة معرفية.

وهذه الثنائيات المعرفية هي: العقل / الوحي، المادي/ القيم، العلم/ الدين، المتغير/ الثابت، الجزء/ الكل، النسبي / المطلق، الإنسان– الطبيعة/ الإنسان– الله/ الموضوعية/ التحيز، العالمية/ الخصوصية.

جميعها ثنائيات ذات أبعاد معرفية تحمل دلالات أنتولوجية ومنهاجية للتنظير وللعلم. فهي تفرز بدورها ثنائيات متضادة في المفاهيم -كما سبق التوضيح.

ومناقشة جميع هذه الثنائيات المعرفية والسياسية وإمكانية تجاوزها إلى منظومات متكاملة لا بد أن تعني عدة أمور: عدم وجود منهاج عالمي واحد وهو ما يسمى «العلمي» الموضوعي المحايد. فهو بالأساس منهاج وضعي محمل بهذه الثنائيات.

ولكن هناك تحيزات معرفية لأن هناك نماذج معرفية يمكن الإعلان عنها، وليس نموذجًا معرفيًا واحدًا. لأن التحيز حتمي ولا يتنافى مع «العلمية» في العلوم الاجتماعية الإنسانية. ومن ثم يمكن نقد النموذج المعرفي الوضعي السائد الذي يدعي العالمية والهيمنة وأنه «الأصلح والأوحد». بل ويمكن تقديم إسهام نظري مقارن أو بديل في العلوم الاجتماعية انطلاقًا من نموذج معرفي مقابل أو ناقد للوضعية. وهو ما حدث في صميم مراجعات حالة العلم المعرفية منذ نهاية الثمانينيات. وهو الأمر الذي لا بد أن يطرح السؤال التالي: كيف سيكون أثر الطرح النقدي للوضعية من مرجعية إسلامية مقارنة بنظيره من مرجعية قيمية ولكن علمانية؟ (كما سنرى في المحور الثالث من الدراسة).

خلاصة القول في هذا التمهيد المنهاجي ثلاثي الأبعاد ما يلي:

١– هناك منظومة للتنظير تأتي تراتبيًا من أعلى إلى أسفل على النحو التالي: النسق المعرفي (ما قبل المنهج)، والمنظور (أو النموذج الإرشادي)، والنظرية، والمنهج.

٢- منظومية الأبعاد المعرفية -الأنتولوجية والمنهاجية- ونمط العلاقة بينهما تختلف من منظور لآخر؛ فعلى سبيل المثال طبيعة القوة لا بد أن تنعكس على نمط توزيعها وعلى عمليات إداراتها وغاياتها.

٣- إمكانية تنوع وتعدد المنظورات الحضارية نظرًا لتعدد النماذج المعرفية.

٤- تعدد النظريات في الموضوع الواحد نظرًا لتعدد المنظورات، من داخل نفس النسق المعرفي، أو من نسق معرفي مقارن أو متقابل أو منافس...

٥- المنهج العلمي والدراسة العلمية المنظمة للظواهر ليست حكرًا على السلوكية والوضعية، ولكن تمتد إلى منظورات أخرى تختلف ليس فقط في تفسير النتائج، بل وفي منطلقات البحث العلمي بقدر اختلافاتها المعرفية.

ومن ثم، على ضوء هذه الخلاصة، فإن مخرجات العلم الاجتماعي ليست «حقائق»، والعلم عملية تحمل تحيزات كامنة وظاهرة، والمقارنة والنقد التراكمي أساس كل جديد في العلم. وما هو موصوف بالموضوعية والعالمية، يمثل تحيزات ذاتية في قدر مهم منه. ومن هنا أهمية «أساليب علمية» تسعى إلى «تقليص» أثر التحيزات وليس إلغائها.

إذن كيف سنختبر هذه المنظومة من العلاقات بين الأبعاد الثلاثة في الأجزاء التالية من الدراسة؟

إن الهمَّ الذي تطرحه هذه الدراسة (وهذا الكتاب ككل): كيف ندرّس وكيف نبحث سعيًا نحو «الجديد في العلم» والفهم والحركة، هو هم تشارك ويتشارك فيه العديد من الزملاء وتم التعبير عنه لأكثر من مرة وبأكثر من مدخل وعلى مستوى كافة فروع العلوم السياسية. التنظير غربي بالأساس، وهو يتغير، ويمر بأزمة، وكيف نفهم ذلك؟ وكيف نشارك كمدرسة مصرية للعلوم السياسية؟ ولماذا لا يوجد علم سياسة عربي؟ وماذا عن منظور حضاري إسلامي؟

أكتفي هنا بالإحالة إلى نموذجين واضحين في أحد إصدارات قسم العلوم السياسية[1] تزامنا مع مفصل مهم من مفاصل تطور النظام العالمي ولحظات أمتنا العربية، (العدوان

(١) نادية محمود مصطفى (محرر)، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (٤-٥) ٢٠٠١/ ٢٠٠٣، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

الأمريكي على أفغانستان والعراق بعد ٢٠٠١). وعلى نحو يحقق الرابطة بين النظرية والواقع.

فمن ناحية: بعد أن شخص د.مصطفى علوي أزمة «التنظير في العلاقات الدولية، أكد أنه ما زال علماً غربيًا بالأساس، ولم يعد الفكر التنظيري يقود الحركة بقدر ما أصبح مجرد فهم لما يحدث، ولا يستطيع أحد أن يزعم أن هناك نظريات غير غربية في علم العلاقات الدولية، ولم تتبلور بعد المنظورات الثقافية الأخرى. «فنظرية العلاقات الدولية هي نتاج العقل الغربي بالأساس، رغم ما يوجد في العالم من تنوع وتعدد بما قد يصل إلى حد عدم التجانس وهذه مفارقة، إذ كان من المفترض أن ينعكس هذا التنوع في نظريات متنوعة ولكن هذا لم يحدث»[١].

ومن ناحية أخرى، فإن د.هبة رؤوف[٢] تتساءل: أليست المستجدات في النظرية الاجتماعية من ناحية والتحولات في طبيعة الظواهر التي يدرسها علم السياسة من ناحية أخرى، تفرض تحولاً منظوريًا لإعادة النظر في حدود علم السياسة ونطاقه ومحتواه؟ ولكن على نحو يقترن بالحاجة لأنْ تطور الجماعة الأكاديمية الوطنية موقفًا نظريًا مما هو سائد على المستوى الدولى (الغربي- المركزي) ليس كغاية في حد ذاته بقدر ما يكون وسيلة للتغيير. حيث لم يعد الأمر مجرد البحث من أجل تنظير، وإنما سياقات واقعية تفرض التغيير في المفاهيم من أجل فهم أعمق وقدرة أعلى على التفعيل للمفاهيم من أجل التغيير: كيف يمكن أن تشكل النظرية الواقع نحو مزيد من العدل والحرية؟ كيف تطور رؤيتنا وبدون أن ننفصل عن الإسهام في النظرية السياسية بشكل عام على المستوى العالمي ونفلح في تقديم رؤية نقدية تسهم في التطور وإعادة الصياغة لما نقصده بالسياسي أو نرتب عليه مجالات ومناهج وقضايا البحث لكي يكون علماً نافعًا لأمتنا للخروج من مأزقها؟ أسئلة عديدة طرحتها د.هبة رؤوف ودعت للإجابة عليها من جانب مدرسة وطنية لتطوير التدريس والبحث عن التصورات السياسية بما «يكشف عن أهمية تعددية الرؤى والمدارس والتجديد؛ ليصير ما يدرسون مرتبطًا بعالمهم الجديد... ولكي نكون عنصرًا مؤثرًا في التطوير، ولسنا فقط في انتظار مدرسة ما بعد حداثية هنا أو ما بعد حداثية هناك كي تعلمنا كيف نلهث وراء فهمها ونتتظر منها أن تدلنا كيف ننظر لمجتمعاتنا وندرسها»[٣].

(١) مصطفى علوي، الحرب على العراق وأزمة التنظير في العلاقات الدولية»، في: المرجع السابق، ص٣٢٤.
(٢) هبة رؤوف، إعادة تعريف السياسي، في: المرجع السابق، ص ص ٤١٣-٤٢٢.
(٣) المرجع السابق، ص ص ٤٢١-٤٢٢.

المحور الأول: جدال المنظورات الكبرى: من المنظور السائد إلى المنظورات المتنافسة إلى أزمة «العلم المنقسم»

إن الاقتراب من أدبيات نظرية علم العلاقات الدولية عند نهاية القرن العشرين، خاصةً من مدخل المنظورات وجدالاتها، يُظهر أن حال العلم يبدو شديد الاختلاف عما كان يبدو عليه في بدايات هذا القرن؛ فهو علم حي ومتغير باستمرار مع تغير طبيعة الظواهر الدولية والتغيرات العالمية الكبرى. وظل لمنشأه ومساره علاقة قوية بقضية الحرب والسلام بين الكبار من ناحية، وبماهية الإجابة عن سؤالين مهمين من ناحية أخرى، وهما: ما هي العلاقات الدولية، وكيف ندرسها؟

فإن التغيير الدائم هو الثابت الوحيد سواء في طبيعة العلاقات الدولية أو التنظير لها. ويشهد على ذلك حالة التأليف النظري الغربي (مُنشِئ العلم) منذ تأسيسه.

ولذا، فإن من أهم أسباب أهمية مدخل المنظورات الكبرى أن تعاقبها والجدالات بينها يرتبط بحالة التغييرات العالمية. كما إن سيادة أحدها أو تنافس بعضها أو صعود اتجاهات جديدة، لم تسد؛ تؤشر إما على حالة استقرار -أو تغيير أو تحول- في النظام الدولي أو النظام العالمي على التوالي.

وهذا الاقتراب من جدالات المنظورات لا يهدف في هذه الدراسة إلى مراجعة تفاصيل الجدالات في أبعادها الرئيسية المتصلة بمضمون المنظور (ماذا؟: المحرك، الفواعل، العمليات، والقضايا والعلاقة بين الداخلي والخارجي) أو المتصلة بمنهج الدراسة (كيف؟...)[1]، ولكن يهدف هذا الاقتراب إلى التذكرة بخريطة المنظورات الكبرى ومراحل تطور الجدال وأنواعه وأسباب هذا التطور وصولاً إلى الخصائص العامة لحالة الجدالات منذ نهاية الحرب الباردة ثم امتدادًا إلى حالة التنظير الراهن بعد الجدالات الكبرى (أو ما يسمى أزمة العلم). بعبارة أخرى، فإن هذا الجزء من الدراسة يقدم رؤية عن تاريخ تطور التنظير (الغربي) بحثًا عن دلالته بالنسبة لإشكالية الأحادية أو التعدد في التنظير وأسبابها، وبالنسبة لموضع الآخر (المعرفي أو الجغرافي) غير الغربي من هذه العملية، ومن ثم مدى مصداقية مقولة «عالمية العلم» من عدمه.

---

(١) حيث تقدم بحوث هذا الكتاب مداخل متنوعة لهذه التفاصيل.

لذا فإن هذا الجزء من الدراسة يقترب من خريطة المفاصل الكبرى لتطور عملية التنظير «الغربي» للعلاقات الدولية... ابتداء من بداية ذات طبيعة «معرفية» وهي المنظور السائد «الغربي»، الوضعي الواقعي، إلى تنامي التنافس بين هذا المنظور وغيره من المنظورات الوضعية أيضًا، وصولاً إلى المراجعات داخل مراكز العلم الأكاديمية الغربية، أنتولوجيًا ونظريًا ومنهاجيًا، وصعودها بعد نهاية الحرب الباردة لدرجة دفعت إلى وصف حالة العلم بالأزمة، وصولاً (كما سنرى في المحور الثالث) إلى صعود المراجعة النقدية للوضعية خلال العقدين الأخيرين، في جماعات نقدية غربية وغير غربية.

فالغاية من هذا الجزء من الدراسة: الاستقراء؛ لاختبار ما سبق التمهيد له منهاجيًا، وهو بروز عملية «الانقسام» أو «الأزمة» أو «التعددية والتنوع» في علم العلاقات الدولية. والمفردات الثلاثة غير متطابقة وكل منها تحمل موقفًا من طبيعة العلم وجذوره ووظيفته.

ويبدأ هذا الجزء بتناول الجدالات الثلاثة الكبرى، وصولاً إلى تداعيات نهاية الحرب الباردة على التنظير للعلاقات الدولية وأخيرًا حالة العلم في ظل خصائص الجدالات الكبرى.

أولاً: خصائص الجدالات الثلاثة الكبرى: من المنظور السائد إلى المنظورات المتنافسة:

إن المتابعة التاريخية لتطور التنظير الغربي منذ نشأة العلم تبين **التطور من حالة «المنظور السائد والجدالات الثلاثة الكبرى (Great Debates) إلى حالة المنظورات المتنافسة (Interparadigm Debate)**[1]. فلقد تعاقبت منظورات كبرى عبر عدة مراحل من تطور الدراسة العلمية المنظمة، التي اقترنت بتغيرات نظمية عالمية: ما بين الحربين العالميتن، وما بعد الحرب الثانية، وما بعد الحرب الباردة. حيث يتم تقسيم تاريخ الحقل إلى مراحل طبقًا لسيادة رؤية ذاتية أو موقف نظري معين. فلقد تطورت الرؤية «الغربية» للعلاقات الدولية، منذ بداية القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة من مرحلة التاريخ الدبلوماسي

---

(١) حول هذا الترتيب التاريخي ومزاياه وعيوابه انظر:

- Steve Smith, Ten Self-Images of a Discipline…, Op.Cit, PP. 16- 71.

نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية...، مرجع سابق، ص ص ٥٤- ٨٢.

- Ole Weaver, “The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate”, in: Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski (eds.), International Theory: Positivism and Beyond, Cambridge University Press, 1996, pp. 149-185.

إلى مرحلة المثالية السياسية في فترة ما بين الحربين العالميتن، إلى مرحلة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة السلوكية طوال الستينيات إلى مرحلة ما بعد السلوكية (السبعينيات والثمانينيات).

ويضاف منظورٌ رابعٌ إلى المنظورات الكبرى -الواقعية والليبرالية والسلوكية- وهو الماركسية، وتكون الفترات الانتقالية بين الرؤى المهيمنة هي فترات الجدالات الكبرى.

ولقد شهد العلم حتى نهاية الحرب الباردة ثلاثة جدالات كبرى: الأول بين المثالية والواقعية التقليدية في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، والثاني بين الواقعية والليبرالية في السبعينيات ثم مع الماركسية (ابتداء من الثمانينيات)، والثالث بين التقليدية والسلوكية (الستينيات والسبعينيات). أما الجدالان الأول والثاني فيدوران حول الافتراضات والمقولات الأساسية لكل منظور (المحتوى أو المضمون، والبعد الأنتولوجي: ماذا؟ وهي: محرك العلاقات، الفاعلون، والقضايا العمليات، والعلاقة بين الداخلي والخارجي)، أما الجدال الثالث فيدور حول البعد المنهجي للمنظورات (كيف؟).

وبقدر ما يمكن القول بأن ثمة نوعًا من التوافق بين الأدبيات النظرية على هذه الخريطة، بقدر ما اختلفت التسميات لاتجاهات الجدال النظري[١]: «منظور»، «صورة»، «رؤية»، ولكن ظل حاضرًا -في خلفية الدراسات أو مقدماتها- أثر التغيرات العالمية على طبيعة التصورات والمفاهيم والرؤى، وأثر تعدد زوايا النظر للظاهرة الدولية والعالمية المعقدة والمركبة.

---

(١) انظر على سبيل المثال المراجع التالية:

- M. Smith, R. Little and M. Shackleton (eds.), Perspectives on World politics, London: Croom Helm, 1981.
- Robert Keohane, Joseph Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, Boston, Little, Brown, 1977.
- Charles W. Kegley Jr (ed.), Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neo-Liberal Challenge, New York: Palgrave Macmillan, , 1995.
- Barry B. Hughes, Continuity and Change in World Politics: The Clash of Perspectives, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991.
- Greg Fry, and Jacinta O'Hagan (eds.), Contending Images of World Politics, London, 2000.

ذلك أن المنظور السائد في كل مرحلة يمثل انعكاسًا لطبيعة وسمات العلاقات الدولية في هذه المرحلة، ولأن كل منظور جديد يبرز كرد فعل للانتقادات التي توجه للمنظور الذي ساد من قبله في مرحلة سابقة في ظل أوضاع دولية مختلفة. على نحو يبرز الانتقادات حول مدى استمرار صلاحيته بمفرده لوصف وتفسير الأوضاع الدولية الجديدة.

فمع الأحداث العظمى الثلاثة التي شهدها القرن العشرين (الحربان العالميتان، ثم نهاية الثنائية القطبية بدون حرب) ومثلت نقاط تحول أساسية في تفاعلات «الكبار» كان السؤال عن العالم بين التغير والاستمرار يتكرر دائمًا: هل يدخل العالم عصرًا جديدًا؟ وما أثر ذلك على «النظرية» وهل كان «للنظرية» أثر على الواقعة الكبرى التي حدثت أو على الأقل تنبأت بها؟

وفي الواقع، كانت الإجابات على وجهي عملة هذا السؤال تتصل بالكبار، أي بمراكز القوة الغربية المتنافسة، ولم يكن للآخر (غير الغربي، الجنوب، العالم الثالث) موضعه في هذه الجدالات في البداية رغم ادعاء عالمية العلم وهو الأمر الذي تغير بالتدريج بعد ذلك، سواء من داخل دوائر المركز الغربي للعلم أو من خارجه (كما سنرى في ملامح أزمة العلم)[1].

١ – الجدال الأول بين المثالية والواقعية التقليدية:

اقترن بنشأة العلم ذاته بعد الحرب العالمية الأولى، وهو الجدال الذي ساد فترة ما بين الحربين العالميتن وما بعد الحرب العالمية الثانية. بعد أن ساد المنظور المثالي ما بين الحربين وساد المنظور الواقعي ما بعد الحرب الثانية.

وبدون الدخول في تفاصيل هذا الجدال[2] تكفي الإشارة إلى ما يلي:

هو جدال في نطاق «المدرسة التقليدية»، وقبل الثورة السلوكية، هو جدال حول طبيعة النظام الدولي وكيفية تحقيق السلام ومنع الحروب: هل يمكن منع الحروب تمامًا، كما تهدف

(١) سيظل البحث عن «موضع» هذا الآخر غير الغربي في التنظير سواء كان مفعولاً به أو فاعلاً، محل اهتمام الدراسة فيما يلي من أجزائها.

(٢) حول أبعاد هذا الجدال انظر على سبيل المثال:

- Charles W. Kegley, Eugene Wittkopf, World politics: Trend and Transformations, St. New-York: Martin's press, 1983. Pp. 5-13.
- Ray Maghroori, Major Debates in International Relations, in: Ray Maghroori, Bennett Ramberg (eds.), Globalism Versus Realism: International Third Debate, Boulder: Westview Press, 1982, PP. 9-22.

المثالية، من خلال إزالة أسباب الحروب وإقرار الأمن الجماعي لأن السلام العالمي لا يتجزأ؟ أم إن الحروب لا يمكن إلغاؤها ولكن يمكن تجنب اندلاعها بتوازن القوة وحماية الأمن والمصلحة القومية، لأن السلام مجزأ ولا يمكن تحقيق السلام العالمي، ولأن صراع القوة والمصالح بين الدول قانون تاريخي؟

وبقدر ما كانت «المثالية التقليدية» استجابة لتحدي الحرب العالمية الأولى، لم يُكتب للبرامج المثالية الإصلاحية فرصة للتطبيق أو النجاح، وتراجعت أمام رياح التغيير الدولية التي هبت على العالم مع سياسات ألمانيا وإيطاليا واليابان التوسعية عقب الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أثبتت فشل نظام الأمن الجماعي وفتحت الطريق أمام صعود الاتجاهات الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن بيَّن اندلاعُها أنه لا دور للقانون الدولي أو القيم أو ضبط التسلح لمنع الحروب. ومن ثم، تغيرت الرؤية السائدة عن طبيعة السياسات الدولية وعن الطريقة المثلى لإدارتها استجابة للتحول في أوضاع السياسات الدولية.

وبالطبع جاء هذا التغير على النحو الذي يكرس مصالح المنتصرين في الحرب بالقوة العسكرية. وساعد اشتداد الحرب الباردة والثنائية القطبية الجامدة والصراع الأيديولوجي خلال الخمسينيات والستينيات وحتى أوائل السبعينيات على تدعيم أركان المنظور الواقعي باعتباره المنظور السائد.

ولقد دشن الجدال بين المنظورين المتنافسَين قضية الحرب والصراع/ السلام والتعاون كقضية أساسية ومحور ارتكازي لعلم العلاقات الدولية ظل يتأرجح التنظير بندوليا حول طرفيها ولو في سياقات دولية مختلفة. كما يتضح من الجدال الثالث الكبير بين الواقعية والليبرالية (فيما عرف بمرحلة ما بعد السلوكية). كما تبين من ناحية أخرى على ضوء هذا الجدال الثاني، أن إشكالية العلاقة بين القيم والأخلاق وبين الواقعية متعددة الأشكال.

الجدال الثاني: بين التقليدية والسلوكية (مرحلة السلوكية)[(١)]

سادت السلوكية-»العلمية» في الستينيات استجابةً للحركة العلمية في العلوم الاجتماعية -المتأثرة بالعلوم الطبيعية والساعية إلى تحويل الدراسة الدولية إلى دراسة علمية

(١) حول تفاصيل حالة الجدال في حينه وبعده انظر على سبيل المثال:
- Hedley Bull, Traditionalism Versus Behaviouralism, (in): Klauss Knorr, James Roseneau (eds.): Contending Approaches of International Relations, 1969.
- J. Dougherty, R. Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations, Op. Cit.
- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية...، مرجع سابق.

منضبطة- حيث هدفت إلى تطوير مناهج الدراسة -بالاستفادة من الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية للوصول إلى نظرية عامة، وكرد فعل على المناهج التقليدية في الدراسة. والمناهج التقليدية هي التي تتجه للتنظير النابع من الفلسفة والتاريخ والقانون. والمنهج السائد هو الاستنباطي المعتمد على الإدراك والبديهة للوصول إلى افتراضات عامة تعتمد على الأحكام الذاتية أكثر من الاعتماد على التحقق والإثبات.

وفي المقابل، هدفت السلوكية للوصول إلى تحليل أكثر قوة ودقة يقوم على إحلال المعرفة المؤكدة والمختبرة (الإمبريقية) محل الرؤى الذاتية والانطباعات البديهية والخبرة الشخصية، واتباع منهج استقرائي قائم على جمع وتراكم المعرفة لمحاولة الوصول إلى نظرية عامة تفسر حقيقة العلاقات الدولية وتساعد في التنبؤ بتطوراتها. وذلك عبر منهج إمبريقي لجمع المعلومات وتحليل البيانات بأساليب كمية لاختبار الفروض حول العلاقات الارتباطية بين المتغيرات ومن خلال المقارنات. وبالتالي الوصول إلى التفسير والتعميمات حول أنماط سلوكية متكررة عبر الزمان والمكان بصورة تتجاوز الإغراق في التفاصيل السردية، مما يساعد على بناء نظرية عامة للعلاقات الدولية.

ومن أهم انتقادات السلوكية للتقليدية:

بدائية المنهج مما يؤدي لقصور الوصف لعدم وضوح الافتراضات، وقصور التحليل والتفسير والتنبؤ لعدم الاهتمام بالمقارنات، والاعتماد على دراسة الجزئيات، والمغالاة في التركيز على القيم غير القابلة للدراسة الإمبريقية، والمغالاة في الاعتماد على الحدس والبديهة والاستنباط.

ومن أهم انتقادات التقليدية للسلوكية:

المبالغة في التركيز على الأساليب الكمية رغم أهمية الاختلافات الكيفية بين الظواهر والتي لا تظهر في عملية القياس، وأن أساليب جمع المعلومات والبيانات أضحت غاية في حد ذاتها، والمبالغة في الطموح النظري من حيث القدرة على صياغة التعميمات والتنبؤ والوصول إلى نظرية عامة تحول العلاقات الاجتماعية إلى علاقات سببية، وإغفال القيم وكل ما لا يمكن قياسه كميًا، وعدم الاهتمام بالتاريخ أو التعامل المسطح معه (حلقات مستقلة دون النظر إلى فلسفة التاريخ واستمراريته).

ولم تستمر سيادة المنظور السلوكي في المراحل التالية من تطور التنظير؛ حيث يمثل هذا الجدال الثاني الكبير تدشينًا للجدالات المنهجية والمعرفية اللاحقة بين المنظورات المتنافسة؛ حيث بدأت «رؤى توفيقية» في مرحلة ما بعد السلوكية، دعت إلى سد الفجوة بين المنظورين السلوكي والتقليدي في ضوء عدم نجاح السلوكيين في تحقيق أهدافهم كاملة مع التأكيد على ضرورة الاستفادة من منجزات السلوكية مع إدخال البعد القيمي. وقد تكررت الرؤى التوفيقية في أردية وأشكال جديدة تخللت مراجعة حالة العلم عند نهاية الحرب الباردة (تجدد الاهتمام بالقيم ونقد السلوكية)، ثم برزت في بداية الألفية الثالثة كمنطلق لاتجاهات صاعدة ناقدة للوضعية في أبعادها المعرفية وليس المنهاجية فقط، حيث يمثل البعد المنهجي والمعرفي -صعودًا وهبوطًا- خيطًا ممتدًا عبر مراحل تطور التنظير، ويمثل علامة من علامات التأرجح البندولي للتنظير بين طرفين. كما يمثل هذا الجدال المنهجي -بخلفياته المعرفية- مناطًا أساسيًا من مناطات المقارنة بين المنظورات الغربية -في مجموعها- ومنظورات حضارية أخرى وخاصة إسلامية (كما سنرى تباعًا).

٣- الجدال الثالث الكبير بين الواقعية والليبرالية[١]:

وهو الجدال الذي بدأت إرهاصاته منذ بداية السبعينيات في إطار ما عرف حينئذ بمرحلة ما بعد السلوكية من تطور التنظير الغربي للعلم، وهي مرحلة تمثل رد فعل للانتقادات التي تعرضت لها المرحلة السلوكية، وخاصة من حيث المغالاة والمبالغة في تركيز الاهتمام على المشكلات المنهجية وخاصة الأساليب الكمية على حساب الاهتمام بمحتوى العلاقات الدولية المتغيرة. ولذا شهدت هذه المرحلة أمرين:

---

(١) انظر التفاصيل في:

- نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مرجع سابق، ص ص ٥٤- ٨٢.

وانظر أيضًا:

- Robert O. Keohane, Joseph S. Nye, Power and Interdependence: World Politics Transition, Boston: Little Brownx Co, 1977.
- James Rosenau, Order and Disorder in the Study of World Politics, Ten Essays in Search of Perspective, (in): R. Maghroori, B. Ramburg (eds.), Globalism versus Realism..., Op. Cit., pp.9-22.

Jeffrey Harrod, Transnational Power, Year Book of World Affairs, 1976, pp. 102-105.

- دعوة لعدم الإغراق في «العلمية بالمعنى الضيق» وضرورة التوفيق بين الأساليب المنهجية (بذور وإرهاصات صعود اتجاهات منهجية أخرى...)، فهذا الجدال الكبير الثالث في مرحلة ما بعد السلوكية، لم يقتصر على الأبعاد الأنتولوجية ولكن امتد أيضًا، ولكن بطريقة خافتة إلى الأبعاد المنهاجية؛ حيث بزغت الانتقادات للإفراط في السلوكية والوضعية. ولذا شهدت مرحلة الثمانينيات وحتى نهاية الحرب الباردة إرهاصات الدعوة لتجدد الاهتمام بالقيم ونقد الوضعية. وهي التي تبلورت بدرجة أكبر في العقدين التاليين، ولكن ظل محور اهتمام الجدال الثالث هو «المحتوى».

- تجدد الاهتمام بمحتوى أو مضمون العلاقات الدولية، وخاصة قضايا ومشكلات جديدة -ذات طبيعة اقتصادية وقتها- انطلاقًا من افتراضات مغايرة واستجابةً للانتقادات التي تعرضت لها افتراضات المنظور الواقعي -السائد وقتها- حول العلاقات الدولية (بما تشتمل عليه من وحدات ونطاق ومحتوى وعمليات)، وكان محور الجدال، منذ بدايته ثم تعميقه خلال الثمانينيات، هو التساؤل التالي: إلى أي حد يعد النظام الدولي القائم استمرارًا أو انقطاعًا عن النظام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ ومن ثم، أليس هناك حاجة لمنظور آخر غير منظور سياسات الدول القومية المتصارعة حول القوة حمايةً للمصالح القومية والأمن القومي العسكري؟ حيث حدثت تغيرات في السياسات الدولية تفرض عدم التركيز فقط على سياسات القوة والأمن التقليدي بين الدول القومية باعتبارها الفواعل الوحيدة، أو التركيز على صراعات القوى دون اهتمام بفواعل أخرى جدد وبدون الاهتمام بعمليات جديدة نابعة من «الاعتماد المتبادل الدولي». وسعيًا نحو أهداف أخرى تحقق السلم والأمن الدولي.

بعبارة أخرى، **فإن هذا الجدل يدور حول «كيفية توزيع القوة بين الدول وغيرها»**، وحول التغيير في طبيعة هذه القوة مع صعود أهمية أبعادها الاقتصادية، وحول طبيعة عملية إدارة هذه القوة (الاعتماد المتبادل أم الصراع والفوضى)، وحول طبيعة حالة النظام العالمي (أكثر سلمية أم صراعية).

ولم يسد في بداية هذه المرحلة (ما بعد السلوكية) منظور واحد في مواجهة الواقعية، ومن هنا كان مغزى مسمى «ما بعد السلوكية» حيث وُجدت بدائل متنافسة لتحقق مكان المنظور السائد في مواجهة الواقعية. ولذا تعددت تسميات منافس الواقعية استنادًا إلى معايير مختلفة: حالة التفاعلات (عبر القومية، والاعتماد المتبادل، والاندماجية العالمية)

أو كيفية توزيع القوة بين الدول وغيرها من الفواعل: اقتراب الدولة State Centric، الاقتراب التعددي Multi Centric، أو الاقتراب «العالمي- التركيز» Global Centric. أو وصولاً بعد ذلك إلى معيار البعد الفلسفي أو الجذر الفلسفي للمنظور، ومن ثم غلبة وصف الليبرالية، والمثالية الجديدة؛ تمييزًا لها عن المثالية التقليدية.

بعبارة أخرى، كان تعدد التسميات يعني حينئذ، أي حين صعود الجدال في بداية الثمانينيات، تعدد الروافد لما يسمى «دعوة لمنظور جديد» في مواجهة الواقعية.

ولذا، فإن الجدال الثالث يختلف في بدايته عن الجدالين السابقين؛ حيث دار كل منهما بين منظورين متنافسين، وليس جدالا بين منظور سائد يتعرض لانتقاد روافد متكاملة لم تُظهِر -ابتداء- اتفاقًا قويًا حول صورة السياسات الدولية مثل الاتفاق الذي تحقق من قبل حول الصورة التي قدمها منظور المنظور الواقعي. وإذا كانت التسميات المختلفة للمنظور تعكس أبعاد الدراسة فيه (فالمنظور الواقعي هو منظور محورية أو مركزية الدولة القومية كفواعل، وهو منظور سياسات القوى كعمليات، وهو منظور الصراع الدولي كحالة، وهو منظور الأمن الدولي كأولوية قضايا)، فإن تسمية «الواقعية» لها بعد معرفي ينعكس على منظومة الأبعاد؛ حيث ترتبط طبيعة كل بعد للمنظور الواحد وتؤثر في الأبعاد الأخرى له (الفواعل، والقوة، والقضايا، والعمليات).

ورغمًا عن تعدد الروافد الناقدة للواقعية، فقد كان يجمعها أنها لا تنطلق من الإطار الواقعي التقليدي، ولكن تعبر عن منطلقات جديدة عن حالة العلاقات الدولية، تبرز إجمالاً حول منظومة ثلاثية (الفواعل، والقضايا، والعمليات):

من ناحية (الفواعل، والقضايا، والعمليات): أهمية دور الفواعل من غير الدول حيث يتسببون في تغيرات مهمة في هيكل ومضمون السياسات الدولية على نحو يبرز «أزمة الدولة القومية»[1]. ومن هنا ظهور مصطلحات «السياسات العالمية، أو عبر القومية وما

(١) بدأ الحديث عن هذه الأزمة مبكرًا منذ أوائل السبعينيات وتنامى بعد ذلك في إطار العولمة -كما سنرى لاحقًا- انظر من الدراسات المبكرة في التساؤل عن مآل الدولة القومية عصب الفكر الواقعي:

-R. H. Wagner, Dissolving the State: Three Recent Perspectives on International Relations, International Organization, Vol. 28, Issue 3, July 1974, pp. 435-466.

-Stanley Hoffmann, Obstinate or Obsolete? The Fate of the Nation-State and the Case of Western Europe, Tradition and Change, Vol. 95, No. 3, Summer 1966, pp. 862-915.

تمثله من تزايد الاعتماد المتداخل بين السياسات الداخلية والدولية ومدى تعرض الدول لتأثيرات خارجية. ومن ثم التغير في مفهوم السيادة نتيجة للتحولات في طبيعة القوة أيضًا ونمط انتشارها وتوزيعها[١].

من ناحية ثانية: نطاق وأولويات القضايا (المحتوى ومفهوم القوة)؛ حيث تحتل قضايا الأمن العسكري الأولوية لدى المنظور الواقعي في ظل افتراض هيراركية واضحة لهذه القضايا لدى الحكومات وفي السياسات الدولية؛ نظرًا لأولوية القوة العسكرية في الدفاع عن السيادة والمصالح والإقليم وفي الحفاظ على بقاء الدولة واستقرار النظام الدولي عبر توازن القوى.

بعبارة أخرى، توجد منظومية في افتراضات الواقعية حول العلاقة بين مفهوم القوة والفواعل والعملية الدولية (الصراع) وتحقيق الأمن، وما يترتب على ذلك كله من أولوية الاهتمام بالقضايا السياسية الأمنية (الإستراتيجية) باعتبارها السياسات العليا الأكثر تأثيرًا وحسمًا مقارنة بالقضايا الاقتصادية (السياسيات الدنيا). ولذا لا يوفر المنظور الواقعي التقليدي الإطار المناسب لفهم القضايا الأخرى (التجارة الدولية، والتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان، والبيئة...) رغم اعترافه بأهميتها ورغم ارتباطها بسلام واستقرار العالم.

الاتجاهات الجديدة الداعية إلى منظور جديد -حينئذٍ- كانت تقول بعدم وجود هيراركية واضحة للقضايا مع تراجع أهمية القوة العسكرية (نسبيًا أو مطلقًا) وصعود أهمية القوة الاقتصادية مما ينعكس على درجة أولوية القضايا الاقتصادية وعبر القومية باعتبارها من أهم القوى المؤثرة في إحداث تحول في السياسات العالمية، وبوصفها مصدرًا للسياسات الدولية المعاصرة، على أساس أن السياسات العليا إنما تجد جذورها أيضًا في عالم «السياسات الدنيا».

ولهذا تؤكد هذه الاتجاهات على أهمية دراسة الأسس الاقتصادية لفهم العلاقات الدولية الصراعية والتعاونية حيث تزايد اهتمام الحكومات بالقضايا الجديدة (التجارة - التفضيلات، التكتلات، البترول، المعونات، التكنولوجيا، أسعار صرف العملات ومشكلات السياسات النقدية العالمية)، نظرًا لتزايد أبعادها الخارجية من ناحية ونظرًا

---

(١) وبالمثل بدأ النمط الأول من الحديث حول التغير في مفهوم القوة، انظر على سبيل المثال:

- Seymon Brown, The Changing Essence of Power, Foreign Affairs, January 1973.

لزيادة ضغط المجتمعات الجماهيرية لصالح قضايا العمالة، التعليم، الغذاء، التنمية... وجميعها ذات أبعاد دولية تفرض على الحكومات الاتجاه للساحة الدولية لتأمين الحصول على الموارد الأساسية وانتظامها لتحسين الأوضاع المادية للشعوب. كما إن اتجاه الدول المتقدمة –والمتخلفة على حد سواء– لتحقيق أهداف الرخاء يقتضي مواجهة فاعلين آخرين من غير الدول وبأساليب تفاوضية–تعاونية وليس بالقوة العسكرية.

بعبارة أخرى، يتم تقييم علاقات المشاركة والعداء (وكذلك أهداف الحركة الخارجية) من أساس اقتصادي أيضًا وليس عسكريا سياسيا فقط. ويزيد من أهمية هذه المنظومة أن القضايا الجديدة لم تعد تمثل تحديًا قوميًا للدول منفردة ولكن أضحت تمثل تحديًا للمجتمع الدولي كله كالانفجار السكاني، أزمة الغذاء والموارد غير المتجددة، التلوث، واستغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجي، والجريمة المنظمة، والأمراض العابرة للقارات، ...

وجميعها قضايا تزيد من تعقيد التفاعلات الدولية نظرًا لاتساع نطاق موضوعاتها مع عدم اختفاء الموضوعات السياسية العسكرية. ونظرًا للتغيير في أبعاد وركائز مصادر القوة والنفوذ في عالم يتراجع فيه استخدام القوة العسكرية (وخاصة بين الكبار) نظرًا لارتفاع تكلفتها مما يجعل من الاعتبارات الاقتصادية أيضًا مصدرًا للقوة في التفاوض حول الصراعات المتصلة بالمصالح الأمنية الجديدة. كما يزيد من انتشار قيم السلام والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية إلى جانب قيم «الأمن العسكري». وجميعها أمور لا تتكافأ فيها قدرات أو إمكانيات «الصغار» مقارنة «بالكبار».

من ناحية ثالثة: الاعتماد المتبادل الدولي[١]: برز كنمط جديد من العمليات الدولية يعكس الأنماط الجديدة من الفواعل والقضايا، ويعني أن المحيط الدولي المعاصر يشهد درجة متزايدة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة، وفيما بين الحكومات، وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية، وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية على

---

(١) حول المزيد من التفصيل عن الاعتماد الدولي المتبادل، انظر:

- James O`Leary, Envisioning Interdependence: Perspectives on Future World Orders, Orbis, Fall 1978.
- Robert Keohane, Joseph Nye, Power and Interdependence, Op. Cit.
- Stanely J. Michalak, Theoretical Perspectives for Understanding International Interdependence, World Politics, Oct. 1978, pp. 1 -105.

انظر دراسة فاطمة أبوزيد، العمليات الدولية من منظورات مقارنة، في هذ الكتاب.

نحو لم يعرفه التاريخ من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال، ونتيجة التطور التكنولوجي. فمفهوم الاعتماد الدولي المتبادل يشير إلى أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى.

والاعتماد المتبادل متعدد الأبعاد بمعنى أنه يقع على مستويات إقليمية أو قارية أو عالمية، وهو متعدد القطاعات بمعنى أنه يمتد إلى مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها في نفس الوقت. الأمر الذي أبرز الحاجة لأساليب جديدة في التفكير ومفاهيم جديدة لتحليل التفاعلات المتعددة الأبعاد والمستويات، ومن ثم احتل الاعتماد المتبادل الدولي-كظاهرة وكمفهوم، وكعملية- وضعًا مهمًا في تحليلات رؤى المنظور التعددي.

إن عواقب الاعتماد الدولي المتبادل تعمل على مستويين: أزمة الدولة القومية من ناحية، وسبل إدارة المشكلات الاقتصادية العالمية (مزيد من التعاون أم مزيد من الصراع؟).

واستجابة لتغيرات مهمة على صعيد النظام الدولي خلال السبعينيات من القرن العشرين -التي أخرجته من حالة «القطبية الثنائية الجامدة واشتداد الحرب الباردة والصراع إلى حالة «القطبية الثنائية المرنة والانفراج والتعاون- صعدت القضايا الاقتصادية باعتبارها من «السياسات العليا» وما يرتبط بها من تغيرات في الفواعل والقوة والعمليات، وتجدد كذلك الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي[١]. وهو ما اهتمت به روافد أخرى من منظورات متنافسة مع المنظور الواقعي، كالمنظور التعددي الليبرالي.

وأخيرًا، وعبر الثمانينيات، وفي إطار التغييرات العالمية الاقتصادية وتزايد التفاعلات السلمية التعاونية بين الكبار، تبلور الجدال الثالث كما ظهر في مؤلفات عدة[٢] تحت مسمى الجدال بين الواقعية والليبرالية، بعد أن اتضحت القواسم المشتركة بين الروافد الناقدة للواقعية وجمعت بينها في إطار الليبرالية بأبعادها المختلفة.

---

(١) حول هذه التغيرات ومزيد من التفصيل حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي في هذه المرحلة، انظر:
- نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي...، مرجع سابق، ص ص ٦٥-٦٦.
- حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مرجع سابق، ص ص ١٥-٤٢.
- وأحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية وبين التغيير العالمي، في هذا الكتاب.

(٢) انظر على سبيل المثال:
- Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi (eds.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, Op. Cit., Pp. 1- 14
-Charles W. Kegley Jr.(ed.), Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neo-Liberal Challenge, Op. Cit.

خلاصة القول عن جدال المنظورات الكبرى: أن خريطة المنظورات قد تغيرت عبر الثمانينيات وبعدها؛ فلم يعد هناك تعاقب منظورات يسود أحدها خلال مرحلة أو قيام جدال بين منظورين متنافسين، بل أضحت نظرية العلاقات الدولية تعرف «الجدال بين المنظورات» (inter-paradigm debates) بعد أن شهدت الجدالات الثلاثة الكبرى المتعاقبة.

والجدير بالملاحظة أنه في هذه المرحلة جمعت مؤلفات عدة في نظرية العلاقات الدولية على مستوى «المنظورات» وجدالاتها بين الواقعية والسلوكية والليبرالية والماركسية (أو الراديكالية أو العالمية...)[١].

ومثل هذا الأمر تجسيدًا مهمًا في تلك المرحلة (المعروفة بما بعد السلوكية) لكون علم العلاقات الدولية لم يعد علمًا يسوده منظور واحد فقط، سلوكيًا أو تقليديًا أو واقعيًا أو مثاليًا. فلم يعد المنظور الواقعي هو المنظور الوحيد، رغم أنه المنظور الذي احتكر -مع المنظور المثالي- تأسيس علم العلاقات الدولية بقضيته الكبرى (منع اندلاع الحروب وإدارة القوة العسكرية).

ومن ناحية أخرى بدأ الاهتمام بالأسس الماركسية النظرية والفكرية المقارنة في التنظير للعلاقات الدولية في النمو على نحو تجلى على أكثر من مستوى في الأدبيات الغربية (دراسات: النظام العالمي، والاقتصاد السياسي الدولي). وكان التجلي الأهم منذ منتصف السبعينيات متمثلاً في صعود مدرسة التبعية من الدائرة الحضارية اللاتينية.

ومثل هذا الأمر أول كسر للاحتكار الغربي الأنجلوساكوني للتنظير الدولي، ولو من رافد آخر لنفس النموذج المعرفي الوضعي الحداثي. فبعد أن اقتصر التنظير الغربي الدولي -منذ نشأة العلم- على إسهام الرافد الغربي الرأسمالي، انضم إليه الرافد الثاني لنفس النموذج المعرفي ولكن المختلف أيديولوجيًا. وذلك بعد كثير من الإحجام والشكوك عن قبول التنظير من مرجعية ماركسية -كما يقول هيدلي بول- وهو رائد من رواد المدرسة

(١) انظر على سبيل المثال:

-Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi (eds.), Op. Cit.

-S. Smith and K. Booth (eds.), Globalization and World Politics, Oxford: Oxford University Press, 1997.

الإنجليزية الذي انتقد في وقت مبكر -كون نظرية العلاقات الدولية تمثل إسهاما غربيا أنجلو أمريكيا على نحو يحول دون تحقق «عالمية علم العلاقات الدولية»[١].

وكان «مارتن وايت»، رائد ثانٍ من رواد المدرسة الإنجليزية، قد دشن لتقليد نظري لدراسة نظرية العلاقات الدولية على نحو مقارن. وهو التقليد المعروف «3Rs» نسبة إلى: العقلانية Rationalism كجذر فكري لليبرالية، والثورية Revolutionary كجذر فكري للمدرسة الماركسية، وRealism كجذر فكري للمدرسة الواقعية[٢].

ولقد توالت بعد ذلك مثل هذه الانتقادات للمركزية الغربية -وخاصة الأمريكية على نحو تدريجي ومتراكم عبر عقدين لتفصح عن نفسها بقوة منذ نهاية الحرب الباردة وخاصة منذ بداية الألفية الثالثة مع صعود الاتجاهات النقدية ذات الجذور الماركسية. وهي الانتقادات التي اقترنت بدعوة لإسهامات غير غربية حضارية، من الشرق أو الجنوب – في التنظير (كما سنرى).

ولقد تعددت المقارنات الأفقية (من حيث المحتوى والمضمون) بين أبعاد المنظورات الثلاثة الكبرى في مراجع نظرية العلاقات الدولية[٣].

ثانيًا: نهاية الحرب الباردة ونظرية العلاقات الدولية: من مرحلة السيولة إلى مرحلة الأزمة في العلم:

كانت نهاية الحرب الباردة ذات تداعيات على علم العلاقات الدولية على نحو اختبر أمرين أساسيين: **الأمر الأول**- انعدام المنظور السائد وتزايد انقسام العلم بين منظورات متنافسة، واتضح ذلك جليًا في أدبيات توصيف حالة العالم وخصائص العلاقات الدولية

---

(1) Hedley Bull, New Directions in the Theory of International Relations, International Studies, No. 14, No.2, 1975, pp. 286- 287.

(٢) انظر هذا التقليد بين مداخل عشرة لدراسة نظرية العلاقات الدولية في:

Steve Smith, Ten Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory, Op. Cit, PP. 16- 71.

(٣) انظر على سبيل المثال، مقارنات ثلاثية في جداول موجزة في:

Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi (eds.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, Op. Cit.

Jack Snyder, Op. Cit.

بعد نهاية الحرب الباردة، أو توصيف حالة العولمة: طبيعتها وآثارها، في مرحلة وصفت بـ«ما بعد الدولية».

الأمر الثاني: صعود النقد للسلوكية والوضعية، ومن ثم التأرجح المنهاجي والمعرفي في مرحلة وصفت بـ«ما بعد الوضعية».

بعبارة أخرى، لم تعد «ما بعد» قاصرة على مرحلة الثمانينيات فقط، ولكن امتدت إلى التسعينيات. وعُرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بدورها بمرحلة «المابعديات» التي وسمت حالة العلم بالسيولة والتأرجح أنتولوجيًا ومعرفيًا، نظرًا للتنافس بين المنظورات وتعدد روافد كل منها، وعدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية. وهو الأمر الذي أدى منذ بداية الألفية إلى دق ناقوس: هل هو فشل «علم العلاقات الدولية» بالمعنى الوضعي؟ مما أدى إلى صعود الحديث عن «أزمة العلم» أو العلم المنقسم. وهي أزمة في نظر الوضعيين والواقعيين أساسًا، في حين أنها، من وجهة نظر اتجاهات نظرية أخرى، تمثل تحركًا نحو تحول معرفي في المنظور بما ينعكس على البعد الأنتولوجي للعلم.

وسيقتصر هذا الجزء من الدراسة على رصد آثار نهاية الحرب الباردة على نظرية العلاقات الدولية في «مرحلة السيولة»[١] على مستويين: خصائص العلاقات الدولية، والعولمة. وهما مستويان مرتبطان.

فلقد احتلت هذه الخصائص اهتمامًا خاصًا لدى منظري العلاقات الدولية خلال النصف الأول من التسعينيات؛ فلقد تناولت الأدبيات «واقع العلاقات الدولية» -حينئذ- وصفًا وتشخصيًا وتفسيرًا، وعلى نحو اقترن بصورة كبيرة أيضًا بالتنظير للعولمة.

وكان السؤال الأساسي في هذه المرحلة -تكرارًا لنظائره في مراحل تحولية سابقة- هو: هل يشهد العالم عصرًا جديدًا؟

ولقد وقعت إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي في هذه المرحلة في صميم جهود التنظير الدولي، وذلك بعد أن بدأت إرهاصاتها في مطلع السبعينيات وظهر الاهتمام بها مع دراسة رائدة لروزيناو في «السياسة المترابطة (Linkage politics)»[٢]. كما كتب «هانريدر»

(١) أما المرحلة الثانية: مرحلة أزمة العلم الوضعي، والتحرك نحو تحول من المنظورات الغربية نحو منظورات حضارية مقارنة، سيكون موضعها المحورين الثاني والثالث من هذه الدراسة.

(2) James N. Rosenau, Linkage Politics: Essays on the Convergence of National and International System, New York: Free Press, 1969.

في نهاية السبعينيات عن إرهاصات التحول في الدولة القومية في ظل التأثيرات الخارجية[١]. وكان الاهتمام بأبعاد العلاقة بين الداخل والخارج قد أفرز الجدال في الثمانينيات بين الواقعية والداعين إلى منظور جديد في مرحلة ما بعد السلوكية (كما سبق وبيّنا).

ثم انفجر الاهتمام بالعلاقة بين الداخلي والخارجي بعد نهاية الحرب الباردة، ثم تداعيات الحادي عشر من سبتمبر؛ نظرًا للتزايد المطرد في درجة وطبيعة تأثير الخارجي على الداخلي وامتدادات الداخلي إلى الخارج على نحو غير مسبوق، حيث تعددت أشكال ومجالات تأثيرات هذه العلاقة: على النظام العالمي، وعلى التغيير العالمي، وكذلك على «التنظير الدولي». **وقد عكس الانتشار الذائع لمصطلح «العولمة» اعترافًا بهذه الحالة من اختراق الخارجي للداخلي التي سادت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.**

ولذا، فإن فهم ودراسة خصائص النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وأبعاد التحولات العالمية في نهاية القرن العشرين من ناحية، ودراسة أطروحات العولمة تشخيصًا وتقويمًا من ناحية أخرى، ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، حيث تنامى الحديث عن «نظام عالمي جديد»[٢]. وعن الحاجة إلى رؤى جديدة في التحليل والتفسير.

واهتمت جهود التنظير الدولي في مرحلة «السيولة» بهذين الوجهين من العملة معًا[٣]، انطلاقًا من الاهتمام بتفسير نهاية الحرب الباردة وتأثيراتها. حيث برز السؤالان التاليان:

(1) Wolfram F. Hanrieder, “Dissolving International Politics, Reflections on the Nation-State, “American Political Science Review, no.4, 1978.

(٢) شهدت التسعينيات نموًا ملحوظًا في الدراسات حول «النظام الدولي الجديد»، سواء في الجماعة البحثية العربية أو الأجنبية انظر تحليلات مقارنة لأهم هذه الدراسات في:

– ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، في: محمد السيد سليم (محرر)، النظام الدولي الجديد، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

– نادية محمود مصطفى، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، في: تقرير الأمة في عام، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٣.

– «أزمة الخليج الثانية والنظام الدولي الجديد،» في: أحمد الرشيدي، محرر، أزمة الخليج والأبعاد الدولية والإقليمية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

– حسنين توفيق، النظام الدولي الجديد، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

– أحمد يوسف (محرر)، الوطن العربي والتغيرات العالمية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١.

(٣) انظر التفاصيل في:

–نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي (في): أعمال مشروع التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، القاهرة: رابطة جامعات الدول الإسلامية، نوفمبر ١٩٩٩، ص ص ٢٧-٧٧.

هل نهاية الحرب الباردة بداية مرحلة جديدة، أم إنها ذاتها كانت كاشفة عن تغيرات نتيجة تراكم تأثير مجموعة من القوى والعوامل خلال عقدين سابقين على نهايتها؟ وهل تفسر العولمة نهاية الحرب الباردة، أم إن انتهاء الحرب الباردة كان من أهم أسباب تفسير صعود العولمة؟

الإجابات النظرية على هذين السؤالين تمثل ساحةً مهمة لاختبار انقسام العلم بين منظورات متنافسة، وتعدد روافد هذه المنظورات لدرجة السيولة. ولم تقدم هذه الإجابات إلا النبيذ المعتق في زجاجات جديدة كثيرة؛ حيث أضحى الانفجار المعرفي في مجال العلاقات الدولية من سمات هذه السيولة أو أسبابها.

١) خصائص العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة:

«هل نعيش عالمًا جديدًا يفرض تحديات مختلفة جذريًا عما قبل؟» سؤال تعددت اقترابات دارسي العلاقات الدولية منه بحثًا في طبيعة «التغير العالمي»[١]. ويكفي لوصف الحالة -النظرية- اختيار بعض نماذج الأدبيات التي ظهرت خلال عِقد التسعينيات[٢] وعبرت عن اتجاهات للإجابة -حينئذٍ- على هذا التساؤل. وتتلخص هذه الاتجاهات في النماذج التالية[٣]:

(1) Ken Dark, Defining Global Change, (in) Barry Holden (ed.), The Ethical Dimensions of Global Change, (University of Reading European and International Studies Series), UK: Palgrave Macmillan, 1996. Pp.7-17.

(٢) هذه النماذج هي على التوالي:
- Roberts Adams, A New Age in International Relations, International Relations, vol. 67- No 3, July 1991.
-James Roseneau, Mary Durfee, Thinking Theory Thoroughly…, Op. Cit., Pp. 31-69.
- Fred Halliday, The End of the Cold War and International Relations, (in) K. Booth, S. Smith (eds.), Op. Cit., pp. 39-61.
- Pierre Grosser, Les Temps de la Guerre Froide, Réflexions Sur l’histoire de la Guerre Froide et Sur les Causes de Sa Fin, Editions Complexe,1995, pp. 193- 263.
- محمد السيد سليم، التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي، في: حسن العلكيم (محرر)، قضايا إسلامية معاصرة، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997.

(٣) انظر التحليل التفصيلي لها في: نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٤٩.

النموذج الأول (روبرت آدامز): **نهاية الحرب الباردة نقطة تحول مع استمرار الطابع الصراعي**. ومن أهم ملامح القضايا التي يفرزها التحول الصراعي: تغير نمط العلاقات بين القوى الكبرى من الصراع المسلح لصور أخرى للهيمنة قائمة على الكتل والتوازنات الإقليمية، تغير خريطة العالم بين نماذج اندماجية وأخرى تفككية، وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية في أوروبا، وانتشار الديمقراطية وما يطرحه من تحديات حول إمكانيات هذا البديل وعلاقته بالسلام الدولي، وعدم مصداقية العلاقة بين تجانس القيم المشتركة لصياغة المجتمع العالمي وبين الاستقرار العالمي، واستمرار دور الدولة وإنْ تغيرت طبيعته رغم تأثير العولمة الاقتصادية والثقافية، وكذلك تزايد التوترات في الجنوب وعدم اتجاه القوى الكبرى لحلها كما إن عدم تخفيض التوترات بين الشمال والجنوب يؤدي إلى عدم استقرار دولي.

النموذج الثاني (روزيناو): **عالم ما بعد الحرب الباردة عالم مضطرب وهو عالم «ما بعد الدولية»**، وهو كاشف عن عوامل أدت إلى نهاية الحرب الباردة وهي المسببة لحالة الفوضى، مع صعوبة حسم طبيعة المرحلة لتعدد مصادر الاضطراب الدولي؛ حيث تنامي الفاعلون من غير الدول، والمنافسون للدولة وسيادتها، وعولمة الاقتصاد الوطني، تأثير التكنولوجيا الحديثة، تزايد إلحاح قضايا الاعتماد المتبادل، وضمور قوة الدولة القومية، ومشكلات العالم الثالث وزيادة الفجوة بين الشمال والجنوب وانقسام دول الجنوب، والتدفقات من الجنوب نحو الشمال، وجميعها تعد من أهم مصادر انتشار الفوضى والاضطراب العالمي.

النموذج الثالث (هاليداي): **يرى تغير قواعد اللعبة وأن انتهاء الحرب الباردة مثَّل مظهرًا لتغيرات بدأت منذ السبعينيات، وهي تغيرات ذات أبعاد تجانسية وتفكيكية في آن واحد.** ومن ثم، فالعالم يتغير بعمق على نحو يجمع بين تجليات التجانس والتفكك في آن واحد. ومن مجالات التجانس: التجانس الأيديولوجي نظرًا لسقوط الشيوعية، والتجانس الاقتصادي بسبب العولمة، والتجانس السياسي الاجتماعي نتيجة انتشار التحديث والديموقراطية، وانخفاض الحروب والعنف في المجتمعات المتقدمة مركز النظام العالمي وذلك بتأثير من الاعتماد المتبادل. أما مجالات تفكك العالم فتظهر في: الأزمة العالمية للسلطة، وانتهاء الهيكل الثنائي للقوة، والفاعلين الجدد، ولا غربية العالم. مع إشارة إلى أن العالم الثالث يشهد وفق هذا النموذج عوامل من التجانس بقدر ما يشهد عوامل من التفكك.

النموذج الرابع (جروسير): **لا يرى تحولاً في طبيعة العلاقات الدولية ولا طريقة إدارتها. فالأوضاع والظروف التي أحاطت بالعلاقات الدولية منذ نهايات الحرب الباردة هي التي تضفي عليه ما يبدو أنه جديد،** في حين أنها لا تعكس في الحقيقة أي تغيير حقيقي في جوهر العلاقات الدولية: فالاعتماد المتبادل الدولي القائم ليس جديداً ولا ينفي استمرار الصراع واحتمالات اندلاع الحروب، والتغير السلمي في أوربا الشرقية لا يعني انتهاء العنف من إدارة العلاقات الدولية، ولكن يعني أن هناك أوضاعا توافرت في الخبرة الأوربية الشرقية والسوفيتية في هذه المرحلة هي التي ساعدت على هذا النمط من التغيير. فالعلاقات الدولية ما زالت تشهد ازدواجيةً وتناقضًا: بين تشكل عالم جديد واتجاهه نحو التوحد والتجانس أيديولوجيًا واقتصادياً وسياسياً، وتفكك عالم آخر، سواء بسبب طبيعة ظاهرة السلطة وانتشار القوة أو بسبب بروز هيكل القطبية الثنائية أو بسبب ظهور فاعلين جدد، فالتجانس الذي يجمع مركز العالم والنظام العالمي الجديد يناقضه قدر التفكك المقابل في مشهد دول العالم الثالث ودول الجنوب.

النموذج الخامس (محمد السيد سليم): **يقدم تحليلاً مباشراً عن آثار التغيرات العالمية على العالم الإسلامي في مستويات مختلفة يتولد عنه تحديات متنوعة (مبعثها سياسات القوى الغربية) التي يتعين على العالم الإسلامي الاستجابة لها.** فمجموعة التحولات التي أنتجت تغيراً جذرياً للمقومات الأساسية للنظام الدولي وبروز نمط جديد من هيكل القوة في العلاقات الدولية: الثورة الصناعية الثالثة في التقدم التكنولوجي النوعي في مجالات الاتصالات والمعلومات، وتحولات نظم دولية فرعية (كاختفاء الكتلة الشرقية، واتجاه أوربا الغربية نحو الوحدة السياسية، والصعود الشرق آسيوي)، وكذلك التحولات في الاقتصاد العالمي، نحو العولمة الرأسمالية، فكل ذلك من شأنه فتح مجالات مهمة أمام الدول الإسلامية للاستفادة من تجارب التنمية الآسيوية بتوفير بدائل -ولو محدودة- للهيمنة الغربية .أما التحولات في النظام الاقتصادي العالمي فهي تؤدي إلى مزيد من تهميش دول الجنوب وإلحاق تلك الاقتصادات بالعالم الصناعي الرأسمالي بشكل مباشر.

خلاصة القول بالنظر في مجمل هذه النماذج والاتجاهات[١] وغيرها[٢] نلحظ الآتي:

من ناحية: التراوح ما بين الاتجاهات الصراعية والتعاونية، أو الاتجاهات التفاؤلية والتشاؤمية في استشراف المستقبل لا ينفي جسامة التحديات الواقعية وتعقيدها.

من ناحية ثانية: الصعوبات التي تواجه القوى الكبرى في ممارسة سلطة عالمية فاعلة مع تزايد مشكلات العالم الثالث تزيد من فرص الاضطراب العالمي الشديد.

من ناحية ثالثة: الإطار القيمي الذي يغلف التنظير «للواقع» ويؤطره ينبثق عن منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية. فالإشارة إلى انتشار الديمقراطية والرأسمالية والقيم الثقافية يتم من منظور أحادي غربي، وإن تعددت روافده. وفي المقابل، يصبح العالم الثالث أو الجنوب هو مصدر تهديد السلم والأمن والاستقرار إذا لم يتقبل الديموقراطية ويحقق التنمية، أي يصبح مصدر الفوضى والاضطراب في العالم تعبيرًا عن استمرار الصورة التقليدية للسياسات الدولية الصراعية الواقعية. ويجب التذكرة أن هذا السيناريو في تنظير أدبيات نهاية القرن العشرين النظرية قد ظهر من قبل في منتصف السبعينيات.

فحين برزت أدبيات الاعتماد الدولي المتبادل، والتي شخّصت اتجاه العلاقات الدولية نحو حالة أكثر تعاونية تنافسية تختلف عن الحالة الصراعية التي أينعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، برزت في المقابل لها الأدبيات التي تبين أن حالة الاعتماد المتبادل هذه لا تصدق على العلاقة بين الشمال والجنوب[٣] كما ظهر سيناريو آخر –من قبل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى– يقول بأنه في مقابل انتشار الحديث عن حق تقرير المصير للشعوب والأمن الجماعي في ظل دور عصبة الأمم، كانت حالة «الجنوب» أو الدول المستعمرة لا تؤكد هذه المقولات...

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٦-٤٩.

(٢) انظر أيضًا:

بهجت قرني، العلاقات الدولية على مشارف القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ١٩٩٦.

زبغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، ١٩٩٨.

(٣) انظر تفاصيل هذا السيناريو في: نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مرجع سابق.

كذلك حين تسابقت الأدبيات النظرية بعد أزمة الخليج الثانية شارحة النظام العالمي الجديد، ظهرت الرؤى التي ظلت تحذر من أن العالم الثالث بصراعاته ومشكلاته ما زال يمثل قنبلةً موقوتةً وأن انتهاء الصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية لن ينعكس إيجابًا على أوضاعه، بل كانت أزمة الخليج إحدى هذه القنابل[١]. بعبارة أخرى، كانت هذه النماذج من «الاتجاهات الكبرى في التنظير» تبحث في سبل تكيف النظام العالمي القائم وحماية مصالح قواه الكبرى ومراكزه أكثر مما تبحث عن «التغيير العالمي» في ذلك الوقت.

من ناحية رابعة: وكما كان وضع «العالم الثالث أو الجنوب أو الدول المتخلفة -أيًا كان معيار التصنيف- بمثابة الحاضر والغائب في التنظير خلال المراحل السابقة من تطور علم العلاقات الدولية، فلقد ظل أيضًا هذا الوضع «حاضرًا»، عن بعد في «التحليلات الغربية» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبالمثل بالنسبة للعولمة. فلقد كانت تلك التحليلات أكثر ملاءمة لوصف وضع «الكبار» في العالم وتفسيره.

وفي المقابل بدأت تطل -على استحياء في هذه المرحلة انتقادات لمركزية علم العلاقات الدولية الغربي والتساؤل عن رؤى غير غربية (كما سنرى ذلك بالتفصيل فيما بعد).

من ناحية خامسة: التعقيد والتركيب وتزايد العلاقة بين الداخلي والخارجي، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل مثل: أهمية المجتمع المدني العالمي، خصخصة العلاقات الدولية، وزيادة الترابط العالمي وكثافة التفاعلات بين الأفراد والدول والشعوب، وازدياد دور قيم الولاء عبر القومية ودون القومية.

بعبارة أخرى لم يعد التفاعل الداخلي-الخارجي أو الاختراق الخارجي للداخلي يقتصر على السياسي الاقتصادي فقط، ولكن امتد بصورة واضحة وجذرية وعميقة إلى البعد الثقافي والاجتماعي وما يتصل به من تشكيل عمليات الإدراك لدى «الشعوب» وليس النخب فقط. وهو الأمر الذي كان يساهم في دعم وتعميق القناعة بتفوق «الغربي» لدى «غير الغربيين» بل وبحتمية انتصاره، ومن ثم ضرورة الاقتداء به. وهكذا أضحت المنظورات

(١) انظر مناقشة هذه الرؤى في:
- ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، مرجع سابق.
- نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، مرجع سابق.
-أزمة الخليج والنظام الدولي، مرجع سابق.

الكبرى أكثر اهتمامًا بالأبعاد الدينية والثقافية وهو الأمر الذي صعدت العولمة منه. وعلى نحوٍ أثار التساؤلات حول العواقب والآثار حول الجديد في «علم» العلاقات الدولية.

٢) العولمة: المفهوم والآثار من منظورات متنافسة:

العولمة مصطلح «طنان» برز في جنبات تحليلات نظرية العلاقات الدولية بقوة كما تصدر عناوين تيار واسع من الدراسات الدولية في التسعينيات. وإذا كان تحليل خصائص العلاقات الدولية السابق قد تمحور حول سؤال: هل نعيش عصرًا مغايرًا؟ فإن تحليلنا للعولمة -آنذاك- يتمحور حول سؤال: ما شكل هذه المغَايَرَة ودرجتها وتوجهها وآثارها؟ وكان اقترابي من العولمة[١] اقتراب الباحث عن تشخيص الحالة القائمة للبحث، وهو اقتراب منهاجي لبناء المفهوم ورسم خريطة أبعاد دراسته ومستوياتها وما تطرحه هذه الدراسة من إشكاليات.

وكان وراء هذا الاقتراب دافعان أساسيان:

الدافع الأول يتصل بطبيعة حالة الاهتمام بالموضوع في التسعينيات. فمن ناحية شهد ثورة في الاهتمام به من كافة فروع العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى.

وذاع الاقتران بينه وبين مجالات عدة: عولمة الرأسمالية، عولمة حقوق الإنسان عولمة الأعمال... التجارة... الاستثمار... الثقافة والهوية والقيم... إلخ. ومن ناحية أخرى لم يجمع بين هذه الاهتمامات الوافرة والمتفرعة اتفاق حول التعريف أو التشخيص أو الآثار بل كان الاتفاق الوحيد هو أنه ليس هناك اتفاق على الماهية والآثار وأن «العولمة» مفهوم غامض يثير الالتباس ويتداخل مع مصطلحات أخرى.

الدافع الثاني: هو أن هذا المصطلح تم تدشينه وتداوله بعمق في الدوائر والإصدارات الأكاديمية والبحثية الغربية ثم انتقل إلى دوائرنا العربية والإسلامية مقترنًا بحالة من ازدواج المعايير: أما الرفض والهجوم أو القبول والتبرير كما سبق وحدث حين انتقل إلينا في بداية التسعينيات مفهوم «النظام العالمي الجديد» والشرعية الدولية.

وهو الأمر الذي فرض ضرورة التمييز بين أسباب هذه الازدواجية. ولهذا كان اقترابي من دراسة حالة «العولمة» في نظرية العلاقات الدولية اقترابًا يختبر اختلاف المنظورات

---

(١) نادية مصطفى، التحديات...، مرجع سابق، ص ص ٥٠-٧٢.

المتنافسة في الحقل، ولهذا كانت «حالة دراسة العولمة، ومن قبلها خصائص العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، من أهم المؤشرات على ما وصل إليه علم العلاقات الدولية من انقسام أو تعدد المنظورات المتنافسة، حيث لم تعد تجري جدالات كبرى معمقة بين منظورين سائدين. كما فرضت هذه الحالة ضرورة بناء المفهوم ابتداء، باعتباره ليس منظورًا جديدًا. ولهذا فإن بناء مفهوم العولمة وإشكاليات دراسته يطرح مجموعتين من الإشكاليات تفصح عنها القراءة المقارنة في مجموعة من نماذج الأدبيات عن العولمة من بين الخضم الهائل المنشور في عقد التسعينيات[1].

---

(١) كلٌّ من:

نادية محمود مصطفى، العولمة وحقل العلاقات الدولية، (في): سيف الدين عبد الفتاح، حسن نافعة (إشراف وتحرير): العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (١) العام الجامعي ١٩٩٨- ١٩٩٩، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

James Roseneau, the Dynamics of Globalization toward an Operational Formulation, Security Dialogue, vo. 26 (3), 1996, PP. 247- 262.

- Philip Cerny, Globalization and other Stories: the Search for a New Paradigm for International Relations, International Journal, Autumn 1996, pp. 616- 637.
- Claire Turenne Sjolander, The Rhetoric of Globalization: What's in a World?, International Journal, Autumn 1996, Pp.603- 615.
- Jan Aart Scholte, Global Capitalism and the State, International Affairs, vo. 73, (3) 1997, PP. 427-440.
- Paul Hirst, Global Economy Myths and Realities, International Affairs. Vo. 73 (3), 1997, PP. 409-425.
- Philip Cerny, Globalization and the Changing logic of Collective Action, International Organization, Vo. 49, No. 4, Autumn 1995, pp. 595- 900.

– وإلى جانب المصادر الست الأساسية السابقة، والتي سيتم العرض المقارن لاتجاهاتها، يمكن الإحالة إلى مجموعة أخرى من الأدبيات وهي:

- S, Smith, J, Baylis, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Op. Cit.
- The American Journal of Islamic Social Sciences: Globalization, vo. 15, No. 3 1998, all the issue.

– هانس بيتر مارتن، وهارالد شومان، فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٨.

– العولمة: أمم فقيرة وقوم فقراء، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في)، الاجتهاد، العدد ٣٨، شتاء ١٩٩٨، ص ٦٥- ١٠٠.

من ناحية: إشكاليات التعريف: أي التشخيص والتفسير، ومن ناحية أخرى تقييم آثار العولمة.

هل العولمة عملية أم ظرف أم حالة نهائية مبتغاة؟ هل هي حالة ذهنية أم تمثلها تعبيرات وتجليات مادية؟ هل تنبع من مصدر واحد أساسي أم تنبع من عدة مصادر متداخلة؟ هل تحركها الاقتصاديات أم الإبداعات التكنولوجية أم الأزمات البيئية العالمية أم مزيج من كل هذه العوامل وغيرها؟

هل تعني تعميق التجانس أم اعتيادًا متناميًا على التنوع أي تآلف مع اختلاف؟ هل تعني عالم موحد أم نظم منفصلة، ولكنها مرتبطة مع بعضها بروابط مادية أو رمزية شكلية؟ هل تتسم بممارسات ثقافية متميزة أم هي مجرد مجموعة من الثقافات المحلية؟ هل العولمة تدمر أم تؤثر في التمايزات طويلة الأجل بين الداخلي والخارجي، وبين القريب البعيد وبين نحن وهم؟

هل تتجه وجهة واحدة أم تتحرك في اتجاهات مختلفة؟ ما هو مآل الدولة القومية؟ هل استمرارها يعكس أم ينال من العولمة؟ هل الاتجاهات نحو الكيانات الإقليمية يحول دون العولمة؟ هل تكمن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في عمليات العولمة؟

وأخيرًا: هل يجب الترحيب بها أو رفضها؟ هل ستحسن من حياة الشعوب أم يجب مقاومتها؟

أ- إشكاليات التعريف: التشخيص والتفسير:

على ضوء القراءة المقارنة في الأدبيات[1] يمكن استخلاص ما يلي:

اقترن اقتراب الأدبيات من التعريف بالتداخل أو المقارنة مع مصطلحات أخرى تُستخدم أيضًا لوصف الوضع الذي عليه العالم ومن أهم هذه المصطلحات: الاعتماد المتبادل، عبر القومية، التحرير، التدويل، العالمية، المجتمع العالمي.

كذلك أبرزت الاقترابات أن هناك اختلافًا حول الأولوية التي تحظى بها الأبعاد الاقتصادية بالمقارنة بغيرها من الأبعاد مثل التكنولوجية الاتصالية أو غيرها سواء كتجليات أو كقوى مفسرة أو كنتائج للعولمة. **ومن ثم يمكن التمييز في التعريف والتشخيص بين**

(١) انظر التفاصيل في: نادية محمود مصطفى، التحديات...، مرجع سابق، ص ٥٥-٦٠.

اقتراب الاقتصاد السياسي واقتراب الاجتماع السياسي واقتراب العلاقات الدولية واقتراب النظم السياسية.

وهذه الاختلافات تبرز السؤال التالي: أي هذه الأبعاد السبب وأيها النتيجة، وأيها التجليات وأيها القوى المفسرة؟ ومن ثم أي المجالات المعرفية هو الأقدر على التشخيص الشامل والكلي لهذه العولمة؟

من خلال مقارنة منطلقات الواقعية والليبرالية الجديدة والاعتماد المتبادل في تناول العولمة، نصل إلى أن الجديد في منطلقات العولمة أنها تتحدى المفاهيم التقليدية عن مستويات تحليل العلاقات الدولية وعلم السياسة؛ وهي القائمة على الفصل بين الداخلي والخارجي، والطابع الفوضوي للعلاقات الدولية، والطابع الهيراركي المنتظم والسلطوي للداخل. حيث إن العولمة تعني: التداخل بين الداخلي والدولي، والتداخل بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقاطعها على نحو يؤثر على حدود السياسات العالمية. وأنه باعتبار أن مفهوم الدولة مفهوم اجتماعي تاريخي يؤدي وظيفته وفقًا لطبيعة المرحلة التاريخية التي تفرزه، ومن ثم لا بد أن تتغير وظيفة الدولة ودورها في ظل العولمة.

تنطلق دراسة «جان آرت شولت» من أن النقاش حول العولمة يبرز مسألة الحدود والقضايا المرتبطة بها: الحكم، الاقتصاد، الهوية، الجماعة. ومن ثم يقوم المؤلف بالاقتراب من التعريف الإجرائي من خلال التمييز بين ثلاثة سبل لفهم العولمة تتصل جميعها بالحدود: أولها: تزايد علاقات عبر الحدود Cross Borders، وثانيها تزايد علاقات الحدود المفتوحة Borders Open، وإذا كان الأول والثاني يثيران على التوالي التداخل مع مفهوم الاعتماد المتبادل الدولي ومفهوم التحرير (Liberalization)، فإن المؤلف يرى أن الذي يعبر عن العولمة حقيقةً هو علاقات عبر الحدود Tarns-borders relations التي تعكس -ليس العبورية (Cross) أو الفتح (Open) وهما قديمان- ولكن تعكس تحولاً حقيقيًا في الجغرافيا البشرية ناجمًا عن تغيرات جذرية في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وحول العوامل المفسرة للعولمة، فإن بعض التعريفات تعكس اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي، والبعض الآخر من التعريفات يتسم بالشمول والكلية نظرًا لامتداده إلى أبعاد أخرى

غير اقتصادية؛ أي غير عولمة الرأسمالية أو الاقتصاد الكوني. إن هذه التعريفات، وإن رأت في الاقتصاد محركًا أساسيًا في العولمة، إلا إنها رأت أيضًا أنه بمفرده لا يكفي لتحقيق الفهم الصحيح لهذه العولمة كظاهرة أو كعملية أو حالة. ولقد حرصت هذه الاقترابات الشاملة من العولمة أن تنبه إلى البعد الثقافي الاجتماعي إلى جانب الأبعاد التقليدية التي جرى التركيز عليها في تحليل العلاقات الدولية أي الأبعاد السياسية –الأمنية التقليدية التي برز الاهتمام بها خلال اشتداد الحرب الباردة وأبعاد الاقتصاد السياسي التي برز الاهتمام بها منذ بداية السبعينيات.

ولقد أضحت عولمة الثقافة والمجتمعات أو العولمة والثقافة من أهم المستجدات التي يمكن القول إن صعودها (بدون انفصال عن السياسي- الاقتصادي) يميز المرحلة الراهنة من العولمة، وذلك بفرض قبول أن العولمة ليست عملية حديثة أو لصيقة بنهاية القرن العشرين ونهاية الحرب الباردة بل إنها قديمة ذات جذور تاريخية ترجع إلى بداية الرأسمالية وتطورها منذ عدة قرون.

وإذا كانت هذه التعريفات الشاملة جاءت من نطاق منظري العلاقات الدولية أساسًا فهذا يعني أنه يظل من مهمة هذا المجال الدراسي أساسًا تقديم رؤية شاملة حول خريطة الأبعاد المختلفة للعولمة (تجليات، عمليات، قوى) ومنظوميتها، وهي الأبعاد التي تهتم مجالات دراسية أخرى بأحدها منفصلة عن بعضها الآخر. ولهذا، يمكن القول إن صعود الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية في الدراسات الدولية يمثل الإضافة الحقيقية في دراسة التغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين على نحو يدفعنا للتساؤل: هل يمكن أن يصبح مجال دراسة التغيير العالمي مجال دراسة مستقلة تتعاون على صعيده علوم مختلفة؟ ولعل من أهم المؤشرات على صعود الاهتمام بهذه الأبعاد في الدوائر الأكاديمية للدراسات السياسية ظهور أطروحات صدام الحضارات والجدال الذي أثارته والذي يعكس أبعادًا ثقافية – حضارية شديدة الوضوح[1].

ب- آثار العولمة:

تبلورت حول مجالين أساسيين: وهما أزمة الدولة القومية، وحالة النظام العالمي.

---

(١) انظر دراسة أماني غانم بهذا الكتاب: الأبعاد الثقافية والعلاقات الدولية: دراسة في خطاب صدام الحضارات.

فعن حالة **النظام العالمي** طُرح التساؤل التالي: هل تتحرك أجزاء العالم نحو التشابه والتجانس، أم نحو مزيد من الفوضى والتعدد والاختلافات وعدم التجانس؟ أم يعرف مجموعة من القوى التي تدفع نحو قدر من التشابه مع استمرار قدر من الاختلافات؟ وهذا التساؤلات قد تم تناولها والإجابة عليها على عدة مستويات: توزيع الثروة والرخاء في العالم، القيم والأسس التي تنبني عليها النظم الداخلية وخاصة الديمقراطية، والهوية الثقافية والأبعاد القيمية الأخلاقية، لهذا فإذا كان مصطلح Borderless World قد انتشر في ظل مقولات الليبرالية الجديدة عن حتمية وعن ضرورة التحولات في الاقتصاد العالمي نحو سوق واحدة، تزايد الاستثمار المباشر وتحرير التجارة وآثارها الإيجابية على الجميع، إلا إنه من ناحية أخرى ظهرت دراسات أخرى تمحص في حقيقة إطلاق هذه المقولات سواء على الصعيد الاقتصادي الدولي المباشر أو على صعيد عواقبه الاجتماعية والسياسية الداخلية. ومن ناحية ثالثة تبلور اتجاه يوجه النظر إلى عدة ثنائيات: العولمة –المحليةLocalization – Globalization، والهيمنة – التجانس Homogeneity – Hegemony، والتوافق- الاختلاف .Convergence- Divergence

وتثير جميع هذه الثنائيات معضلة أنا والآخر- نحن والغير، في سياقات حضارية مختلفة وبمناحٍ قيمية متنوعة، وخاصة فيما يتصل بالأبعاد الاجتماعية الثقافية، فلقد اهتمت الدراسات التي تطرح هذه الثنائيات ببيان أمرين: الأول عن الآثار الانقسامية الناجمة عن التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب وتزايد عواقبه في ظل متطلبات العولمة الاقتصادية في مواجهة الجنوب وكذلك الآثار الاجتماعية الداخلية الناجمة عن متطلبات الإصلاح الهيكلي للتكيف مع العولمة ومن ثم زيادة الفجوة داخل الدولة الواحدة. وثاني هذين الأمرين هو بيان كيف أن هذا الانقسامات هي التي تقود إلى مزيد من التفكير في المحلية والهوية ومن ثم فبالرغم من التعبيرات الظاهرية للعولمة التي تشير إلى كسر حدود الزمان والمكان وإلى التحرك نحو التجانس أو التشابه أو التناظر، إلا إن جوهرها يولد مزيدًا من الاختلافات والتمايزات أو يعكس هذا الجوهر –لدى البعض الآخر- اتجاهات للهيمنة.

أزمة الدولة القومية: الحديث عن أزمة الدولة ليس بالجديد؛ فلم يكن منظرو العولمة السبّاقين في طرح هذه الأزمة، ولكن طرحها من قبلهم –ولو في إطارات وتفاصيل مختلفة-

كلٌ من: منظري الاندماج الهيكلي، وعبر القوميين، بل والماركسيين، وكذلك المثاليون العالميون. أما منظرو العولمة فإن كان بعضهم -الليبراليون الجدد- يقولون بأن عصر الدولة قد انتهى، فإن آخرين تصدوا لهم بالنقاش من زوايا مختلفة: ابتداءً من «الماركنتليين» الذين يتحدثون عن تزايد قوة الدولة وليس ضعفها، إلى بعض «الاجتماعيين» الذين يرفضون مقولة إن الدولة استمدت وجودها ودورها من التاريخ الذي يتغير الآن، إلى من يقولون بحدوث تحولات عميقة في قوة الدولة وسلطتها من حيث الدرجة والنوع، إلى من يقولون بتحول الدولة من دولة الرفاهة إلى دولة المنافسة، إلى من يتحدثون عن مؤسسات الحكم التي تفتقد الرقابة الديمقراطية، وأخيرًا: إلى من يعترفون بأن الدولة باقية، ولكن تغيرت طبيعتها حيث فقدت مظاهر سيادتها التقليدية على إقليمها، ومع ذلك ستظل الدولة العميل الأساسي لخدمة العولمة من خلال دور متعدد المستويات على الدولة الجديدة إعداد نفسها له وهو مستوى التنافس مع الدول الأخرى إلى جانب مستوى التنافس مع الشركات المتعددة الجنسية ومستوى التنافس بين الشركات نفسها. هذا وتتعدد المجالات التي يظهر على صعيدها مدى تأثير «الرأسمالية العالمية» أو عولمة الرأسمالية على دور الدولة: هذا ويحدد «جان آرت شولت» مجموعة من القواعد التي تظهر هذا التأثير. وهي التي تمثل القاسم المشترك بين جميع أنواع الدول؛ حيث إن الدول لم تتأثر بنفس القدر ولم تستجب بنفس الطريقة. وهذه القواعد هي: استمرار الدول وعدم انتهائها، وانتهاء سيادة الدولة بالمعنى التقليدي، وتبلور الصراع في الداخل لصالح الخارج، وتزايد التفاعلات متعددة الأطراف.

وقد تباينت المنظورات في تقدير آثار العولمة على الدولة القومية[١]. حيث كانت آثار العولمة من أهم المجالات التي اختبرت تنافس المنظورات في التفسير هذا، ونستطيع أن نلخص الجدل بين الاتجاهات المختلفة حول ما للعولمة من آثار إيجابية أو سلبية على حالة العلاقات الدولية في المجموعتين التاليتين من المقولات (قدمتْهما إحدى الدراسات الشاملة عن العولمة والسياسات الدولية)[٢]: تدور حجج الفريق الأول حول مقولات التنميط: عالم

(١) انظر دراسة مروة فكري في هذا الكتاب.

(2) J. Baylis , S. Smith (eds.), The Globalization of World Politics..., Op. Cit., the introduction.

واحد، واقتصاد عالمي، وثقافة عالمية... وهي تتلخص في الآتي: ضخامة وسرعة التحول الاقتصادي مما أوجد سياسات عالمية جديدة. لم تعد الدول وحدات مغلقة ولم تعد تسيطر على اقتصادياتها. وأضحى الاقتصاد العالمي يشهد درجة أكبر من الاعتماد المتبادل حيث تنامت التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال.

الثورة في مجال الاتصالات بين أرجاء العالم على نحو أثر على الوعي بالذات بالمقارنة بالآخر. حيث يمكن القول إنه يوجد الآن «ثقافة كونية»؛ حيث أضحت المناطق الحضرية متشابهة. ولذا فإن العالم أضحى أكثر تجانسًا حيث تتناقص الاختلافات بين الشعوب. ونظرًا لانهيار عامل الزمن والوقت أضحى هناك وحدة كونية تعرف درجة عالية من التفاعلات عبر القومية بين مجموعات وطنية مختلفة إلى جانب تفاعلات بين شبكات عالمية في مجالات متنوعة.

ويعبر عن هذه الآراء تيارات الليبرالية الجديدة. كما تنعكس في خطاب قادة المؤسسات العالمية المالية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي وخطاب مسئولي المالية والاقتصاد الأمريكيين.

أما حجج الفريق الثاني- والتي تدور حول مقولات رفض هيمنة المحتوى «الغربي» لعمليات العولمة- فهي تتلخص كالتالي:

إن العولمة مصطلح طنان يشير إلى المرحلة الأخيرة من الرأسمالية، ولا يوجد اقتصاد كوني واحد، فالفواعل من غير الدول ليست إلا أدوات حكوماتها في تنفيذ سياساتها، والتجارة والاستثمار العالمي ما زالت متركزة بين الكتل الثلاثة الاقتصادية الكبرى، أوربا، أمريكا الشمالية، اليابان، العولمة ذات آثار غير متساوية فهي لا تصدق إلا على جزء من البشرية وذلك في العالم المتقدم فقط، العولمة لا تعكس إلا قيم واقتصاد الغرب فقط، ولكن أين قيم ومصالح الشعوب والحضارات غير الغربية؟ حيث إن مضمون خطاب العولمة ليس إلا ترديدًا لرؤية الغرب للعالم على حساب رؤى الثقافات والحضارات الأخرى، لا تحقق كل الشعوب مكاسب من العولمة ولكن كثيرًا منها سيعاني من خسائر. ومن ثم، فإن العولمة ليست إمبريالية فقط ولكنها أيضا استغلالية، ولا يوجد بعد ثقافة غربية عالمية بل ما زال الصدام بين الثقافات قائماً حول قضايا: حقوق الإنسان، والمرأة، والدين.

ويعبر عن هذه الحجج تيارات الفكر الواقعي، والقومي، والهيكلي، وكذلك يشترك فيها الفكر الإسلامي[١] وخاصة فيما يتصل بالأبعاد الحضارية -الثقافية وعلاقتها المنظومية بالأبعاد الدولية الأخرى.

خلاصة القول، على ضوء استعراض هذه الاتجاهات المختلفة حول المجالين الأساسيين لتأثيرات العولمة أو تجلياتها ومضمونها وفواعلها يجدر التوقف عند بعض الملاحظات التالية حول ما الجديد عن حالة العلاقات الدولية في إطار العولمة والتي تنبثق بدورها عن الملاحظات المنهاجية السابقة حول مستويات دراسة العولمة؟

الملاحظة الأولى: أن العولمة التي تتصدى لها أدبيات نظرية العلاقات الدولية هي عولمة متعددة الأبعاد (الاقتصادية -الرأسمالية)، (السياسية -الديموقراطية)، (الثقافية -القيمية)، وباعتبارها عملية مستمرة تاريخية برزت تحت تأثير عدة قوى ذات جذور وإن تكثفت درجتها وعمقها منذ التسعينيات نظرًا لاعتبارين أساسيين: أحدهما يقترن بالعقدين الأخيرين من القرن العشرين وهو الثورة التكنولوجية الهائلة التي حققت طفرة نوعية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على نحو أثر بدرجة كبيرة على طبيعة القوة فلم تعد القوة العسكرية فقط أو القوة الاقتصادية فقط، ولكن أيضًا قوة المعرفة والإبداع والمعلومات[٢]. والاعتبار الثاني يتصل بنهاية الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية، ومن ثم ظهور النموذج الحضاري الرأسمالي الغربي وكأنه بلا منافس.

ولهذا فإنه على ضوء هذين الاعتبارين يمكن القول إن هناك إرادة واعية وراء تحويل عملية العولمة إلى منظومة مقننة ومؤسسية؛ وذلك من جانب الغرب الذي يقود عملية العولمة منذ انتصاره في الحرب الباردة بلا حرب، واحتكار عناصر القوة العالمية الجديدة. ولا أدل على ذلك حينئذٍ من البيانات الرسمية الصادرة عن قادة الدول الصناعية الغربية والتي

(١) انظر على سبيل المثال: نادية محمود مصطفى، مستقبل الإسلام، «تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية: رؤية إسلامية»، في: مستقبل الإسلام، دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٠٤.

(٢) ألفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، تعريب ومراجعة فتحي بن شتوان، نبيل عثمان، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

وانظر كذلك دراسة سماح عبد الصبور في هذا الكتاب.

يتسم خطابها بالتقييم الإيجابي للعولمة[١] ومع ذلك كانت بعض البيانات الأخرى (كتلك الصادرة عن مستويات أدنى من مستويات التنسيق الغربي العالمية مثل الاتحاد الأوربي) وإن تضمنت انتقادات للعولمة، فهي لا ترى فيها تناقضًا مع التكتلات الإقليمية الجديدة[٢]. كذلك فإن خطاب الهيمنة (تلويحًا بها أو انتقادًا لها) يقع في خلفية الأدبيات النظرية سواء بصورة ضمنية أو بصورة مباشرة. والمقصود هنا هيمنة النموذج الغربي بأبعاده المختلفة الاقتصادية-السياسية-الثقافية.

والحديث عن تجليات العولمة وعن آثارها لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عما يجري عولمته وبواسطة من ولصالح من؟

فبعد سؤال لماذا العولمة؟ لا بد أن يأتي سؤال ماذا؟ وكيف؟ وإذا كان أساتذة العلاقات الدولية الغربيين -سواء عند تحليل خصائص العلاقات الدولية، منذ نهاية الحرب الباردة (كما سبق ورأينا) أو عند تحليل العولمة- لم يبدُ جميعهم مأخوذين بالإيجابيات المرتقبة للعولمة والتي يبشر بها الليبراليون الجدد أو أصحاب مقولة نهاية التاريخ، إلا إن انتقاداتهم تظل في نطاق النموذج الغربي ولو في شكل إعادة النظر في بعض أسسه وخاصة مدى عالمية صيغ الديموقراطية واقتصاد السوق ومدى مصداقية نجاح انتشارها كشروط مسبقة للسلام والأمن الدوليين.

بعبارة موجزة: إن الجانب الأول الذي يميز العلاقات الدولية في إطار العولمة هو أن العملية الجارية من التفاعل المتبادل والتأثير والتأثر واسعة النطاق بين أرجاء العالم إنما تتم ليس نتيجة التطور التراكمي في عوامل هيكلية فقط، ولكن تتم تحت قيادة وإدارة نموذج حضاري واحد وبفاعلية قيادة قوة واحدة من قوى هذا النموذج أي الولايات المتحدة (قبل أن يبدأ الحديث عن «انحدار القوة الأمريكية») ولهذا يجدر التمييز بين العولمة كعملية والعولمة كأيديولوجية والعولمة كسياسات منذ نهاية الحرب الباردة. وهي على هذا النحو

---

(١) انظر على سبيل المثال: البيان الاقتصادي الصادر عن قمة الدول الصناعية الكبرى التي عقدت في ليون ١٩٩٦، وذلك تحت عنوان:

Making a Success of Globalization, on: Http:// my.Planetdirect.Com/high/off

(2) Globalization Vs Sovereignty? The European Response, Speech given by Sir Leon Brittan vice - president of the European Commission - Cambridge University. 20th /2/1997,on: Http://Europe,eu,int/en/comm/dgol/200297.htm

تختلف عن «الاعتماد الدولي المتبادل المعقد»، الذي هو جوهر العمليات الدولية عند منظور «التعددية» (كما سبق تناوله)، ولقد صعد الاهتمام به في السبعينيات والثمانينيات في إطار دولي مختلف. حقيقة أن المرحلة التي صعد فيها الاهتمام بالعولمة تقدم أسئلة وإجابات ليست جديدة، والجديد هو أنه قد حدثت درجة أعمق من التغيرات في العلاقة بين الداخلي والخارجي؛ حيث ارتبطت العولمة بزيادة حجم تلك التغيرات ونطاقها، ومن ثم اتساع نطاق التفاعلات وامتداداتها إلى الثقافة واعتبارها جزءًا من «السياسي»... وبالتالي فالعولمة بطبيعتها لا يمكن دراستها إلا على مستوى كلي نظمي، على عكس الاعتماد المتبادل الدولي المعقد.

الملاحظة الثانية: يمثل صعود الأبعاد الاجتماعية الثقافية في تحليل العولمة إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية (كما سبق التوضيح) إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية خلال العقود الأخيرة. وكان هذا الصعود يعني أن الاختلاف حول العولمة ليس حول تجليات العملية فقط بقدر ما هو أيضًا حول البعد القيمي لمضمون هذه التجليات وعواقبها. ولهذا فإن الجدال بين الاتجاهات الفكرية والنظرية المختلفة (الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة مثلاً) قد اكتسب أبعادًا قيمية واضحة. ولذا فإن عصر العولمة الراهن قد اقترن بإحياء البعد القيمي في الدراسات الدولية (مما يفسح المجال -كما سبق أن أشرنا- للاجتهاد من أجل تقديم ملامح رؤية إسلامية حول هذا الموضوع).

هذا ولا يجب الاعتقاد أن صعود الاهتمام بالأبعاد الثقافية الحضارية على صعيد دراسات التغير العالمي يكون منفصلاً عن الأبعاد السياسية والاقتصادية. بل إن هذا الصعود ليس إلا تعبيرًا عن التفاعل مع السياسي والاقتصادي بل واتجاه السياسي والاقتصادي إلى توظيفه.

فالحديث عن التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان لا ينفصل عن الأبعاد الثقافية الحضارية، والحديث عن اقتصاد السوق والتكيف الهيكلي لا ينفصل بدوره عنها، فإن طبيعة المرحلة الراهنة من العلاقات الدولية والتي سبق تحليل خصائصها (الفواعل، القضايا، الأدوات، مستويات التحليل، أنماط التفاعلات، القوى والعوامل المؤثرة على هذه التفاعلات) تقدم الكثير من المدلولات بالنسبة لتفسير صعود الاهتمام بهذه الأبعاد الثقافية الاجتماعية وبالنسبة لتفاعلها مع نظائرها السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من هذا الحديث عن عدم الفصل بين الأبعاد الثلاثة، إلا إنه يظل لوضع الأبعاد الثقافية خصوصية في هذه المرحلة وخاصة بالنسبة لدول الجنوب، وفي قلبها العالم الإسلامي، فبعد أن تحققت الهيمنة الغربية السياسية والعسكرية أولا ثم الاقتصادية، لم يتبقَ إلا اكتمال الهيمنة على الصعيد الثقافي أيضًا، وإذا كانت أبنية الجنوب ما زالت ممانعة للدمقرطة الغربية وغير ممانعة للتبعية الاقتصادية، فإن الجبهة الثقافية ما زالت تشهد مقاومة. ولكنها المقاومة التي تواجهها صعوبات جمة ليس من أجل الدفاع عن الخطوط الأخيرة فقط، ولكن حتى لا يحدث الانسحاب الكامل.

الملاحظة الثالثة: إن وضع الجنوب في التحليلات العامة عن العولمة، وإن كان قد ظهر عند مناقشة آثار العولمة على حالة النظام العالمي، فإن ذلك كان بالقدر الذي يفرضه الحديث عن آثار التطورات الاقتصادية العالمية على الفجوة بين الشمال والجنوب، وعن إمكانيات التحول الديموقراطي وسلبياته وإيجابياته، وعن درجة تأثر الدولة في الجنوب بالمقارنة بالدول المتقدمة. وجميعها أمور تتصل بكيفية مواجهة الشمال لتهديدات الجنوب، وليس كيفية مواجهة الجنوب تهديدات العولمة!

ولقد اتضح لنا من تحليل هذا الإطار على خطوتين -خصائص العلاقات الدولية، عملية العولمة -كيف تتفاقم إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي على نحو يبرز صعود اختراق الخارجي للداخلي وبما لا يحقق انتشار المزايا أو توزيعها العادل. بعبارة أخرى، اتضح لنا من التحليل في هذا الفصل أن عواقب العولمة ومصادر التحديات الخارجية في نهاية القرن العشرين، إنما تجسد فلسفة التطور في التحديات الخارجية التي تواجه العالم الإسلامي في ظل تنامي وطأة الخارجي على الداخلي واتساع نطاق اختراقه وتعميق درجته. مما يفرض التساؤل: ماذا عن منظور إسلامي للعلاقات الدولية بصفة عامة، وعواقب العولمة بصفة خاصة؟

ثالثًا: خصائص حالة الجدال بين المنظورات المتنافسة: انقسام العلم:

على ضوء تحليل الجزئين السابقين في محاولة للإجابة عن سؤال: هل تغير العالم بعد نهاية الحرب الباردة؟ يتضح أن التنظير للعلاقات الدولية شهد اختلافًا واضحًا في الرؤى وحالة من السيولة عكستها «المابعديات»، وهي حالة ذات وجهين أحدهما يتصل بمضمون ومحتوى العلاقات الدولية، وآخر يتصل بمنهج الدراسة.

ومن ثم اتسمت حالة الجدال بين المنظورات المتنافسة بمجموعة من الخصائص تتلخص في الآتي[١]:

١) الفوضى في إطلاق الأسماء على المنظور الواحد

الواقعية، الفوضى الدولية، صراع القوى وسياسات القوى، منظور مركزية الدولة... كلها أسماء لنفس المنظور «الواقعي». وبالمثل، فإن: الليبرالية، المجتمع الدولي، الاعتماد المتبادل الدولي، التعددية... أسماء للمنظور «الليبرالي». وبالمثل أيضًا بالنسبة للماركسية، الهيكلية العالمية، صراع الطبقات، النظام -العالم. وجميعها ليست مترادفات متطابقة، ولكنها في الواقع فوضى تسميات يمكن تفسيرها بالآتي: أن مقولات المنظور وافتراضاته، أي التعريف بالمنظور، يتم تبعًا لإجابته عن تساؤلات رئيسية مثل: من هم الفاعلون الرئيسيون، ما الموضوعات الرئيسية؟ ما العمليات الرئيسية، ما نتائجها الأساسية؟ ناهيك عن الجذر الفلسفي والفكري لكل منظور. ومن ثم، فإن تعدد التسميات يرجع لتركيز كل تسمية منهاعلى سؤال من هذه الأسئلة.

وبالمثل، بالنسبة لتعدد التسميات المنهجية فنلحظ ما يلي: السلوكية، الوضعية، الإمبريقية، المادية أو التقليدية، الذاتية، البديهية والحكم، القيم... وهذه بدورها أسماء تتصل بأبعاد العملية المنهاجية: معرفية وفلسفية، جمع المعلومات والبيانات، الافتراضات...

---

(١) انظر في هذا:

Steve Smith, Introduction, Diversity and Disciplinarity in International Relations Theories, Op. Cit., pp. 1-12.

Ten Self-Images of a Discipline…, Op. Cit, PP. 16- 71.

James N. Rosenau, Mary Durfee, Thinking Theory Thoroughly Coherent Approaches to an Incoherent World, Op. Cit., p. 81.

Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi (eds.), International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, Op. Cit, PP. 1-14.

Ole waver, The Rise and Fall of the Inter-paradigm Debate, Op. Cit., pp. 149-185.

مصطفى علوي، الحرب على العراق وأزمة التنظير في العلاقات الدولية»، مرجع سابق، ص ص ٣١٦- ٣٢٩.

نادية محمود مصطفى، إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية، في: نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، علم السياسة...، مرجع سابق، ص ص ٤٢٣- ٤٣٤.

هبة رؤوف، إعادة تعريف السياسي (في): المرجع السابق، ص ص ٤١٣-٤٢٢.

٢) تعدد روافد كل منظور استجابة للتغيرات في الواقع وفي النظرية:

فالمنظور ليس مصمتًا جامدًا لا يتكيف، ولكن يظل محافظًا على النواة الصلدة التي تميزه بوضوح عن غيره من المنظورات.

فالمثالية التقليدية تكونت من روافد عدة، والمثالية الجديدة (في مرحلة ما بعد السلوكية) تعددت روافدها أيضًا وتمثل امتدادًا للمثالية الأولى في ثوب جديد يستقيم وأولويات المرحلة (صعود أهمية الأبعاد الاقتصادية...)، والعولمة وفق المنظور الليبرالي، هي بدورها امتداد آخر للمثالية متعدد الجوانب مع صعود في البعد الثقافي.

وبالمثل بالنسبة للواقعية، فالواقعية الجديدة تختلف عن التقليدية من حيث مصدر الفوضى ومجالها، والاعتماد المتبادل المتشائم هو رافد من الواقعية يهتم بالآثار الصراعية لصعود الأبعاد الاقتصادية، وصراع الحضارات هو رافد آخر واقعي ينطلق من الصراع بين الدول في ظل صعود أبعاد ثقافية ودينية... وهكذا بالنسبة للماركسية أيضًا... ومن هنا كان الانفجار المعرفي في حقل العلاقات الدولية الذي لم يكن دليلا على الثراء العلمي بقدر ما كان يدق ناقوس الأزمة وعدم النجاح في الوصول إلى «نظرية عامة». نظرًا للتأرجح البندولي بين أبعاد الظاهرة.

٣) تآكل الحدود الفاصلة بين المنظورات:

نظرًا لعدم وجود منظور سائد، ونظرًا لتعدد روافد كل منظور في إطار تزايد التعقد والتغيير الدولي السريع. الأمر الذي أدى إلى انقسامات مرنة وسريعة تعكس قابلية للتكيف من ناحية وتداخل وتقاطع مناطق مشتركة بين المنظورات من ناحية أخرى، لم تعد حكرًا على واحد دون آخر، وعلى نحو يكشف عدم دقة الطبيعة الاحتكارية لمنظور واحد، بل وزيفها.

فالدولة مناط اهتمام جميع المنظورات، وكذلك القوة بل والصراع، ولكن كيف يحدث تنوع التنظير حولها ولماذا؟ (الدولة القومية، دولة الرفاه أو الرخاء أو التنافسية، الدولة -الطبقة...)، (القوة الصلدة، القوة الناعمة، القوة الذكية...)، (صراع القوى الصراع التنافسي، صراع الطبقات).

ومن ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال، لم يعد الحديث عن أزمة الدولة القومية مقصورًا على غير الواقعيين، ولم يبرز في عصر العولمة فقط، ولكن تمتد جذوره إلى السبعينيات.

ومن ناحية ثالثة: الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية وبالأبعاد الثقافية والقيمية لم يعد مقصورًا على غير الواقعيين، كما إن الاهتمام بسلوك الوحدات الدولية أو الانطلاق من الواقع ليس مقصورًا على السلوكية أو الواقعيين.

بعبارة موجزة: إن الفصل بين المنظورات أمر تشوبه الآن العديد من علامات الاستفهام، كما إن كل منظور فيه قدر كبير من التنوع والاختلاف على عكس تسمياتهم.

٤) هل يمكن حسم الجدالات بين هذه المنظورات أم إنها نسبية؟

وهل يمكن الحكم على أحدها بأنه أصلح أو أكثر صوابًا من الآخر بصورة مطلقة؟

سؤالان أجمع من اهتم بهما على الآتي: **من ناحية، لا توجد معايير خارجية مستقلة عن هذه المنظورات للحكم بينها**؛ فلكل منظور أو لكل مدرسة فكرية من المدارس الثلاثة الكبرى -معاييره التقييمية الخاصة، لأن كلاً منها بمثابة رؤية ذاتية. وفي ظل غياب المعيار الخارجي للحكم سيكون المعيار منوطًا بقيم ومعتقدات الباحث. وهنا تبرز إشكالية التحيز لمنظور، وفقًا للنسق المعرفي والتكوين والخبرات، وليس فقط وفقًا لما هو متوافر من معلومات أو على أساس الواقع أو القدرة التفسيرية للمنظور.

من ناحية أخرى: لا يمكن تصور أن منظورًا واحدًا يتعامل بكفاءة مع جميع الوقائع أو أن من المطلوب أن يتم تطبيق منظور واحد فقط على واقعة محددة.

رغم أن الجدال بين المنظورات يفترض أن باستطاعتها أن تتحدى بعضها في تفسير العلاقات الدولية؛ لكن لكل منظور مؤيدوه ومن يتعامل مع قضاياه فقط ولا ينصت للمنظورات الأخرى، بل ويعمل على تهميشها (وخاصة إذا كانت من خارج النسق المعرفي)، ورغم أن علم العلاقات الدولية هو علم واقعي (أمريكي) بالأساس (كما سنرى لاحقًا).

ومن ثم، فمن ناحية ثالثة، وكما أكد روزيناو منذ ١٩٨١ وتباعًا بعد ذلك، فإن المنظورات هي رؤى مختلفة لواقع العلاقات الدولية. تبرز إحداها على الأخرى نظرًا للتغيرات في واقع

العلاقات الدولية التي تستدعي التساؤل عن مدى جذرية ما يحدث من تغير. بعبارة أخرى، هي تمثل تصورات مختلفة عن نفس العالم، وليست رؤى حول عوالم مختلفة.

وفي الحالة الأخيرة يمكن الحكم عليها باعتبارها غير متكافئة وغير متناسبة. أما في الحالة الأولى، فهي رؤى حول جوانب مختلفة من نفس العالم. ولذا، فإن كلاً منها صحيح فيما يتعلق بالجانب الذي يتعامل معه (والأهم في نطاق نفس النسق المعرفي).

٥) مدخل المنظورات المتعاقبة المتنافسة والحركة الدائمة للعلم

هذا المدخل يجعل النظرية تبدو في حالة حركة دائمة، ولو بدون جهد تنظيري حقيقي. كما لو أن الواقعيين مثلاً اكتشفوا خطأ افتراضاتهم فتحولوا إلى رؤية جديدة، وهذا غير صحيح لأن الجدالات الكبرى بين المنظورات المتعاقبة في الصعود لا يعني أن المنظور الذي هيمن في فترة ما قد اختفى بصعود منظور منافس. فهو يظل قائماً وقد يحدث فيه تطور داخلي بظهور روافد جديدة منه (الواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة، الماركسية الجديدة...).

ولهذا، فإن جدال المنظورات لا يتطابق في حقيقته مع نظرية «توماس كون» عن الثورات العلمية؛ لأن مقولات «كون» متعلقة بالعلوم الطبيعة، أو ما يسمى العلوم الكاملة وليس العلوم الاجتماعية أو ما يسمى العلوم الأولية. فحين تحدث نقلة نوعية، ثورة علمية، في العلوم الطبيعية ينتهي ما قبلها لصالح ما بعدها في خط تطوري للأمام. أما في علم العلاقات الدولية ورغم صعود الواقعية ثم صعود الليبرالية... وهكذا، فالمنظورات تتواجد جنبًا إلى جنب في «نظرية العلاقات الدولية» في نفس المرحلة.

ولذا لا يحدث تقدم مستمر في علم العلاقات الدولية يؤدي إلى نظرية عامة في مرحلة ثم تعقبها نظرية عامة أخرى في مرحلة تالية نظرًا لتعدد المنظورات المتزامنة والمتوازنة والتي لا ينتهي الجدل بينها (بل وبين روافد كل منها) دون حسم لصالح أحدها على حساب الآخر. وهذا الوضع يمثل -لدى البعض أمرًا طبيعيًا يستقيم وتعقد وتغير الظاهرة الدولية، في حين يرى فيه البعض أزمة في التنظير الغربي (الوضعي السلوكي) الذي ادعى القدرة على تقديم نظرية عامة واحدة للعلم تنكر خصوصيات وذاتيات مكونات العالم من الدول والأمم والشعوب.

ولذا يظل سؤال: «متى تحدث ثورة نوعية في علم العلاقات الدولية تُنهي حالة الانقسام؟» قائماً بدون إجابة لأنه سؤال غير دقيق. والسؤال الأكثر ملائمة هو: كيف تصبح التعددية والتنوع أمرًا محمودًا؟ ومتى يمكن القول إن هناك منظورات غير غربية متنافسة مع أخرى غربية؟

فإن هذا النمط من التنوع سيعكس واقعًا دوليًا مختلفًا أو يؤذن بالتحرك نحو تغيير عالمي منشود ليصبح العالم أكثر ديموقراطية وعدالة في واقعه كما في التنظير له. على اعتبار أن منشأ علم العلاقات الدولية كعلم غربي كان يعكس واقع المنتصرين في حربين عالميتين. وهم الذين سيطروا على العالم وحكموه بتفوقهم وبنظرياتهم أيضًا، وعلى اعتبار أن عالم هؤلاء المتمسكين بالسيطرة لم يعد ديمقراطيًا أو عادلاً أو إنسانيًا وأن تغييره يحتاج لتحول في المنظور ليتحقق التغيير العالمي أو العكس (على ضوء العلاقة التفاعلية بين الفكر والحركة).

٦) النمط العام للتطور من المنظور السائد والجدالات الكبرى إلى الجدال بين المنظورات المتنافسة:

يمكن وصف هذا النمط بأنه نمط التأرجح البندولي الدائم، وإعادة التعريف المستمرة للسياسي أي إعادة تعريف حدود العلم ونطاقه ومحتواه. هذا التأرجح البندولي أو إعادة تعريف السياسي جرى على مستوى «المضمون» و»المنهاجية» على حد سواء وعلى نحو أبرز التأثير المتبادل بين التغير في كل من الجانبين[١].

فمن ناحية: بعد أن حازت الاهتمام والأولوية، في ظل سيادة المنظور الواقعي، القضايا والأبعاد العسكرية –الأمنية، ثم نافستها في مرحلة تالية قضايا الاقتصاد السياسي الدولي (الاعتماد المتبادل الدولي والتبعية) فلقد صعدت في مرحلة العولمة أهمية الأبعاد الدينية والثقافية في دراسة العلاقات الدولية[٢] وعلى نحو اختلفتْ معه كافة المنظورات حول أولوية هذه الأبعاد مقارنة بغيرها من الأبعاد التقليدية العسكرية أو الاقتصادية وحول آثارها على دراسة النظرية والحالة العالمية.

---

(١) نادية محمود مصطفى، إعادة تعريف السياسي في العلاقات الدولية: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص ٤٢٣– ٤٣٤.

(٢) نظر على سبيل المثال:

Fred Halliday, Culture and International Relations: a New Reductionism?, In: M. Ebata, and B. Neufeld, (eds.), Confronting the Political in International Relations, Macmillan, Basingstoke, UK, 2000, pp. 47 -71.

فإن المدخل القيمي والمداخل الثقافية والحضارية (إلى جانب الدينية) ساهمت في إعادة تعريف مستوى التحليل بعيدًا عن المستوى التقليدي (الدولة والنظام الدولي)، كما ساهمت في إعادة تحديد نطاق موضوعات العلم؛ ليتسع لموضوعات جديدة. فإذا كانت مرحلة ما بعد السلوكية التي شهدت تنافس منظوري الواقعية والتعددية، قد أدَّت أيضًا إلى درجة من إعادة تعريف السياسي نتيجة اتجاه الاهتمام نحو فواعل جديدة من غير الدول، ونحو قضايا جديدة ذات أبعاد اقتصادية؛ فإن مرحلة العولمة من تطور التنظير للعلم تعالج ما سبق من إهمال للمتغيرات الدينية والثقافية، في محاولة لتجاوز مرحلة علمانية ومادية العلم المفرطة. كما إنها تعالج إهمال مستويات للتحليل وفواعل جديدة لحساب تفوق مستوى الدولة القومية؛ ولذا تجدد الاهتمام بمستويات أكثر كلية وشمولاً مثل الجماعة العالمية والمجتمع المدني العالمي.

ومن ناحية أخرى هذا النمط من التأرجح (حول المحتوى)، في داخل النسق المعرفي الوضعي، قد اقترن بالتدريج والتراكم بتأرجح آخر منهجي من الجدال الكبيرين السلوكية- التقليدية، إلى ما بعد السلوكية والدعوة لتجدد الاهتمام بالقيم (في الثمانينيات)[1] إلى ما بعد الوضعية ثم التساؤل: عقب نهاية الحرب الباردة هل يحدث تحول في المنظور المعرفي (كما سنرى في المحور الثاني).

إن مسار علم العلاقات الدولية يبين على هذا النحو أنه علم متأرجح لأن نموذجه المعرفي الوضعي المادي السائد بندولي يتراوح بين ثنائيات متصارعة (كما سبق وأشرنا في التمهيد المنهاجي).

انعكست هذه الثنائيات بوضوح على نحو متراكم في الخيوط الناظمة لكل منظور: الفواعل (الدولة وغيرها)، القوة (عسكرية، اقتصادية، معرفية)، العمليات الدولية (صراع، اعتماد، عولمة) العلاقة بين الداخل والخارج، الحالة (استقرار- تغيير)، القضايا (تقليدية- جديدة). جميع هذه الخيوط شهدت اختلافات حول تنظيرها على نحو تمثل فيما سُمى «إعادة تعريف السياسي». وهو وضع غير مستحدث، ولكن تجدد مع كل مرحلة من مراحل تطور

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Charles R. Beitz, Recent International Thought, International Journal, spring, 1988.

Keen Booth, Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice, International Affairs, 67, 1991, pp. 527545-.

العلم -السابق شرحها- وعلى نحو يشير إلى التغيير المستمر في مصداقية «حدود الدولة وحيزها وأدوارها ووظائفها كمجالٍ احتكاري للسياسة. ولذا لم تظهر فواعل جدد فقط، ولكن ظهرت أيضًا عمليات جديدة تتخطى بدورها «السيادة التقليدية».

ولكن وصل الأمر «بإعادة تعريف السياسي» بعد نهاية الحرب الباردة لدرجة دفعت للتساؤل حول هل يمر العلم بأزمة انقسام؟[١]، أو هل ما زال هناك «نظرية للعلاقات الدولية؟»[٢] أو -كما سنرى في المحور الثاني من الدراسة «ألم يعد من الضروري التحول في «المنظور» معرفيًا Paradigm shift، سواء على صعيد دوائر مركز العلم الغربي (الاتجاهات النقدية الجديدة ما بعد الوضعية) أو سواء على صعيد دوائر أخرى حضارية غير غربية (منظور حضاري إسلامي مثلاً) يمكن أن تقدم إسهامها في التنظير؟ وذلك على ضوء التطور من المعنى الضيق للسياسة والسياسي والاستقرار، والمفهوم الضيق للعلمية، نحو رؤية أوسع وأرحب للعلاقات الدولية، تفرضها طبيعة أوضاع الكون (عدم الفصل التحكمي بين جوانب الظاهرة الدولية واجتزائها وعدم الفصل التحكمي بين الواقعة والقيمة).

٧) التحذير من أثر المركزية الغربية للمنظورات على مدى عالمية علم العلاقات الدولية:

المنظورات التي تعاقبت على علم العلاقات الدولية هي رؤى غربية، ترتبط -كما يقول البعض- بمنشأ العلم باعتباره «علم المنتصرين في الحربين العالميتين»[٣]. وتوالى بالتدريج

---

(١) سكوت بورتشيل وأندرو لينكليتر، مقدمة، في: مجموعة مؤلفين، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 50-7.

(2) Ole Weaver, Still a Discipline after All These Debates?, (in): Timothy Dunne, Milija Kurki, Steve Smith (eds.), International Relations Theories: Discipline and Diversity, Op. Cit., pp. 288-308.

(٣) كلٌ من:

- سكوت بورتشيل وأندرو لينكليتر، مرجع سابق.
- Steve Smith, The Discipline Of IR Still an American Social Science, British Journal of Politics and International Relations, Vo.2, No.3, 2000, pp. 374402-.
- Robert M.A. Crawford, Darryl Jarvis (eds.), IR- Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought, 2001,(Introduction: pp. 1 - 26, Conclusion: pp. 369 – 380).
- كنود إيريك يورقنسن، نحو علم اجتماعي من ستة قارات: العلاقات الدولية، مجلة العلاقات الدولية والتنمية، ٤ : ٦ ديسمبر ٢٠٠٣، ترجمة: عبد الله راقدي، على الرابط التالي:

http://www.geocities.com /adelzeggagh.html